

روبرت غوردون يتحدث عن النمو في الولايات المتحدة

صناعة الأفلام في نيجيريا

تكنولوجيا بيتكوين

التمويل والتنمية

يونيو ٢٠١٦

إفريقيا تقلبات النمو

روبرت غوردون يتحدث عن النمو في الولايات المتحدة

صناعة الأفلام في نيجيريا

تكنولوجيا بيتكوين

التمويل والتنمية

يونيو ٢٠١٦

إفريقيا تقلبات النمو

© ٢٠١٦ صندوق النقد الدولي. جميع الحقوق محفوظة.
للحصول على تصريح بإعادة طبع أو نسخ أي محتوى من مجلة
التمويل والتنمية، يقدم طلب إلكتروني على الاستمارة المتاحة
على الموقع التالي: www.imf.org/external/terms.htm أو
بإرسال بريد إلكتروني إلى copyright@imf.org. ويمكن أيضا
الحصول على تصريح للأغراض التجارية مقابل رسم رمزي
من مركز تراخيص النشر (Copyright Clearance Center)
في العنوان الإلكتروني التالي: www.copyright.com.

الآراء الواردة في المقالات وغيرها من المواد تعبر
عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن سياسة
صندوق النقد الدولي.

للاستفسار بشأن خدمات الاشتراك وتغيير
العنوان والإعلان:

IMF Publication Services
Finance & Development
PO Box 92780
Washington, DC, 20090, USA
Telephone: (202) 623-7430
Fax: (202) 623-7201
E-mail: publications@imf.org

Finance & Development

is published quarterly by the International
Monetary Fund, 700 19th Street NW,
Washington DC 20431, in English, Arabic,
Chinese, French, Russian, and Spanish.
Arabic edition ISSN 0250-7455

Postmaster: send changes of address
to Finance & Development, International
Monetary Fund, PO Box 92780, Washington,
DC, 20090, USA. Periodicals postage is paid
at Washington, DC, and at additional mailing
offices.

The English edition is printed at Dartmouth
Printing Company, Hanover, NH.

تحقيقات

إفريقيا: تقلبات النمو

٦ نهضة إفريقيا— هل توقفت؟

مستقبل المنطقة يتوقف على عوامل أكثر بكثير من
تقلبات أسعار السلع الأولية
ستيفن راديليت

١٢ كلام صريح: حان الوقت لتعديل السياسات

اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء تواجه ضغوطا
شديدة ويجب عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع النمو مجددا على مسار قابل للاستمرار.
أنطوانيت مونسيو سايبه

١٤ جني ثمار الثورة الرقمية

الرقمنة تيسر الحصول على التمويل وتخفض التكاليف وتخلق
الفرص

إنجوغونا إندونغو، وأرماندو موراليس، وليديا إنديرانغو

١٨ التقدم ببطء نحو التكامل

دليل جديد يتيح للبلدان الإفريقية معرفة مدى التقدم المحرز في جهود التكامل الإقليمي
كارلوس لوبيز

٢٢ في مقعد السائق

يمكن أن تدعم المساواة بين الجنسين النمو في إفريقيا جنوب الصحراء
كريستين ديتريش، وداليا حاكورة، ومونيك نيويك

٢٥ ما بعد فيروس إيبولا

حققت البلدان الإفريقية بعض التقدم في تحسين النظم الصحية،
ولكن لا تزال هناك ثغرات
أماندا غلاسمان

٢٦ معوقات النمو

تقيد البنية التحتية غير الكافية في إفريقيا التقدم الاقتصادي في
القارة، وتواجه مشروعات إنشاء الطرق والموانئ ومحطات الطاقة
صعوبة في التمويل
أمادو سي

٢٨ أداة رافعة على الطريق

هل ستضر استراتيجية النمو الجديدة في الصين اقتصادات إفريقيا
المعتمدة على السلع الأولية؟

وينجي شن، وروجر نورد

٣٠ انطلاقة النجاح

انطلاق صناعة السينما في نيجيريا
ستيف أومانوفيمي

وفي هذا العدد أيضا

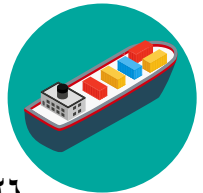
٣٣ النزول من القمة

هل تدخل الولايات المتحدة الآن في فترة استمرار النمو الاقتصادي
المنخفض؟

روبرت غوردون

٣٨ الليبرالية الجديدة: هل شابها الإفراط؟

بدلا من تحقيق النمو، أفضت بعض السياسات الليبرالية الجديدة إلى زيادة عدم المساواة، مما
يهدد بدوره استمرارية التوسع
جوناثان أوستري، وبراكاش لونغان، وديفيد فورسييري



إفريقيا تتوقف

دفعت

قوة أداء كثير من الاقتصادات الإفريقية طوال العقدين الماضيين بعض المعلقين إلى ابتكار عبارة «نهضة إفريقيا» لوصف القوة الاقتصادية المتزايدة للمنطقة.

وتزيّن بهذه العبارة غلاف مجلة «تايم» في ديسمبر ٢٠١٢، في عدد كان يعرض سردا تفصيليا لرحلة المنطقة على مدى عقود من الضعف الاقتصادي إلى القوة المؤثرة. فبدأ من منتصف تسعينات القرن العشرين عمل كثير من البلدان في إفريقيا جنوب الصحراء — ولكن بالتأكيد ليس كلها— على تنشيط اقتصاداته، فحقق في السنوات الأخيرة معدلات من أعلى مستويات النمو في العالم. وارتفعت مستويات المعيشة نتيجة لذلك، وكذلك الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الرئيسية، مما بعث على الأمل في مستقبل ساطع.

لكن العام الماضي كان قاسيا، فعانت المنطقة من التباطؤ الحاد الناتج عن هبوط أسعار السلع الأولية وتراجع الأوضاع الاقتصادية العالمية. وأصاب الجفاف بعض بلدانها. والصين — وهي الآن شريك رئيسي في التجارة والأعمال لعدد من البلدان الإفريقية — تتباطأ بينما تعيد تنظيم اقتصادها، مما يثير المخاوف من حدوث مزيد من الضعف. وتعم أرجاء المنطقة موجة من التشاؤم، تدفع البعض إلى التساؤل عما إذا كانت قصة «نهضة إفريقيا» قد بلغت نهايتها.

ويتناول هذا العدد من مجلة «التمويل والتنمية» هذه المرحلة الحرجة في إفريقيا ويضم مقالات تشير إلى أن كثيرا من هذه البلدان في وضع يؤهلها للخروج بسلام من العاصفة برغم أنها تواجه أحلك الظروف على مدار عقد من الزمن. ويعرب كتابنا عن أملهم في معاودة النمو بقوة، وإن كان مع التوقف مرة أو مرتين على طول الطريق.

وفي استعراض عام، يوثق ستيفن راديليت من جامعة جورج تاون التغيرات التي تجعل إفريقيا في وضع أفضل يؤهلها للتعامل مع هذا الركود. فالتحسن الملحوظ في الحوكمة، وظهور قادة ومدبرين اقتصاديين أكثر مهارة، وتحسن السياسات الاقتصادية والاجتماعية، تمثل جميعا أساسا صلبا للنمو مستقبلا. ويذكر أنه برغم احتمال التباطؤ في السنوات القليلة القادمة، فإن آفاق النمو طويلة المدى راسخة في البلدان التي تنوع أنشطتها الاقتصادية، وتزيد قدراتها التنافسية، وتواصل تعزيز مؤسسات الحوكمة. ويتردد صدى هذا الكلام في مقال السيدة أنطوانيت سايبه، مدير الإدارة الإفريقية في صندوق النقد الدولي، في باب «كلام صريح»، حيث تذهب إلى أن الدوافع الأساسية للنمو على مدار العقد الماضي لا تزال قائمة وأن إعادة تشكيل السياسات النقدية وسياسات المالية العامة يمكن أن يسهم في استعادة النمو القابل للاستمرار في المنطقة.

وتنظر مقالات أخرى ضمن التقرير الخاص عن إفريقيا في مصادر النمو المستقبلي: التكنولوجيا الرقمية التي تزيد إمكانات الحصول على التمويل، والاتفاقات الاقتصادية الإقليمية التي تدعم توثيق الروابط بين الأعمال، وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، والتركيز على تحسين البنية التحتية والرعاية الصحية. ونلقي كذلك نظرة على قطاع يضرب مثلا على التأثير المتنامي والطاقة الاقتصادية لإفريقيا: إنها صناعة الأفلام في نيجيريا، أو «نوليوود» وهي واحدة من أكبر صناعات الأفلام في العالم من حيث عدد الأفلام التي تنتجها.

وفي مواضع أخرى من هذا العدد، يسرنا أن نقدم مقالا عن النمو في الولايات المتحدة بقلم روبرت غوردون، الذي صدر كتابه الأخير بعنوان «صعود وهبوط النمو الاقتصادي الأمريكي»، فأثار الكثير من الفكر حول احتمالات مضي فترة طويلة من النمو الضعيف في الولايات المتحدة. وأخيرا، يقدم براكاش لونغاني لمحة عن الاقتصادى الثائر داني رودريك.

جيفري هايدن

رئيس التحرير

٤٤ الإنترنت والثقة

جاءت تكنولوجيا بلوكتشين لعملية بيتكوين لتفادي البنوك، وقد ينتهي بها الأمر إلى مساعدتها أندرياس أدريانو، وهانتر مونرو

٤٨ مذهب بالمشاركة

الأحكام المسبقة تغير مسار المناقشات الدائرة حول استخدام ضوابط رأس المال لتطويع مخاطر التقلبات في التدفقات الرأسمالية الداخلة

أتيش ريكس غوش، وماهفاش سعيد قرشي

٥٢ خطر الكساد

استمرار المشكلات الاقتصادية في منطقة اليورو يجعلها عرضة لتباطؤ مطول في النمو الاقتصادي.

هويدان لين

أبواب ثابتة

٢ شخصيات اقتصادية ثائر لقضيةته

براكاش لونغاني يقدم لمحة عن شخصية داني رودريك، الأستاذ في جامعة هارفارد الذي حذر من سلبيات العولمة فأثبت نفاذ بصيرته



٤٢ أوراق العملة

البلاستيك هو المستقبل

التحول إلى نقود البوليمر يبدو منطقيا للبلدان المعنية بأثر عملاتها على البيئة

بينغ وانغ

٥٥ استعراض كتب

الأموال تغير كل شيء: كيف جعل التمويل الحضارة ممكنة، وليام غويتزمان

ضريبة الأغنياء بأسلوب: تاريخ عدالة المالية العامة في الولايات المتحدة وأوروبا، كينيث شيفي وديفيد ستاسافاج

اقتصاد التقاسم: نهاية العمالة وظهور الرأسمالية القائمة على المزاومة، أرون صنداراراجان

الرسوم التوضيحية: p. 25, Thinkstock; p. 26, Thinkstock; p. 43, ThinkStock; p. 49, Cecile Samuels/Multimedia Services.

الصور الفوتوغرافية: cover, Hoberman Collection/Getty; p. 2, Michael Spiloto/IMF; pp. 6-7, Ralf Hirschberger/dpa/Corbis; p. 8, Melanie Stetson Freeman/The Christian Science Monitor/Getty; p. 10, Dean Hutton/Bloomberg via Getty Images; p. 12, Stephen Jaffe/IMF photo; p. 14, Karen Kasmasaki/Corbis; p. 18, Riccardo Gangale/Bloomberg via Getty Images; p. 22, Flurina Rothenberger; p. 28, Tong Jiang/imaginechina/AP photo; p. 30, Florian Plaucheur/Getty; p. 32, Pius Utomi Ekpei; p. 33, Bettmann/contributor; pp. 34-35, Thinkstock; p. 37, Bernard Gotfryd/Getty; p. 37, Brendan Smialowski/AFP/Getty; p. 38, Bloomberg; p. 42-43, Banknote images used with the permission of the Bank of Australia, Reserve Bank of Vanuatu, and Bank of Canada; p. 44, Jin Lee/Bloomberg via Getty Images; p. 47, Chris Ratcliffe/Bloomberg/Getty; p. 52, Herman Lumanog; pp. 55-57, Ryan Rayburn/IMF photo.

براكاش لونغاني يقدم لمحة عن
شخصية داني رودريك، الأستاذ
في جامعة هارفارد الذي حذر
من سلبيات العولمة فأثبت نفاذ
بصيرته

ثائر لقضيته

هناك «فجوة عميقة» بين الرؤية الوردية للعولمة لدى الاقتصاديين و«الشعور الغريزي لدى عامة الناس» الذي يدعوهم لمقاومتها. وأشار إلى أن «أحد الجمهوريين البارزين» في الولايات المتحدة، وهو بات بوكانان، قد أطلق لقبه «حملة رئاسية قوية تركز على القومية الاقتصادية، واعداء ببناء حواجز تجارية وبفرض قيود أشد على الهجرة» (وهي الموضوعات التي أثارها مجددا بعد مضي عقدين الجمهوري دونالد ترامب في حملته الانتخابية للترشح للرئاسة عام ٢٠١٦).

وكانت تحذيرات رودريك من أن منافع التجارة الحرة كانت أوضح للاقتصاديين من غيرهم تدل على نفاذ بصيرته. وشكوكه حيال منافع تدفق رؤوس الأموال بلا قيود عبر الحدود الوطنية أصبحت اليوم هي التصور السائد. ونجاحه في الهجوم على ما يطلق عليه «توافق آراء واشنطن» حول سياسات توليد النمو الاقتصادي جعل حكومات ومنظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تقر بوجود كثير من صفات السياسات التي يمكن أن تولد النمو. وأصبحت عبارة «لا يوجد حل واحد

بدا انتصار الأسواق على الدولة مسألة شبه مكتملة في مطلع تسعينات القرن العشرين. وأدى انهيار الاتحاد السوفييتي وسقوط سوربرلين إلى إضعاف الثقة في دور الدولة في قيادة الحياة الاقتصادية والسياسية للمواطنين. وقد انتهى العالم السياسي فرانك فوكوياما في عام ١٩٩٢ إلى أن انتشار الديمقراطية والرأسمالية في أنحاء العالم سيجعل التاريخ من الآن فصاعدا «مضجرا» بعض الشيء. أما على مستوى الاقتصاديين، اكتسبت الأسواق مزيدا من التقدير— بينما كانت بالفعل مكانتها كبيرة إلى حد ما. وأقر أبرز خبراء الاقتصاد المائلون إلى الجناح اليساري أمثال لاري سومرز بأنهم يكتنون «إعجابا تشوبه غبطة» بأنتصار انتشار الأسواق الحرة في العالم مثل ميلتون فريدمان.

لكن داني رودريك، الاقتصادي في جامعة هارفارد، رفض الانضمام إلى الجوقة. بل إنه حذر من أن العولمة— وهي عملية التكامل الاقتصادي بين البلدان من خلال التجارة والتمويل— ربما تمادت وتجاوزت حدودها كثيرا. وقال في دراسة متخصصة في موضوع واحد عام ١٩٩٧ إن

يناسب الجميع» من الأقوال النمطية، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى تأثير عمل رودريك. «إننا لم نفهم آنذاك كم كان محقاً»، هكذا قال ديفيد فيسيل، وهو كاتب اقتصادي سابق في جريدة وول ستريت ويعمل الآن في مركز هاتشينز بمعهد بروكينغز.

داخل برج آيفي

قضى رودريك معظم حياته المهنية في جامعات القمة في الولايات المتحدة (آيفي ليغ). فهو حاصل على درجة البكالوريوس من جامعة هارفارد ودرجتي الماجستير والدكتوراه من جامعة برينستون، اتخذ بعدها من التدريس مهنة له في جامعتي هارفارد وكولومبيا.

وكان في مقدوره الانتقال من موطنه الأصلي تركيا إلى هارفارد بفضل نجاح أبيه كرجل أعمال. وكانت تركيا، كبلدان كثيرة غيرها في سبعينات القرن العشرين، تتبع سياسة إحلال الواردات — بفرض تعريفات لاستبعاد الواردات والاستعاضة عنها بالمنتجات المحلية. وفي ظل حماية التعريفات، حققت شركة أقلام الحبر المملوكة لأبيه نجاحاً كافياً يكفل لرودريك الدراسة في الولايات المتحدة. ويقول رودريك «إنني أحد منتجات سياسة إحلال الواردات.»

وعند تقديم أوراقه لالتحاق بجامعة هارفارد، كتب يقول إنه يرغب في أن يتخصص في دراسة الهندسة الكهربائية، غير مدرك أن الجامعة لم يكن لديها هذا التخصص آنذاك. مع هذا، وبرغم ما كتبه، فقد قُبل في الجامعة لأن أحد أعضاء لجنة القبول «رأى بطريقة أو بأخرى بصيص أمل» في طلبه ودافع عنه «في مواجهة اعتراضات عارمة من أعضاء اللجنة الآخرين.»

وبعد مضي فترة وجيزة على وصوله إلى هارفارد في عام ١٩٧٥، قرر أن يتخصص في العلوم السياسية — وأن يدرس علم الاقتصاد كتخصص فرعي بسبب «إلحاح والده». ويقول إن والده «كان لا يزال لديه أمل أن ألتحق بكلية إدارة الأعمال وأن أفعل شيئاً مفيداً في الحياة.» وفي السنة النهائية في جامعة هارفارد، كان لا يزال «حائراً بشأن أهداف حياته المهنية»، وتقدم للالتحاق بستة برامج مختلفة للدراسات العليا — بعضها متخصص في الاقتصاد والأعمال، وبعضها الآخر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. واختار دراسة الماجستير في السياسات العامة في كلية وودرو ويلسون بجامعة برنستون، وأمضى «وقتاً طويلاً»، لكنه أدرك أنه «بكل بساطة أجل قراره» حول ما إذا كان سيعمل في مجال الاقتصاد أم العلوم السياسية.

ويتذكر «كيف تمت تسوية هذه المسألة إذن.» كان ذات يوم في المكتبة والتقط نسخاً من المطبوعات الرئيسية في التخصصين، مجلة العلوم السياسية الأمريكية ومجلة الاقتصاد الأمريكية. وكانت الأولى «مكتوبة باللغة الإنجليزية، والأخرى باليونانية — أي أنها كانت حافلة بالمعادلات الرياضية التي يحبها الاقتصاديون. ويتحدث عن إدراكه حينذاك «إنني إذا درست لنيل الدكتوراه في الاقتصاد، سأتمكن من قراءه المجلتين، ولكنني إذا درست لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية، فذلك يعني توديع علم الاقتصاد. وكان ذلك بالنسبة لي اكتشاف عظيم لذاتي.»

وتم قبوله في كلية الاقتصاد في جامعة برنستون في عام ١٩٨٢، وبعد عام من تقديم أوراق طلبه الأولي كتب يقول إنه قُبل «بدافع التعاطف وليس عن قناعة.» وكان أحد أعضاء الكلية في جامعة برينستون، وهو بيتر كينن، «هو وحده المسؤول عن قبولي.» فكان يساور بعض أعضاء لجنة القبول القلق إزاء مهارات رودريك في مادة الرياضيات، لكن كينن، الذي كان أستاذ رودريك في إحدى المواد كطالب ماجستير، نجح في إقناعهم بإعطائه فرصة.

وفي جامعة برينستون، كتب رسالته العلمية تحت إشراف الخبير الاقتصادي البارز أفيناش ديكسيت (راجع المقال بعنوان «مرح

ومباريات»، في عدد ديسمبر ٢٠١٠ من مجلة «التمويل والتنمية»). ويقول رودريك «لم أر قط مفكراً أوضح منه.» ويضيف «ولم أكتب أي بحث إلا وفكرت، كيف سيكون رأي ديكسيت في هذا الأمر؟» وشغل رودريك أولى وظائفه في كلية كينيدي للدراسات الحكومية في ١٩٨٥. وظل في هارفارد على مدى الثلاثة عقود الماضية باستثناء العمل لفترة محدودة في جامعة كولومبيا من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦، والعمل مؤخرًا في معهد الدراسات المتقدمة في جامعة برينستون في نيوجيرسي. ومن داخل حدوده في برج «آيفي»، أطلق رودريك هجماته التي غيرت رؤى المهنة وصنعت شهرته.

الحديث عن التجارة

يعتقد الاقتصاديون يقينا في أن التجارة الحرة تحقق مكاسب. ويتبين من نظرية التجارة أنه إذا تخصصت البلدان في صناعة بعض المنتجات، ثم تبادلت بعض هذه المنتجات من خلال الاستيراد والتصدير، فإنها تحقق في النهاية ثروة أكبر مما تحققها إذا اعتمد كل بلد على ذاته واستغنى عن غيره. ولكن لتتوقف هنا برهة. فعندما تقرر الولايات المتحدة أن تتخصص في إنتاج أفلام هوليوود بدلا من النسيج، فإن عمال النسيج هم الخاسرون. ولكن أصحاب نظريات التجارة يجيبون بأن عليهم ألا يقلقوا، فيتبين من تحليلنا أن المكاسب التي يحققها منتج هوليوود ستكفي لتعويض خسائر عمال النسيج.

كذلك أكد رودريك أن التجارة «تحدث تحولا أساسيا في علاقات العمل.»

ولكن في الواقع العملي، قلما ينال الخاسرون شيئاً من مكاسب الفائزين (إعادة التوزيع بلغة الاقتصاد). ويقول رودريك «يميل أصحاب المهنة حتى هذا اليوم إلى المغالاة في تقدير» مكاسب التجارة بينما يتصنعون الدفاع عن الحاجة إلى إعادة التوزيع. لكن يتبين من نظرية التجارة أنه «كلما ازدادت المكاسب الصافية، ازدادت إعادة التوزيع [اللازمة]. ولا أساس من الصحة للجدل بأن المكاسب كبيرة بينما المقدار الذي يُعاد توزيعه صغير.»

وفي هذه الدراسة المتخصصة في موضوع واحد عام ١٩٩٧، وعنوانها «هل تصادت العولمة كثيرًا؟» أشار رودريك إلى الفضل في دفع إعادة التوزيع بجدية كأحد أسباب الفجوة بين الاقتصاديين وعامة الناس في موقفهم حيال التجارة.

وأشار إلى عدة مصادر أخرى للتوترات التي أوجدتها التجارة. وكتب رودريك يقول إن التجارة «تكشف عن صدع عميق بين الفئات التي تتمتع بالمهارات ولديها القدرة على الازدهار في الأسواق العالمية، وتلك التي تعوزها. وفي غياب إعادة التدريب أو التعليم، ستعارض المجموعة الثانية التجارة الحرة لأسباب مفهومة. كذلك أكد رودريك أن التجارة «تحدث تحولا أساسيا في علاقات العمل.» فإذا تسنى استبدال عمالة بأخرى بسهولة أكبر عبر الحدود الوطنية، «فعلينا أن نتحمل زيادة عدم استقرار مكاسبها [و] ضعف قوتها التفاوضية.» ومن شأن التجارة كذلك أن «تقوض المبادئ الضمنية» في الإنتاج المحلي، وذلك على سبيل المثال، إذا حل تشغيل الأطفال لدى منتج أجنبي محل العمالة في الولايات المتحدة. واختتم رودريك بقوله إن العواقب التي تتراكم من هذه التوترات يمكن أن تفضي إلى «ترسيخ مجموعة جديدة من الانقسامات على

مستوى الفئات المختلفة» بين أولئك الذين يحققون مكاسب من التجارة وأولئك الذي يتكبدون الخسارة.

ونشر معهد الاقتصاد الدولي هذه الدراسة المتخصصة في موضوع محدد— الآن معهد بيترسون— وحقق صدورها أعلى مبيعات لمستودع الفكر. ويقول المدير المؤسس للمعهد، فريد بيرغستن (انظر «أمريكي من أنصار العولمة» في عدد مارس ٢٠١٢ من مجلة «التمويل والتنمية»)، إنه اقترح هذا العنوان «بدلاً من العنوان الطويل والفني الذي اختاره داني.» ولكن بيرغستن قدم أكثر من مجرد اقتراح العنوان. لقد أفتع مجلسه الاستشاري بأن هذا العمل المتخصص في موضوع واحد يستحق النشر؛ وعارض عدة أعضاء في المجلس اقتراح اسم المعهد بهجوم على التجارة الحرة.

ويقول رودريك إن بيرغستن يستحق الثناء على مساندة قضيته عندما كان كثيرون غيره عازفون عن ذلك. ولكنه يثني كذلك على مؤسسة لم يكن يرجح أن يكون لها دور، هي صندوق النقد الدولي. «لقد تفاجأت بالمساعدة التي حصلت عليها من صندوق النقد الدولي على مدى سنوات»، حيث كتب جزءاً من دراسته المتخصصة عندما كان باحثاً زائراً في ١٩٩٥-١٩٩٦. إن الصندوق «ليس تماماً هو المكان التي يمكن أن تظن أن الأفكار الواردة في هذا الكتاب قد نشأت فيه بالضرورة.»

الضوابط على رأس المال

خلال انعقاد الاجتماعات السنوية في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة في أكتوبر ١٩٩٧، طرح صندوق النقد الدولي حججه التي تذهب إلى أنه ليس على البلدان أن تخفف القيود على التجارة وحسب وإنما ينبغي كذلك أن تتحرك نحو إرخاء القيود على حركة رأس المال عبر الحدود الوطنية. ويشير الاقتصاديون إلى الأولى باعتبار أنها تحرير الحساب الجاري (أو إمكانية التحويل) وإلى الثانية باعتبار أنها تحرير الحساب الرأسمالي أو العولمة المالية. وطلب صندوق النقد الدولي من بلدانه الأعضاء تعديل النظام الأساسي للصندوق بحيث يمنحه صلاحية مراقبة التقدم نحو إمكانية تحويل الحساب الرأسمالي.

وفي ذلك الوقت، كان العديد من الاقتصادات الآسيوية يواجه أزمة مالية أرجعها كثيرون إلى قرار الانفتاح أمام التدفقات الرأسمالية الأجنبية. وبرغم أن هذه الأحداث جعلت توقيت طلب الصندوق يبدو غير ملائم، فقد مضى ستانلي فيشر النائب الأول لمدير عام الصندوق آنذاك بشجاعة في هذا الاتجاه. وقال إن تحرير الحساب الرأسمالي «خطوة حتمية على مسار التنمية، لا يسعنا تجنبها وينبغي لنا اعتمادها.» وذكر فيشر أن هذا التحرير يضمن «قدرة المقيمين والحكومات على الاقتراض والإقراض بشروط مواتية، بينما تكتسب الأسواق المالية المحلية كفاءة أعلى نتيجة لإدخال تكنولوجيا القطاع المالي المتقدمة، مما يؤدي إلى تحسين سبل تخصيص كل من الادخار والاستثمار.»

وجاهر رودريك بأرائه ضد هذه العولمة المالية، إلى جانب جاديش باغواتي، أحد دعاة التجارة الحرة، وجوزيف ستيغليتز الحائز على جائزة نوبل. وكانت حجة رودريك هي أن المنافع التي تحدث عنها فيشر تضاءلت أمام المخاطر من زيادة التقلب الناتج عن دخول رأس المال الأجنبي وخروجه. وقال إن «دورات الانتعاش والكساد ليست نتيجة ثانوية للتدفقات الرأسمالية الدولية أو أحد جوانبها السلبية غير المؤثرة، بل هي التأثير الأهم لتلك التدفقات.»

كذلك كان رودريك متشككاً في جدوى تحقيق أي منافع من تحرك رؤوس الأموال على المدى الطويل نحو البلدان الأشد احتياجاً إليها. وفند رأي صندوق النقد الدولي الذي يصر على إمكانية تحرير

الحسابات الرأسمالية «على نحو منظم وتعزيزها بمزيد من التنظيم الاحترازي للممارسات المالية»، الذي رأى أنه يحدث في الكتب الدراسية أكثر مما يحدث في الواقع. واختتم بقوله إن «الوقت لم يحن

بعد مضي عقدين، لم يحن الوقت بعد لتحرير الحساب الرأسمالي.

بعد للحديث عن فكرة النص في اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إمكانية تحويل الحساب الرأسمالي.» وأضاف قائلاً «ليست لدينا أدلة على أنه سيحل أي مشكلة لدينا، ولدينا من الأسباب ما يجعلنا نظن أنه قد يؤدي إلى تفاقمها.»

وبالفعل، فبعد مضي عقدين، لم يحن الوقت بعد لتحرير الحساب الرأسمالي. وترأمت أدلة على صعوبة تحقيق منافعه، بينما لا يسعنا إنكار تكاليفه. وفي عام ٢٠٠٦، أجريت دراسة كبيرة شارك في إعدادها كينيث روغوف، كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي آنذاك، توصلت إلى أدلة ضعيفة على تحسن الأداء الاقتصادي بعد انفتاح بلد ما أمام التدفقات الرأسمالية. وتوصلت دراسة أخرى إلى أن رأس المال الأجنبي يزيد التقلب في الاقتصادات النامية. وأوضح رئيس الاقتصاديين الذي جاء بعد روغوف، وهو راغورام راجان، أن البلدان التي حققت نمواً سريعاً كان أقل، لا أكثر، اعتماداً على رأس المال الأجنبي. وفي ٢٠٠٩، كتب رودريك ذاته في تقارير خبراء صندوق النقد الدولي، وهي جريدة أكاديمية ينشرها الصندوق، يقول إن «المزيد ليس بالضرورة أن يكون أفضل» عندما يتعلق الأمر بالتدفقات الرأسمالية الأجنبية. «وحسب الوضع في كل البلد، سيكون الدور الملائم للسياسة هو وقف تيار التدفقات الرأسمالية الداخلة وتشجيعها بنفس القدر.» (انظر الإطار ١).

القضاء على توافق الآراء

في عام ١٩٨٩، وضع جون ويليامسون، من معهد الاقتصاد الدولي، قائمة تضم ١٠ من إجراءات السياسة التي شعر أنها تلخص توافق الآراء بين المنظمات الدولية الرئيسية حول ما كان يتعين على البلدان

الإطار ١

التنظيم المالي العالمي: أقل يعني أكثر

سلطت الأزمة المالية العالمية الأخيرة أضواء قوية على آثار التدفقات الرأسمالية الدولية ودفعت إلى المناقشة بوضع نظام أفضل للتنظيم المالي العالمي. ومن الواضح أن داني رودريك هو صوت وحيد معارض، حيث كتب يقول إن «التنظيم المالي العالمي أمراً غير ممكن وغير حكيم وغير مرغوب فيه» (مجلة *The Economist*، ١٢ مارس ٢٠٠٩). ويذهب إلى أن أشكال التنظيم المالي المرغوب فيها تختلف من بلد إلى آخر وتعتمد في جانب منها على تقدير البلدان لقيمة الاستقرار المالي مقابل الابتكار المالي. وينبغي أن يظل تنظيم الرفع المالي، وتحديد معايير رأس المال، والرقابة على الأسواق المالية «من المسؤوليات المباشرة على المستوى الوطني.» وينبغي أن تمثل الشركات المالية العالمية لهذه المتطلبات الوطنية، تماماً كما تمثل الصناعات التحويلية العالمية لقواعد سلامة المنتج التي تختلف من بلد إلى آخر. «وسيكون اقتصاد العالم أكثر استقراراً ورخاءً في ظل قشرة رقيقة من التعاون الدولي تُركب فوق القواعد التنظيمية الوطنية القوية أكثر مما يتحقق من محاولات بناء إطار تنظيمي ورقابي قوي على مستوى العالم.»

إجراء التشخيص السليم

اقترح داني رودريك، مع خبيرين اقتصاديين آخرين هما ريكاردو هوسمان وأندريس فيلاسكو، وضع إطار — يُطلق عليه «تشخيص النمو» — لمساعدة البلدان على اتخاذ قرار بشأن اختيار الإصلاحات التي تجربها لتحقيق النمو. وكما كتب ثلاثتهم في مقال نُشر في عدد مارس ٢٠٠٦ من مجلة «التمويل والتنمية»، ينبغي أن تحدد البلدان عددا قليلا من القيود المعوقة للنمو وترتكز على التغلب عليها، بدلا من معالجة «قائمة تفصيلية من الإصلاحات اللازمة». وتطبيق أسلوبهم على السلفادور، خرجوا بنتيجة مفادها أن القيود المعوقة للنمو لم تكن قلة المدخرات وإنما هي «نقص في الأفكار»: فبينما تراجع القطاعات التقليدية في البلاد (مثل القطن والبن والسكر)، لم تظهر أي أفكار جديدة للقطاعات الاستثمارية الأخرى الممكنة. ونصحوا بأن يأتي تشجيع مزيد من العمل الحر وفرص الأعمال الجديدة «في صلب استراتيجية تنمية [السلفادور]». واستخدم كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إطار «تشخيص النمو» لاستكمال صياغة استراتيجيات النمو. على سبيل المثال، طبق خبراء الصندوق هذا الإطار على تونس في ٢٠١٦، ويشير إلى أن القيد المعوق للنمو هو نقص «الحصول على موارد تمويلية» وليس اختناقات البنية التحتية أو نقص رأس المال البشري.

فتحذيراته من الجوانب السلبية للتجارة واحتمال أن تفضي إلى انقسامات بين الفئات المختلفة أصبحت مقبولة على نطاق واسع. فكتب لاري سومرز، الأستاذ في جامعة هارفارد ووزير الخزانة الأمريكي الأسبق، في جريدة «فاينانشال تايمز» في إبريل ٢٠١٦ يقول «إن جوهر الثورة ضد التكامل العالمي... لا يكمن في الجهل. إنه إحساس، له بعض ما يبرره، بأنه مشروع تنفذه النخب من أجل النخب دون إعطاء اهتمام يُذكر لمصالح عامة الناس».

والآن أصبح تحذير رودريك من العولمة المالية منتشرا على نطاق واسع، بما في ذلك في صندوق النقد الدولي. وجوناثان أوستري، وهو نائب مدير إدارة في الصندوق وتولى قيادة بحوث المؤسسة مؤخرا في مجال التدفقات الرأسمالية، يقول إنه «أصبح في استطاعة داني والصندوق الآن إجراء حوارات مفيدة حول تصميم الضوابط على رأس المال، ويرجع الفضل في ذلك إلى المثابرة من ناحيته وإلى المرونة من ناحية المؤسسة».

وأدت الهجمات على «توافق آراء واشنطن» إلى زيادة التواضع في المشورة التي تقدمها المنظمات الدولية للبلدان حول استراتيجيات النمو. وذكر رودريك أن تقرير صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٣ حول استراتيجيات النمو أقام «الحجة على تحليل السياق والوصفات التي تبدو سارة للغاية، على الأقل لهذه المجموعة من المستمعين».

ويبدو أن رودريك نفسه اكتسب حبا أعمق للمهنة التي كان كثير ما يهاجمها. وبعد انقضاء عامين من العمل في معهد الدراسات المتقدمة، حيث جاء زملاؤه من مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية، قرر أن يعود أدرجه إلى حيث جاء. وفي كتابه الجديد «قواعد الاقتصاد (Economics Rules) — وهو ضمن القائمة المختصرة للكتب المرشحة لنيل جائزة جريدة فاينانشال تايمز لأفضل كتاب — يخاطب غير الاقتصاديين قائلا إن «هناك الكثير مما يثير الانققاد في الاقتصاد ولكن فيه كذلك الكثير مما يثير الإعجاب».

براكاش لونغان، رئيس قسم في إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي.

القيام به لدفع النمو. وجاء مصطلح «توافق آراء واشنطن» — ويُطلق عليه في بعض الأحيان كذلك «جدول أعمال الليبرالية الجديدة» — ليمثل توجهها عاما نحو حلول النمو القائمة على السوق.

ويقول رودريك «عندما بدأت أنتقد توافق آراء واشنطن، كنت أظن أنني أفعل الشيء الواضح». وطرح ثلاث نقاط ضد توافق الآراء في سلسلة من الدراسات والكتب التي ألفها في الفترة بين التسعينات والألفينات. أولا، كان النمو يحدث في الغالب نتيجة «حلول انتقائية» تجمع بين أدوار السوق والحكومة. وثانيا، كان النمو يتحقق في الغالب مدفوعا بتغيير واحد أو بضع تغييرات لم تكن تتطلب إعداد «قائمة مرجعية طويلة» من الإصلاحات. وثالثا، كانت أمام النمو مسارات كثيرة، وليس مجموعة وحيدة من المؤسسات والإصلاحات.

وقدم رودريك أمثلة كثيرة على صناعات ناجحة في كثير من البلدان التي اعتمدت على مزيج من دعم السوق ودعم الدولة. وذكر «إن كوستا ريكا ليست مكانا طبيعيا لتصنيع أشباه الموصلات»، لكن الحكومة «اتفقت مع شركة إنتل على أن تأتي وأن تفعل ذلك ليس إلا». وقال إن سجل التاريخ لم يدعم التأكيدات بأنه ليس في مقدور الحكومة اختيار الفائزين: «عندما يقول الاقتصاديون [ذلك] فهم واقعيون، في معظم الأوقات، يمارسون دور هواة العلوم السياسية». وقال إن الأهم من ذلك، كان هو «تصميم مؤسسات ... تمنح الحكومة القدرة على إبعاد الخاسرين».

واعتمد رودريك على دراسات حالة مفصلة أعدها باحثون آخرون وقدم أمثلة على «أن نهضة البلدان فجأة لتحقيق نمو سريع لا يتطلب الكثير». فأستت موريشيوس منطقة لتجهيز الصادرات، ووضعت الصين نظام مسؤولية الأسرة ونظام الأسعار مزدوجة المسار، وتغير في الهند موقف الحكومة من العداء الشديد للعمل الحر إلى دعمه. وبالتالي، فإن التحول إلى تحقيق معدلات نمو أعلى لم يقتضي إعداد قائمة طويلة من الإجراءات. واستطاعت البلدان أن تدعم النمو بتحديد «القيود المعوقة» للنمو والتغلب عليها من خلال «عمليات تدخل مصممة جيدا ولكنها صغيرة نسبيا» (انظر الإطار ٢).

كذلك تبين من دراسات الحالة وجود «عدد قليل للغاية من الجوانب المشتركة بين تغييرات السياسات» التي دفعت النمو، طبقا لما قاله رودريك. وأشار هذا الأمر إلى وجود كثير من الطرق للنمو. فضلا على ذلك، تبين من النظر في أوضاع بلدان كانت غنية بالفعل — كثير من البلدان في أوروبا واليابان والولايات المتحدة — أنه «بإمكانك أن تصبح غني»، برغم الفروق في المؤسسات والسياسات. والبلدان التي أصبحت أغنى مؤخرا — ومعظمها من البلدان في شرق آسيا — لم يكن بينها ارتباط قوي ولا تكاد تكون أمثلة بارزة على الليبرالية الجديدة. وكان الوضع في بلدان شرق آسيا سيكون أسوأ بكثير إذا واجهت شيئا على غرار «توافق آراء واشنطن». وكان الوضع في الصين سيكون أسوأ لو لم يكن أمامها خيار سوى بدء عملية النمو من خلال قرض للتصحيح الهيكلي من البنك الدولي».

واليوم، يقول رودريك، «لم يعد توافق آراء واشنطن موجود من أساسه»، فقد «حل محله منهج أكثر تواضعا بكثير» حيث ندرك «أننا في حاجة إلى قدر أقل بكثير من توافق الآراء وقدر أكبر بكثير من التجربة».

نهاية الثورة

اعتاد أندريه شليفر، وهو أحد زملاء رودريك في جامعة هارفارد، أن يلقي عليه التحية في الأروقة متسائلا، «كيف حال الثورة؟» وربما كانت هناك بعض الشكوك حول الإجابة حينما بدأ رودريك عمله المهني في هارفارد في ١٩٨٥، إلا أنه من الواضح بعض مضي ثلاثة عقود أن النجاح كان حليف ثورته.

نهضة إفريقيا — هل توقفت؟

ستيفن راديليت

الوقت الحاضر. ومن المؤكد أن كثيرا من البلدان يواجه بعض أصعب الاختبارات التي مر بها على مدى عقد أو أكثر، وحتى في ظل إدارة سليمة، من المرجح أن يتباطأ التقدم في السنوات القليلة القادمة. لكن النمو سيظل قويا إلى حد كبير في حالة بلدان أخرى — خاصة البلدان المستوردة للنفط التي تحقق مكاسب من صادرات أكثر تنوعا. ومن خلال نظرة أعمق، يتبين أن ارتفاع أسعار السلع الأولية ساعد كثيرا من البلدان، لكن جذور مكاسب التنمية في العقدين الماضيين — حيث تحققت — تمتد إلى عوامل أساسية أعمق، منها تحسن الحوكمة، وتحسن إدارة السياسة، وظهور جيل جديد من القادة المحنكين في الحكومة وقطاع الأعمال، وهو ما يرجح استمراره في المستقبل. أما التعامل مع تباطؤ النشاط العالمي — فضلا على مخاوف أخرى متزايدة مثل تغير المناخ — فسيقتضي توافر قيادة قوية، وإتخاذ إجراء فعال، والاختيار بين بدائل صعبة. ويرجح تباطؤ النمو الكلي في السنوات القليلة القادمة. لكن على المدى البعيد، لا تزال هناك احتمالات قوية باستمرار تقدم عملية التنمية على نطاق واسع في كثير من بلدان المنطقة، وخاصة تلك التي تعمل على تنوع اقتصاداتها، وزيادة قدراتها التنافسية، وتواصل تعزيز مؤسسات الحوكمة.

هل وصلت طفرة التقدم في إفريقيا إلى نهايتها؟ لقد غير كثير من البلدان في أنحاء القارة الإفريقية مساره خلال العقدين الماضيين وحقق مكاسب كبيرة تمثلت في ارتفاع الدخل والحد من الفقر وتحسين الصحة والتعليم. ولكن يبدو أن مشاعر التفاؤل التي سادت مؤخرا سرعان ما تراجعت وأفسحت المجال لموجة من التشاؤم. فأسعار السلع الأولية هبطت، والاقتصاد العالمي تباطأ، والنمو الاقتصادي توقف في العديد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. وإذا كان ارتفاع أسعار السلع الأولية هو المسؤول وحده عن التقدم في الفترة الأخيرة، فإن الأفاق المحتملة لتحقيق مزيد من المكاسب تبدو معتمة. ولكن الحقيقة أكثر تعقيدا، والأفاق — خاصة على المدى البعيد — أكثر تنوعا مما يرى كثيرون في

مستقبل المنطقة
يتوقف على عوامل
أكثر بكثير من
تقلبات أسعار
السلع الأولية



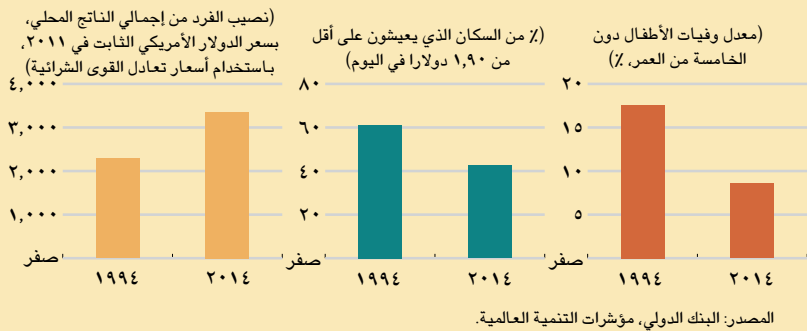
مشاركون في سباق أيسا كيب إيبيك للدراجات الجبلية، مدينة كيب تاون، جنوب إفريقيا.



الرسم البياني ١

عقدان من تقدم التنمية

ارتفعت مستويات الدخل، وانخفضت معدلات الفقر، وتراجعت معدلات وفيات الأطفال في إفريقيا جنوب الصحراء.



عقدان من التقدم

تباطأ النشاط في الفترة الأخيرة بعد عقدين من التقدم بقوة، في كثير من البلدان على أقل تقدير، والذي بدأ في منتصف التسعينات وتضمن نمو اقتصاديا أسرع، ومستويات دخل أعلى، وتراجعا في مستويات الفقر، وتحسن خدمات الصحة والتعليم على نطاق واسع، وغيرها من مكاسب التنمية (انظر الرسم البياني ١). ومنذ عام ١٩٩٥، بلغ متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي على مستوى القارة نحو ٤,٣٪ في السنة، أي أعلى بمقدار ٣ نقاط مئوية كاملة عن العقدين السابقين. ولكن الإشارة إلى أن معدلات النمو السريع كانت عامة على مستوى القارة سيكون فيها شيء من التضليل. فكانت المعدلات متباينة بدرجة

كبيرة حيث تحرك حوالي نصف بلدان المنطقة قُدماً بينما شهد غيرها تغيرا طفيفا. وفي البلدان العشرين الأسرع نمواً — ما عدا البلدان المصدرة للنفط — بلغ متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي نسبة قوية هي ٥,٨٪ على مدى عقدين، وارتفعت مستويات الدخل الحقيقي للفرد بما يزيد على الضعف. لكن وتيرة النمو في بلدان أخرى كانت أبطأ بكثير، بينما انخفض دخل الفرد بالفعل في ثمانية بلدان. وهناك بعض الفروق الواضحة: ففي رواندا، ارتفع الدخل الحقيقي للفرد بما يزيد على الضعف، بينما انخفض في زيمبابوي بنسبة ٣٠٪.

وحيث تسارعت وتيرة النمو، بدأ مستوى الفقر ينخفض في نهاية الأمر. وهبطت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع (على أقل من ١,٩٠٠ دولارا يوميا بأسعار ٢٠١١ الثابتة) من ٦١٪ في ١٩٩٣ إلى ٤٣٪ في ٢٠١٢، أي أنها تراجعت بنحو نقطة مئوية واحدة سنويا على مدى عقدين. وتراجع الفقر بمعدل أعلى في بعض البلدان (كالسنغال مثلا)، ولم يتراجع في بلدان أخرى على الإطلاق (جمهورية الكونغو الديمقراطية). وكانت أوجه تحسن الصحة أكبر من ذلك. فمنذ منتصف التسعينات، انخفضت نسبة وفيات الأطفال قبل بلوغهم سن الخامسة بما يزيد على النصف، أي من ١٧٪ إلى ٨٪. ويلاحظ انخفاض نسبة وفيات الأطفال في كل بلد على حدة في إفريقيا جنوب الصحراء خلال العقدين

الماضيين. وانخفضت الوفيات بسبب الإصابة بمرض الملاريا إلى النصف، وانخفضت الوفيات الناتجة عن كل من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل بمقدار الثلث. والتحق ما يزيد على ثلاثة أرباع الأطفال بالمدارس الابتدائية، أي أن نسبتهم أعلى مقارنة بما لم يزد عن النصف في الثمانينات. والآن أصبح أكثر من ثلثي الفتيات يكملن مرحلة الدراسة الابتدائية، مما يرفع من إمكاناتهن لتحقيق الكسب؛ وبنفس القدر من الأهمية، فإن ذلك يعني أنهن سينجنن عددا أقل من الأطفال الذين سيتمتعون بمستويات صحية وتعليمية أفضل (راجع المقال بعنوان «في مقعد السائق» في هذا العدد من مجلة «التمويل والتنمية»). وتبشر هذه الاتجاهات العامة بالخير في المستقبل، لأنها علامة على بدايات قاعدة قوية من مهارات رأس المال البشري. وقد ساعدت أربع قوى رئيسية على دفع الطفرة الجديدة في البلدان التي تحركت قُدماً.

أولا، تحسنت الحوكمة بصورة ملحوظة، في كثير من البلدان على أقل تقدير. ووفقا لمستودع الفكر الأمريكي «بيت الحرية» أو «Freedom House»، قفز عدد الأنظمة الديمقراطية المنتخبة في إفريقيا مما لا يزيد على أربعة أنظمة في ١٩٩٠ إلى ٢٣ نظاما اليوم، وصاحب الديمقراطية تحسن الحوكمة، بما في ذلك زيادة الحريات السياسية، وتراجع أعمال





فنانون يرسمون صورة زيتية على جدار السفارة الكندية في مدينة أكرا، غانا.

من البلدان من تجاوزت الصدمات العالمية العصبية في السنوات الأخيرة، بما فيها أزمة الغذاء في ٢٠٠٧ والأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ورابعاً—الوضع الأساسي الذي بدأ يتغير الآن— كانت الظروف الاقتصادية العالمية مواتية بوجه عام معظم الوقت في العقدين الماضيين. فامتدت التجارة بوتيرة سريعة تصاحبها إمكانات الوصول إلى الوسائل التكنولوجية الحديثة والأفكار الجديدة، إلى جانب اتساع الأسواق. وأصبحت الصين سوقاً كبيرة للصادرات ومصدراً رئيسياً للاستثمار في كثير من البلدان. وكانت أسعار الفائدة منخفضة فازدادت كثيراً القدرة على الاقتراض لمشروعات البنية التحتية. ومن عام ٢٠٠٢

يواجه كثير من البلدان بعضاً من أصعب التحديات التي قابلها خلال عقد أو أكثر.

حتى ٢٠١٤، ساهم ارتفاع أسعار السلع الأولية في مساعدة كبرى البلدان المصدرة للنفط (أنغولا وجمهورية الكونغو وغانا ونيجيريا وغيرها) إلى جانب البلدان المصدرة لموارد أخرى، مثل ليبيريا وناميبيا وزامبيا. لكن ارتفاع الأسعار لم يساعد كل البلدان— فمعظم البلدان الإفريقية مستوردة للنفط وتضررت من ارتفاع الأسعار، وسجل كثير منها تغيراً طفيفاً نسبياً في الأسعار الرئيسية— غير أن أسعار السلع الأولية دعمت النشاط الاقتصادي في معظم أنحاء المنطقة.

وإضافة إلى هذه القوى الرئيسية الأربعة، كان للمعونة الأجنبية دور ثانوي مهم. فساهمت المعونة مساهمة بارزة في تحسين الصحة، وساعدت في إنقاذ حياة الملايين من خلال البرامج التي زادت إمكانية الحصول على اللقاحات، وحسنت صحة الطفل، وحاربت أمراض مثل السل

العنف، ومزيداً من الالتزام بسيادة القانون، ومؤسسات عامة أقوى، وبيئة أعمال أفضل، وفساد أقل. ولا يزال الطريق طويلاً أمام الأنظمة الديمقراطية الجديدة لكي تصل إلى مرحلة التمام، بينما تظهر الفروق في جودة الحوكمة من خلال درجات «مؤشرات الحوكمة العالمية» التي يضعها البنك الدولي كل سنة. وفي ٢٠١٤، كان متوسط ترتيب الحوكمة في الأنظمة الديمقراطية البالغ عددها ٢٣ نظاماً في إفريقيا جنوب الصحراء يحتل المئين الثاني والأربعين على مستوى العالم (سابق على كل من الهند والصين). بينما كانت البلدان ذات الأنظمة غير الديمقراطية في المئين التاسع عشر (انظر الرسم البياني ٢). وتحسن مستوى الحوكمة في عدد قليل من البلدان غير الديمقراطية، ولكن في حالات استثنائية وليس كقاعدة.

وثانياً، هناك قادة وصناع سياسات أكثر مهارة. فبدأ الآن ظهور جيل جديد من المديرين والفنيين ورواد المشروعات في أعلى مستويات الهيئات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات الأعمال الخاصة. وقد أصبح الآن أصحاب المناصب القيادية في البنوك المركزية وأهم الوزارات الحكومية يتمتعون بمستويات أفضل بكثير من التدريب والخبرة والقدرات مقارنة بمن سبقوهم منذ عشرين عاماً مضت.

وثالثاً، وهو أمر له علاقة بما سبق، تحسنت السياسات الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير. فأصبحت الإدارة الاقتصادية الكلية أكثر فعالية، مع زيادة مرونة أسعار الصرف، وتراجع التضخم، وانخفاض معدلات العجز في الموازنات، وارتفاع مستويات الاحتياطات بالنقد الأجنبي. وانحسرت السيطرة القوية للدولة لتتيح المجال أمام نظم اقتصادية أكثر استرشاداً بآليات السوق. وتخلصت الحكومات من كثير من التشوهات التي كانت تعوق النمو، مما أدى إلى زيادة انفتاح التجارة، وزيادة الاختيارات المتاحة للمزارعين عند شراء مدخلات الإنتاج وبيع منتجاتهم، وتراجع البيروقراطية وانخفاض تكلفة مزاوله الأعمال. وكانت أوجه التحسن المذكورة في السياسات هي أحد الأسباب التي مكنت عدداً كبيراً

والمالاريا وفيرس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وتخلص معظم البحوث الأكاديمية في السنوات الأخيرة إلى أن المعونة ساعدت على تعجيل وتيرة النمو في متوسط الحالات وتدعيم الديمقراطية في بعض البلدان، وخاصة منذ منتصف التسعينات (للاطلاع على ملخص جيد لهذه البحوث صدر مؤخرا، راجع دراسة Arndt, Jones, and Tarp 2015).

والرأي الذي يذهب إلى أن انتعاش أسعار السلع الأولية هو وحده سبب حدوث الطفرة في إفريقيا هو رأي مبسط للغاية. فيغفل السرعة التي بدأت وتيرة النمو تكتسبها في ١٩٩٥، أي قبل ارتفاع أسعار السلع الأولية بسبع سنوات، وتأثير أسعار السلع الأولية الذي تباين كثيرا بين بلد وآخر (وأضر بالبلدان المستوردة للنفط)، والتغيرات في الحوكمة والقيادة والسياسة التي كانت عوامل مهمة محفزة للتغير. ويكتسب تكوين فهم أوضح لدوافع النمو أهمية بالغة عند النظر في الأفق المستقبلية: فلن تكون التقلبات في أسواق السلع الأولية هي العامل الوحيد الذي يحدد مستقبل إفريقيا جنوب الصحراء على المدى البعيد، وإنما سيحدده مدى النجاح في مواجهة هذه التحديات وغيرها.

أمواج متلاطمة

لقد تغيرت برغم ذلك الظروف العالمية كثيرا، ويواجه كثير من البلدان بعضا من أصعب التحديات التي قابلها خلال عقد أو أكثر. فقد تباطأت وتيرة النمو كثيرا في أنحاء العالم بما فيها العديد من أسواق التصدير المهمة. فتباطأ النمو في أوروبا بصورة حادة، ولا يزال التعافي في الولايات المتحدة محدودا. فتباطأ كل من النمو والتجارة. وتوسعت التجارة العالمية بنحو ٧٪ في السنة خلال العقد الممتد بين ١٩٩٨ و٢٠٠٧، لكن هذه التيرة تراجعت منذ عام ٢٠١٢ بما يزيد على النصف ولا تتجاوز الآن ٣٪ في السنة.

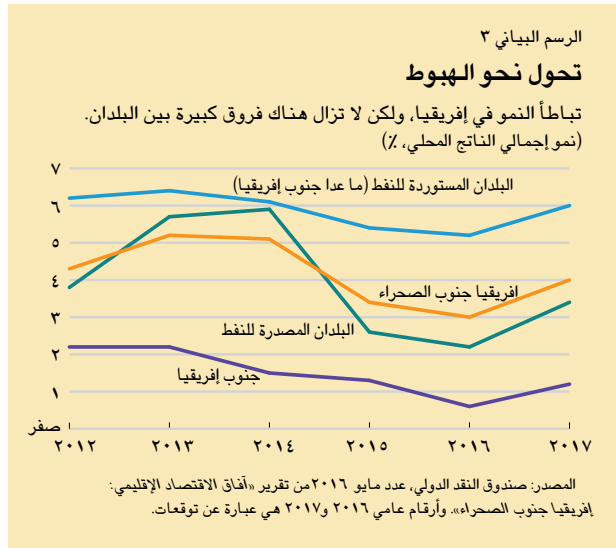
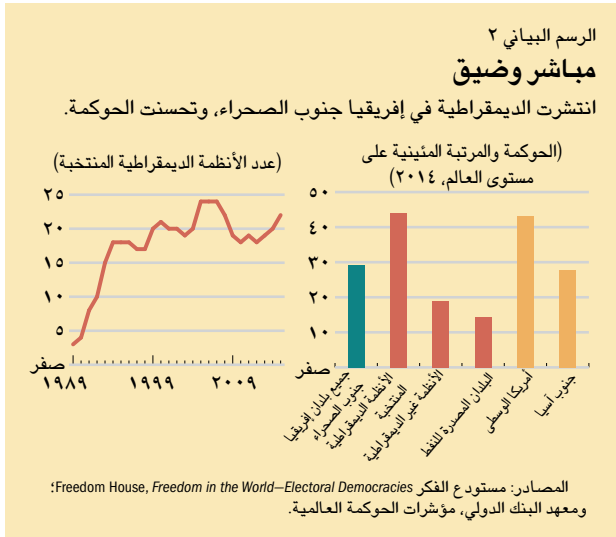
وربما كان العامل الأبرز هو هبوط نمو الصين إلى نحو ٦٪، أي أقل بكثير من وتيرته في السنوات الأخيرة. وانطلقت تجارة الصين مع إفريقيا جنوب الصحراء كالبرق من أقل من ٢٠ مليار دولار في ٢٠٠٣ إلى ما يزيد على ١٧٠ مليار دولار في ٢٠١٣. لكن نمو الصين تراجع بينما ركزت جهودها بقدر أكبر على اقتصادها المحلي مما أدى إلى حدوث تباطؤ حاد في التجارة مع إفريقيا وانكماش كبير في بعض البلدان، وخاصة أنغولا وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية وجنوب إفريقيا وزامبيا— الشركاء التجاريين الرئيسيين للصين في إفريقيا. ولم تكن كل التغيرات سلبية: فأتت سرعة ارتفاع الأجور في الصين إلى إتاحة فرص جديدة أمام البلدان الإفريقية للتوسع في الصناعة التحويلية. لكن العلاقات مع الصين تتغير بسرعة من جديد، وتوخي الحرص في إدارتها مطلب ضروري لاستمرار النمو في كثير من البلدان في أنحاء المنطقة على المدى البعيد (انظر المقال بعنوان «أداة رافعة على الطريق» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية).

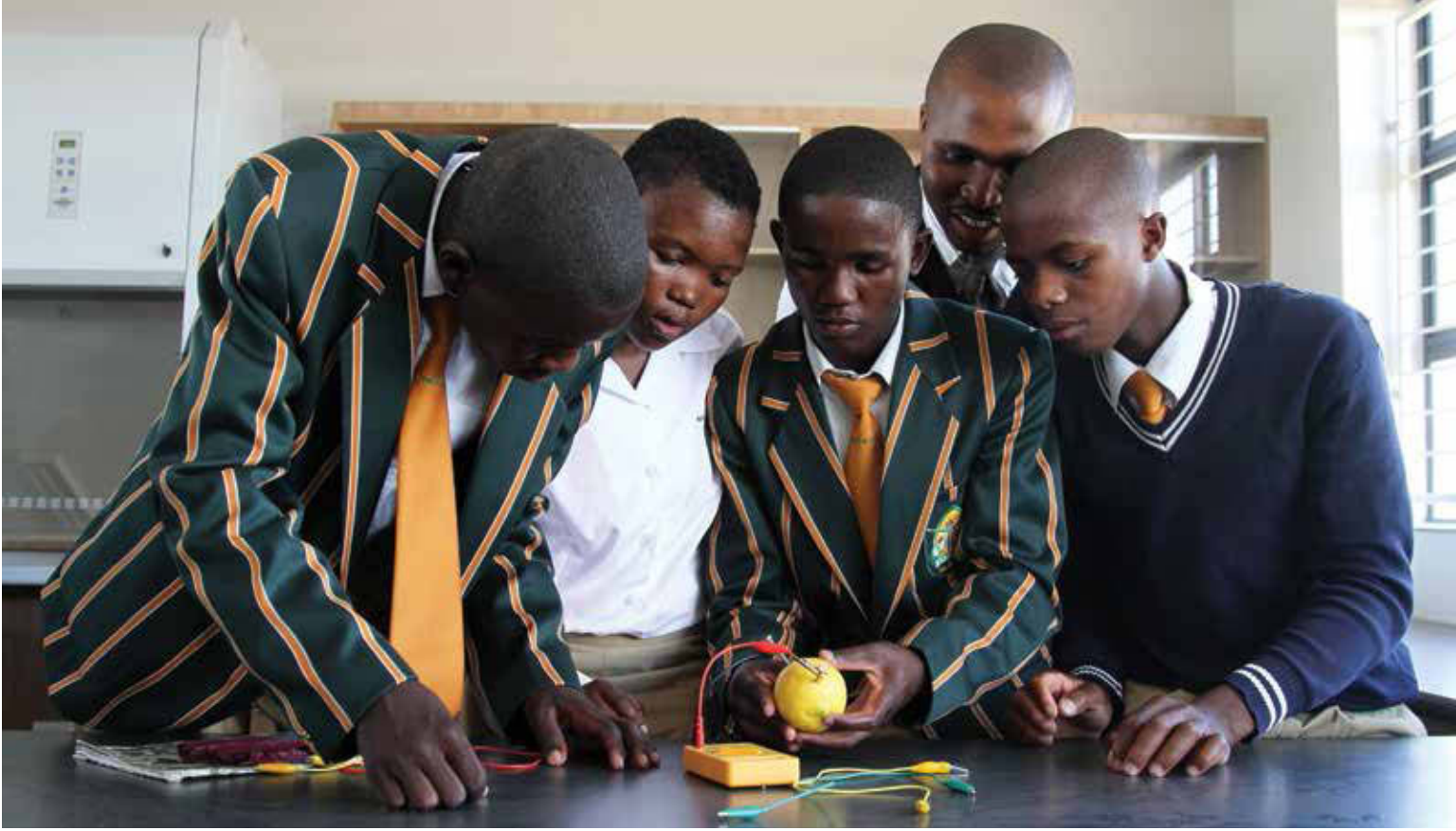
ومع تباطؤ النمو، هبطت أسعار السلع الأولية كثيرا. فانخفضت أسعار الذرة والنحاس والقطن بما يزيد على ٢٠٪ منذ عام ٢٠١٣، وهبطت أسعار خام الحديد والنفط بأكثر من ٥٠٪. وكان لهذا التراجع في الأسعار تأثير واسع النطاق على المكاسب من التصدير وإيرادات الموازنة والاستثمار وتوظيف العمالة وأسعار الصرف والاحتياطيات بالنقد الأجنبي. وتتسم هذه الآثار بأنها كبيرة بصفة خاصة في البلدان المنتجة للنفط (أنغولا وجمهورية الكونغو ونيجيريا، وغيرها) وفي البلدان التي تصدر الحديد الخام (ليبيريا وسيراليون وجنوب إفريقيا)، والنحاس (جمهورية الكونغو وجنوب إفريقيا وزامبيا) والألماس (بوتسوانا وناميبيا وجنوب إفريقيا).

وفي المقابل، تباطأ النمو في إفريقيا جنوب الصحراء من ٥٪ في ٢٠١٤ إلى ٣,٥٪ في ٢٠١٥، وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أنه سيظل محدودا في حدود ٣٪ في ٢٠١٦. ومرة أخرى، هناك تباين كبير، حيث أصيب بعض البلدان بضرر بالغ بينما عادت تغيرات الأسعار

فعليا بالمنفعة على بلدان أخرى (انظر الرسم البياني ٣). وسجلت البلدان المصدرة للنفط أكبر معدلات هبوط في النمو، جنبا إلى جنب مع البلدان المنتجة لخام الحديد والنحاس والألماس. واهتزت جنوب إفريقيا، وهي أحد المحركات الاقتصادية الرئيسية في المنطقة، من جراء الجفاف وهبوط أسعار الصادرات وتزايد الصراعات السياسية، ولا يتجاوز معدل نموها الآن حوالي ١٪. وبعد نجاح التحول السياسي العام الماضي في نيجيريا، وهي القاطرة الأخرى في المنطقة، أعقبته على الفور تحديات نشأت من التراجع الحاد في أسعار النفط، واتساع الاختلالات في المالية العامة والتجارة، وتردد صناعات السياسات في الاستجابة. كذلك لحقت أضرار بالغة بكل من أنغولا وليبيريا وزامبيا.

وعلى العكس من ذلك، فإن معظم بلدان إفريقيا جنوب الصحراء مستوردة للنفط، وعاد هبوط أسعار الوقود عليها بالنفع. وحقق بعض البلدان، مثل كوت ديفوار، مكاسب من ارتفاع أسعار صادراته (الكافور) في هذه الحالة وانخفاض أسعار الواردات النفطية. وبالمثل، فكثير من بلدان المنطقة مستورد للمواد الغذائية ولاقى دعما من انخفاض أسعار الأرز والقمح والمنتجات الغذائية الأخرى. وتواجه البلدان التي لديها صادرات متنوعة تأثيرا أخف على أسعار صادراتها، تصحبه مكاسب





طلاب ينفذون تجربة علمية، مدينة مفيتزو، جنوب إفريقيا.

المياه الجوفية، وزيادة تيرة العواصف، ووقوع آثار سلبية على الصحة. ويمكننا القول إن أسوأها هو الضربة التي ستلحق بالنتاج وإنتاجية العمالة في قطاع الزراعة، وهو المصدر السائد للدخل في إفريقيا، وخاصة للفقراء.

الطريق إلى الأمام

إن مواجهة هذه التحديات ستضع مهارات الجيل الجديد من القادة في إفريقيا على المحك. ولكن مرة أخرى، من المرجح أن تختلف آثارها اختلافاً واسعاً: فقد تكون البلدان صاحبة أكثر قواعد التصدير تنوعاً هي الأقل تأثراً، بينما تشدد المعاناة في البلدان ذات قواعد التصدير الضيقة والحوكمة الضعيفة. ومواصلة التقدم على المدى البعيد خلال هذه الفترة التي تكتنفها التحديات تدعو إلى العمل في أربعة مجالات.

أولاً وقبل كل شيء، الإدارة الاقتصادية الكلية الماهرة. فإتساع معدلات العجز التجاري يفرض ضغوطاً على الاحتياطات بالنقد الأجنبي والعملات، مما يدعو صناعات السياسات إلى محاولة انتاج أساليب اصطناعية للحفاظ على استقرار أسعار الصرف. وقد بدأ ظهور أسعار الصرف الموازية في عدة بلدان. لكن في ظل توقعات استمرار الانخفاض في أسعار السلع الأولية، فمن المحتمل أن يؤدي الدفاع عن أسعار الصرف الثابتة إلى إجراء عمليات تصحيح ربما كانت أكبر وأصعب لاحقاً. ويقدر ما كانت الصعوبة التي ستواجهها البلدان، فيجب عليها أن تسمح بانخفاض أسعار صرف عملاتها لتشجيع التصدير، والإثناء عن الاستيراد، والحفاظ على الاحتياطات. وفي نفس الوقت، فإن معدلات عجز الموازنة أخذت في الاتساع، وفي ظل محدودية الخيارات المتاحة للاقتراض، فإن سد هذه الفجوات يقتضي الاختيار بين بدائل صعبة. وهناك مسألة أساسية هي القدرة على تعبئة الموارد المحلية وزيادة الإيرادات الضريبية، مما يسمح للبلدان بالسيطرة على العجز بينما تمول الاستثمارات ذات الأهمية البالغة في الطرق والكهرباء والمدارس والعيادات الطبية. وينطوي ذلك على مبالغ طائلة: فكل ارتفاع مقداره نقطة مئوية واحدة في الإيرادات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في إفريقيا جنوب الصحراء ككل يسهم في تعبئة ١٧ مليار دولار إضافية في السنة. وربما كان من المنطقي زيادة الإيرادات

على جانب الواردات. ولا تزال التوقعات تشير إلى بلوغ النمو ٥٪ أو أكثر هذا العام في كينيا وموزامبيق ورواندا وتنزانيا وأوغندا.

لكن البلدان في مختلف أنحاء المنطقة تواجه العديد من التحديات الأخرى على المدى الطويل، بدءاً من ضعف البنية التحتية للكهرباء والطرق والمياه (راجع المقال بعنوان «معوقات النمو» في هذا العدد من مجلة «التمويل والتنمية»). وتشير تقديرات الباحثين في البنك الدولي إلى أن أوجه نقص البنية التحتية في إفريقيا أدت إلى انخفاض النمو بما يزيد على نقطتين مئويتين في السنة. ويعيش نحو ثلث سكان الريف الأفارقة في مناطق لا تبعد إلا بمسافة كيلومترين عن طرق تعمل في كل فصول السنة، مقارنة بنسبة الثلثين في المناطق الأخرى. وبينما توجد المياه بوفرة في أنحاء كثيرة من إفريقيا، فإن نقص مرافق تخزين المياه والري يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي. وسيزداد تأثير هذا النقص مع استمرار تغير المناخ.

كذلك تمثل التحولات الديمغرافية اختباراً كبيراً آخر. فيُتوقع صعود عدد سكان إفريقيا جنوب الصحراء من ٩٦٥ مليون نسمة في ٢٠١٦ إلى ٢,١ مليار نسمة في ٢٠٥٠. ويمكن أن يبلغ سكان نيجيريا وحدها ٤٠٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، أي أكثر من ضعف الحجم في الوقت الراهن. وسوف ينمو سكان الحضر بسرعة فائقة مما يفرض تحديات جسيمة في توفير فرص العمل وعلى البنية التحتية والتعليم والصحة والإنتاج الزراعي. لكن التحولات الديمغرافية تتيح فرصاً كذلك: فيتبين من التاريخ أن نمو السكان لا يفرض بالضرورة قيوداً على النمو. فمن شأن عوامل زيادة أعداد سكان المناطق الحضرية، وارتفاع نسبة السكان في سن العمل، وزيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة أن يتيح جميعها فرص التوسع في الصناعة التحويلة والخدمات — مثلما حدث في آسيا في العقود الأخيرة — وخاصة عندما يصاحبها استثمار في البنية التحتية والتعليم.

وربما كان أصعب التحديات من بينها جميعاً هو تغير المناخ. فيُتوقع ارتفاع درجات الحرارة في إفريقيا جنوب الصحراء بما يتراوح بين ١,٥ و٣ درجات مئوية بحلول عام ٢٠٥٠، كما يُتوقع أن يزداد تلعب أنماط الطقس ودرجات الحرارة وسقوط الأمطار. وستترتب على ذلك آثار لا حصر لها، بما فيها ارتفاع مستوى البحر في المناطق الساحلية، وانخفاض مستوى

المحلية عن طريق الاقتراض في بعض البلدان، وخاصة من أجل مشروعات البنية التحتية ذات الأولوية. ولكن عبء المديونية أخذ في التسارع، وأسعار الفائدة أخذت في الارتفاع، وفروق العائد على إصدارات السندات السيادية في إفريقيا تتصاعد بسرعة — مما يكبح زيادة الاقتراض.

وثانياً، يجب أن تتحرك البلدان بقوة لتنويع اقتصاداتها بعيداً عن الاعتماد على تصدير السلع الأولية. ويجب أن توفر الحكومات بيئات مواتية بقدر أكبر لاستثمار القطاع الخاص في عمليات التجهيز المتمم للإنتاج الزراعي، والصناعة التحويلية، والخدمات (مثل إدخال البيانات)، الأمر الذي يمكن أن يساعد على التوسع في توفير فرص العمل، وتعجيل وتيرة النمو على المدى البعيد، والحد من الفقر، وتخفيف مخاطر التعرض لتقلب الأسعار إلى أدنى حد. وتتسم آثار صدمات أسعار السلع الأولية الحالية بأنها كبيرة للغاية وذلك تحديداً لأن البلدان لم تتجه إلى تنويع أنشطتها الاقتصادية. وتختلف الخطوات الدقيقة من بلد إلى آخر، لكنها تبدأ بزيادة الإنتاج الزراعي، وتوفير مزيد من

يجب أن تتحرك البلدان بقوة لتنويع اقتصاداتها بعيداً عن الاعتماد على تصدير السلع الأولية.

خدمات الإرشاد الفعالة، فتعبيد طرق أفضل بين المزارع والأسواق، وضمان تطبيق سياسات للأسعار والتعريفات لا تضر بالمزارعين، والاستثمار في أنواع جديدة مختلفة من البذور والسماد. وتكتسب الاستثمارات في الكهرباء والطرق والمياه أهمية بالغة. وكما يحدث في شرق آسيا، ينبغي أن تنسق الحكومات معاً الاستثمارات العامة في البنية التحتية للممرات والحدائق والمناطق القريبة من المراكز السكانية لكي تنتفع الشركات من زيادة إمكانيات توصيل الكهرباء، وانخفاض تكاليف النقل، وتجمعات العمال القريبة، وذلك من شأنه أن يخفض تكاليف الإنتاج بشكل كبير. وسيقتضي تمويل هذه الاستثمارات توافر المهارة في الجمع بين مزيج الاقتراض بحذر وارتفاع الإيرادات المحلية. وفي نفس الوقت، لا تزال التكاليف الأساسية لمزاولة الأعمال مرتفعة في كثير من البلدان. ولمساعدة الشركات على المنافسة، يجب أن تقوم الحكومات بتخفيض معدلات التعريفات الجمركية، ووضع حد للبيروقراطية، وإلغاء القواعد التنظيمية التي تثبط نمو الأعمال دونما داع. وحين الوقت الآن لخفض تكاليف الأعمال ومساعدة الشركات على التنافس محلياً وإقليمياً وعالمياً.

وثالثاً، فإن طفرة التقدم في إفريقيا لا يمكن أن تستمر بدون نظم قوية للتعليم والرعاية الصحية. وتأتي زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وإكمال التعليم، خاصة للفتيات، كخطوات أولى جيدة. ولكن مستوى جودة التعليم في المدارس يتأثر سلباً من المناهج القديمة وعدم وجود منشآت كافية، وضعف تدريب المعلمين، وعدم كفاية الرقابة المحلية، وتغيّب المعلمين، وتدني رواتبهم. ويجب بذل مزيد من الجهود في السنوات القادمة من أجل رفع مستوى الجودة بشكل جذري لتزويد الطلاب — وخاصة الفتيات — بالمهارات التي يحتاجونها للانضمام إلى صفوف العمالة المنتجة. وبالمثل، لا تزال نظم الرعاية الصحية ضعيفة، وتفتقر إلى التمويل، ومثقلة بالأعباء، كما تبين بوضوح شديد أثناء فترة تفشي مرض فيروس إيبولا مؤخراً (راجع المقال بعنوان «ما بعد فيروس إيبولا» في هذا العدد من مجلة «التمويل والتنمية»). ويتعين بذل جهود كبيرة لتحسين إمكانيات الوصول إلى المنشآت الصحية، وتدريب من يقدمون الخدمات، وتعزيز سبل تقديم الخدمات الصحية الأساسية، وتقوية النظم الصحية على نطاق أوسع.

ورابعاً، فإن مواصلة التقدم على المدى الطويل تقتضي بناء مؤسسات الحوكمة الرشيدة وتعميق الديمقراطية. وقد شهد العقدان

الماضيان تحولاً ملموساً بعيداً عن الحكم الفردي المستبد، ولكن هذا التحول لم يكتمل بعد. ومن أجل الحفاظ على التقدم، يتعين وضع ضوابط وتوازنات أفضل على السلطة من خلال زيادة فعالية الفروع التشريعية والقضائية، وزيادة الشفافية والمساءلة، وتقوية أصوات الشعوب. وكان أداء بعض البلدان غير الديمقراطية جيداً، ولكن معظم حكومات الحكم الفردي شهدت كوارث على صعيد الحوكمة.

وأخيراً، إن للمجتمع الدولي دور مهم يضطلع به. فقد ساعدت المعونة الأجنبية في دعم طفرة التقدم، واستمرار المساعدة يسهم في تخفيف آثار تباطؤ النشاط في الوقت الحاضر. ويقتضي الأمر كذلك التعهد بالتزامات أكبر وأطول أمداً، وخاصة في البلدان التي تتمتع بحكم أفضل وأبدت التزاماً قوياً بتحقيق التقدم. ويقدر ما تسمح الظروف، فإن تقديم دعم مباشر للموازنة سيساعد على تخفيف مصاعب تصحيح الأوضاع في البلدان التي تضررت بشدة من صدمات أسعار السلع الأولية. وعلاوة على ذلك، فإن تمويل المانحين للبنية التحتية — ويفضّل أن يكون في صورة منح أو قروض ذات أسعار فائدة منخفضة — سيساعد على وضع أسس النمو والرخاء على المدى الطويل. وفي نفس الوقت، ليس هذا الوقت المناسب لانكفاء البلدان الغنية على الداخل وبناء حواجز أمام التجارة. وإنما ينبغي للبلدان الغنية أن تشجع تحقيق مزيد من التقدم والتنوع الاقتصادي عن طريق تخفيض الحواجز أمام تجارة المنتجات من البلدان الإفريقية ذات الاقتصادات الأقل نمواً.

ومن السهل أن نشعر بالتشاؤم في ظل البيئة الاقتصادية العالمية الحالية. ولكن بطبيعة الحال، فإن التشاؤم أمر سهل دائماً. فكانت آراء معظم المحللين سلبية فيما يتعلق بالأفاق المحتملة لإفريقيا في منتصف التسعينات، بينما كان كثير من البلدان يحول الدفة نحو بداية النهضة. وساد مزيد من التشاؤم أثناء أزمة الغذاء العالمية في ٢٠٠٧ والأزمة المالية في ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ولكن، برغم ضعف الاحتمالات، شهد كثير من البلدان في أنحاء المنطقة تحولاً ملحوظاً.

ويفرض تباطؤ النشاط العالمي تحديات كبيرة لن يسهل التغلب عليها. وعلى مدار السنوات القليلة القادمة، من المرجح أن يظل النمو محدوداً على مستوى المنطقة، وتيرة تقدم عملية التنمية ككل من المرجح أن تتباطأ. وقد يكون تباطؤ النشاط كبيراً للغاية في بعض البلدان، خاصة تلك المعتمدة على عدد قليل من الصادرات من السلع الأولية. وقد لا يكون في استطاعة صناع السياسات توليد نمو سريع على الفور، ولكن في مقدورهم أن يفعلوا الكثير للسيطرة على تباطؤ النشاط وتعزيز الأساس لتحقيق تقدم دائم. وبالنظر إلى الآفاق المستقبلية على المدى البعيد، تشير أوجه التحسن الأساسية الجارية على صعيد الحوكمة، وبناء القدرات وتشجيع جيل جديد من القادة إلى أن الآفاق المستقبلية مواتية.

ومن خلال اتخاذ إجراءات منسقة وقيادة شجاعة، نتوقع أن نرى استمرار كثير من البلدان الإفريقية في تحقيق تقدم كبير في عملية التنمية على مدى العقدين القادمين ومواصلة الحد من الفقر، وتحسين الحوكمة، والتوسع في الرخاء. ■

ستيفن راديليت هو مدير «البرنامج العالمي لتنمية الموارد البشرية» في كلية إدموند والش للخدمات الخارجية بجامعة جورج تاون، وهو مؤلف «The Great Surge: The Ascent of Developing World».

المراجع:

Arndt, Channing, Sam Jones, and Finn Tarp, 2015, "What Is the Aggregate Economic Rate of Return to Foreign Aid?" World Bank Economic Review, July, pp. 1-29.

حان الوقت لتعديل السياسات

اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء تواجه ضغوطا شديدة ويجب عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع النمو مجددا على مسار قابل للاستمرار.



أنطوانيت ساييه هي مديرة الإدارة الإفريقية بصندوق النقد الدولي.

غير مسبوقة. ونتيجة لذلك، فإن بعض البلدان المصدرة للنفط مثل نيجيريا وأنغولا، ومعظم بلدان المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، لا تزال تواجه أوضاعا اقتصادية صعبة للغاية.

وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي، سيزداد تباطؤ النمو في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة خلال عام ٢٠١٦ ليصل إلى ٢,٢٥٪ بعد أن سجل ارتفاعا بلغ ٦٪ عام ٢٠١٤. ففي أنغولا، على سبيل المثال، يرجح أن يتباطأ النمو بسبب المعروض المحدود من النقد الأجنبي وتراجع الإنفاق العام. والوضع مماثل في نيجيريا حيث يواجه النشاط الاقتصادي عدة قيود بسبب تراجع أسعار النفط، وازداد الأمر سوءا بسبب الانقطاعات في نشاط القطاع الخاص نتيجة القيود المفروضة على سعر الصرف. ولسوء الحظ تضررت البلدان المصدرة للسلع الأولية بخلاف الطاقة أيضا، مثل غانا وجنوب إفريقيا وزامبيا، بسبب انخفاض أسعار السلع الأولية.

وبالطبع فإن التحول في مصادر نمو الاقتصاد الصيني — من الاستثمارات كثيفة الاستخدام للموارد والتصدير إلى نمو أكثر اعتمادا على المصادر المحلية — له دور في التباطؤ الذي تشهده بلدان عديدة في المنطقة. فخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبحت الصين الشريك التجاري الأوسع والأكبر، وحققت البلدان الإفريقية فوائض تجارية كبيرة من تعاملاتها مع هذا البلد، لا سيما بعد الأزمة المالية العالمية. ولكن الوضع تغير تماما مع انخفاض أسعار السلع الأولية، وتحول الميزان التجاري من الفائض إلى العجز. ومن المرجح أن تستمر هذه الاتجاهات في تقليص النمو في الأجل المتوسط.

وشهدت معظم الأسواق الرائدة بالمنطقة قيودا أكثر تشددا على أوضاع التمويل الخارجي مقارنة بما قبل منتصف عام ٢٠١٤ عندما كانت الأسواق تستطيع الحصول على السيولة العالمية بسهولة كبيرة. وفي الوقت نفسه، شهدت المنطقة تراجعا كبيرا في بعض أشكال التدفقات الرأسمالية الداخلة — لا سيما القروض المصرفية عبر الحدود التي لم تكن تعتمد عليها الأسواق الرائدة فقط.

وعلاوة على ما سبق، تعاني عدة بلدان في جنوب وشرق إفريقيا من موجة جفاف حادة تعرض

التقدم الذي أحرزته إفريقيا جنوب الصحراء على أرض الواقع خلال

السنوات القليلة الماضية مبعثا للأمل. وصاحب النمو الاقتصادي القوي المطول خلال الخمس عشرة سنة الماضية تحسن في مؤشرات الصحة ومستويات المعيشة. وفي ظل الصعوبات التي يواجهها اقتصاد المنطقة في الوقت الحالي، من المحتمل أن تتوقف مسيرة التقدم التي شملت بلدان عديدة. إذ تتعرض بلدان عديدة، بما فيها البلدان الأكبر على الإطلاق في المنطقة، إلى ضغوط شديدة بسبب مجموعة من العوامل الخارجية والمحلية. لذلك يتعين على الحكومات إجراء تعديلات كبيرة في السياسات لدفع قاطرة النمو القابل للاستمرار مجددا التي كانت السبب في تقدم المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية وخلق آفاق مواتية في الأجل المتوسط.

وقد انخفضت وتيرة التوسع الاقتصادي في المنطقة إلى ٣,٥٪ خلال عام ٢٠١٥، وهو الأبطأ على الإطلاق خلال ١٥ عاما تقريبا. ويوجد تفاوت كبير في آفاق النمو بين بلدان المنطقة، ولكن صندوق النقد الدولي يتوقع أن يتراجع النمو الكلي مجددا هذا العام ليصل إلى ٣٪ — وهو ما يقل كثيرا عن مستوى النمو الذي بلغ ٦٪ تقريبا خلال العقد الماضي ويزيد قليلا عن معدل النمو السكاني. وسوف يتراجع نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالفعل دون مستوى ١٪ لعامين متتاليين للمرة الأولى منذ أواخر تسعينات القرن الماضي.

عالم من الصدمات المتعددة

يعكس التباطؤ التأثير المعاكس الناتج لتراجع أسعار السلع الأولية على بعض الاقتصادات الأكبر حجما مقارنة بغيرها في المنطقة، وتشديد أوضاع التمويل وموجة الجفاف التي شهدتها مؤخرا شرق وجنوب إفريقيا. فقد تعرضت العديد من أكبر الاقتصادات في إفريقيا جنوب الصحراء إلى ضغوط شديدة بسبب الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأولية خلال السنوات الأخيرة. ورغم تعافي أسعار النفط إلى حد ما منذ أوائل عام ٢٠١٦، فإنها لا تزال أقل من مستويات الذروة التي بلغت عام ٢٠١٣ بنسبة ٦٠٪ تقريبا، وهي صدمة



توقعات استمرار التراجع الحاد في أسعار السلع الأولية لفترة طويلة. وحتى الآن، فإن استجابة البلدان المصدرة للسلع الأولية — لا سيما البلدان المصدرة للنفط — تجاه التراجع الكبير غير المسبوق في معدلات التبادل التجاري لا تزال استجابة مترددة وغير كافية. ولكن في ظل ما تواجهه تلك البلدان في الوقت الحالي من نزوب سريع في الاحتياطات المالية والأجنبية وقيود على التمويل، فإن يتعين عليها الاستجابة سريعا وبقوة لمنع حدوث تصحيح غير منظم وإرساء الأساس اللازم لتعاف اقتصادي أسرع وقابل للاستمرار وشامل.

وبالنسبة للبلدان غير الأعضاء في اتحادات نقدية، ينبغي أن تكون مرونة أسعار الصرف جزءا من خط الدفاع الأول ضد تراجع أسعار السلع الأولية في إطار مجموعة أكبر من السياسات الاقتصادية الكلية. وفي ظل احتمالات استمرار تراجع الإيرادات من قطاع الصناعات الاستخراجية في بلدان عديدة، يجب على تلك البلدان أيضا احتواء عجز المالية العامة وبناء وعاء ضريبي قابل للاستمرار من بقية الاقتصاد. وفي إطار جهود ضبط أوضاع ماليتها العامة، ينبغي أن تهدف البلدان إلى الحفاظ على مستوى النفقات ذات الأولوية، كالمصروفات الاجتماعية والاستثمارات الرأسمالية الداعمة للنمو، بما يمكنها أيضا من تحقيق أهدافها الإنمائية في الأجل الطويل.

المنطقة غير محصنة ضد آثار التحولات العديدة التي يشهدها الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي

وفي ظل أوضاع التمويل الخارجي المواتية خلال السنوات الأخيرة، ارتفع عجز المالية العامة وعجز الحساب الجاري الخارجي ارتفاعا كبيرا في العديد من الأسواق الرائدة بالمنطقة في إطار سعيها نحو تعزيز بنيتها التحتية الضعيفة، بما في ذلك الطرق والسكك الحديدية وشبكات الكهرباء والمياه. ومع تشديد أوضاع التمويل الخارجي، سيتعين على هذه البلدان تقليص عجز المالية العامة — حسب ظروف كل بلد — إما من خلال ترتيب أولويات الإنفاق بشكل أفضل أو زيادة الإيرادات الضريبية. وسيساعد ذلك تلك البلدان على إعادة بناء الاحتياطات الوقائية لحمايتها من أي تدهور محتمل في الأوضاع الخارجية.

وبالفعل، فإن التحديات الحالية التي تواجهها إفريقيا جنوب الصحراء عبارة عن تذكرة قوية بضرورة زيادة قدرة بلدان المنطقة على الصمود أمام الصدمات الخارجية. والتدابير الهيكلية، مثل تعزيز مناخ الأعمال وتحسين جودة الاستثمارات العامة، من شأنها دعم القطاع الخاص والمساعدة في تنويع مصادر الصادرات ومصادر النمو والوظائف بحيث لا يكون اعتماد بلدان المنطقة على قطاع السلع الأولية فقط. وقد يساعد أيضا في هذا الصدد الاستثمار في تطوير القطاع المالي للمنطقة، بما في ذلك من خلال تعزيز الأطر القانونية وحوكمة الشركات.

لذلك فقد حان الوقت لتعديل السياسات بما يمكننا من مواجهة التحديات الحالية وضمان استئناف المسار الصعودي القوي الذي تسلكه إفريقيا. وقد تؤدي التدابير اللازمة إلى تباطؤ في النمو في الأجل القصير، ولكنها ستحول دون وقوع أزمات في الحالات التي قد تتأخر فيها البلدان في تنفيذ الإجراءات الملائمة. وأعتقد أن بلدان المنطقة ستكون قادرة بذلك على تحقيق إمكاناتها الاقتصادية القوية. ■

ملايين السكان إلى خطر انعدام الأمن الغذائي. ومن المرجح أن يؤدي الجفاف إلى تراجع النمو في عدد من البلدان، بما فيها إثيوبيا وملاوي وزامبيا، ويتسارع معدل تضخم أسعار الغذاء في بلدان عديدة. وتفرض الاحتياجات الإنسانية ضغوطا إضافية على مركز الموازنة والمركز الخارجي للعديد من البلدان التي تأثرت بموجة الجفاف. ويتفاوت أثر هذه الموجة بين البلدان، ولكن عندما يهدد الجفاف الأمن الغذائي تكون التكلفة البشرية كبيرة. وهذه الأوضاع المزرية قد تتدهور كثيرا مجددا، فمن المرجح أن تتسع حلقة انعدام الأمن الغذائي لتشمل أعداد مهولة من السكان تتراوح بين ٤٠ إلى ٥٠ مليون نسمة في نهاية عام ٢٠١٦.

إمكانات قوية

وتفرض مجموعة العوامل تلك معوقات شديدة أمام المنطقة. ولكن هل يعني ذلك أن المنطقة قد توقفت عن النمو؟ لا أعتقد ذلك — لعدة أسباب. أولا، يحجب الوضع الضعيف الكلي كالعادة التفاوتات الكبيرة في ظروف البلدان — وهو أمر غير مستغرب نظرا لأن المنطقة تحوي ٤٥ بلدا مختلفا للغاية. فبلدان كثيرة في المنطقة تواصل تسجيل معدلات نمو مرتفعة، لا سيما البلدان الأقل دخلا. وأغلب البلدان المستوردة للنفط أفضل أداء عموما، حيث يتجاوز معدل نموها ٥٪، وغالبا ما تكون مدعومة باستمرار الاستثمارات في قطاع البنية التحتية وقوة الاستهلاك الخاص. فعلى سبيل المثال، يتوقع أن يرتفع النمو في كينيا إلى ٦٪ في عام ٢٠١٦ مدعوما بالاستثمارات في قطاع النقل وزيادة إنتاج الكهرباء وانتعاش السياحة. وبالمثل، يتوقع أن تستمر معدلات النمو في الارتفاع بقوة في السنغال لتصل إلى ٦,٥٪ مدعومة بزيادة الإنتاجية الزراعية وديناميكية القطاع الخاص. وفي كوت ديفوار، من المفترض أن يصل النمو إلى ٨,٥٪ هذا العام نتيجة ارتفاع أسعار الكاكاو وتحسن الإنتاج الزراعي والزيادة المتوقعة في حجم الاستثمارات عقب الانتخابات الرئاسية الأخيرة. وفي بعض البلدان الأخرى، مثل جمهورية إفريقيا الوسطى، تتحسن آفاق النمو في الوقت الحالي عقب انتهاء صدمات حادة أو مع تراجع حدة الصراعات. والعديد من هذه البلدان استفادت من انخفاض أسعار النفط، ولكن انخفاض أسعار السلع الأولية الأخرى وانخفاض قيمة العملات وازن هذه المكاسب إلى حد ما.

وبوجه أعم، لا تزال آفاق النمو في الأجل المتوسط مواتية في المنطقة. ورغم أن آفاق الأجل القريب في العديد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء لا تزال تشوبها الصعوبات والمخاطر. وبشكل عام، فإن العوامل المحلية الدافعة للنمو على مدار العقد الماضي تقريبا لا تزال قائمة. وتحديدا، يرجح أن يكون للتحسن الكبير في بيئة الأعمال والعوامل الديمغرافية المواتية دور مهم في دعم النمو خلال العقود القادمة.

بدء التعديل

بالرغم من أن إمكانات النمو في المنطقة لا تزال قوية، تدل حالة التباطؤ الحالية على أن المنطقة غير محصنة ضد آثار التحولات العديدة التي يشهدها الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي. ونتيجة لذلك، فإن تحقيق الإمكانيات القوية للمنطقة يستلزم إجراء تعديلات كبيرة على السياسات في مجالات عديدة. وهذه التعديلات ضرورية للغاية في مجموعتين من بلدان المنطقة — البلدان المصدرة للسلع الأولية والبلدان القادرة على النفاذ إلى الأسواق الرأسمالية الدولية.

وبالنسبة للبلدان المصدرة للموارد الطبيعية، يتعين إجراء تعديلات كبيرة وسريعة في مدى الاستجابة على مستوى السياسات في ظل



جني ثمار الثورة الرقمية

عضوات نادي مادا للتوفير في تسافي بنيجيريا يتفحصن هواتفهن الخلوية.

إنجوغونا إندونغو، وأرماندو موراليس، وليديا إنديرانغو

الرقمنة تيسر
الحصول على
التمويل وتخفيض
التكاليف وتخلق
الفرص

«تكنولوجيا الضمانات» (نظام الأصول الثابتة اللازمة للموافقة على القروض) ترفع التكاليف أكثر من أي شيء آخر، وغالبا ما تكون المنتجات المالية المتاحة غير مناسبة للعملاء من ذوي الدخل المنخفض وغير المنتظم.

كذلك تعين على البنوك أن تتحمل التكاليف الباهظة لتوفير الخدمات المالية للفقراء. فيؤدي تجزؤ السوق، وضعف التطور التكنولوجي، والطابع غير الرسمي، وضعف التنظيم إلى زيادة تكاليف ممارسة الأعمال. وفي كينيا، وفي إفريقيا بشكل أعم، يتم تجزؤ الأسواق بشكل كبير وفقا للدخل وقطاع السوق والموقع، ويعكس هذا التجزؤ مدى تطورها ومستوى تنميتها وطابعها الرسمي أو غير الرسمي.

وشكلت التكاليف المرتفعة المرتبطة بمتابعة حسابات العملاء، والمخاطر العالية الملحوظة، والافتقار إلى معلومات شفافة تحديات لم تستطع البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر والمؤسسات المتخصصة الأخرى التغلب عليها تقريبا.

هو موضوع الساعة لصناع السياسات في كل الاقتصادات النامية تقريبا، وخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء. فالشمول المالي يبسر التوفير ويسمح بتراكم الأصول وتنوعها، ويدعم النشاط الاقتصادي في هذه العملية. ومع استمرار النمو في اقتصاداتها، على المنطقة أن تأخذ خطوة واحدة حاسمة إذا كانت تريد الإفلات من مصيدة الفقر، خاصة وأن البلدان المصدرة للمواد الأولية تواجه اتجاهها سلبيا في معدلات التبادل التجاري، وهو توفير المزيد من الخدمات المالية للناس والمؤسسات.

غير أن حصول الفقراء على الخدمات المالية كان محدودا. فالحد الأدنى من متطلبات الأرصدة المصرفية، والرسوم العالية المرتبطة بالدفاتر (تكاليف الاحتفاظ بالحسابات الصغيرة)، والمسافة بين منازل الفقراء ومنافذ البنوك تعيق حصولهم على الخدمات المالية والائتمانية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التكاليف التي لا يمكن تحملها بشأن



وضع جديد في السوق

التكنولوجيا القائمة على الهواتف المتنقلة (M-Pesa) لتقديم الخدمات المالية عن انخفاض تكاليف المعاملات بشكل كبير وبدأت ثورة في نظام الدفع. ونظام M-Pesa منتج لتحويل الأموال إلكترونياً يتيح للمستخدمين تخزين قيمة على هواتفهم المتنقلة أو حسابهم المتنقل في شكل عملة إلكترونية. ويمكن استخدام هذه العملة لعدد من الأغراض، بما في ذلك إجراء تحويلات لمستخدمين آخرين، ودفع قيمة السلع والخدمات، وتحويل من وإلى النقد.

وفجأة، لم تعد الشركات تحتاج إلى إعطاء موظفيها وقتاً بدون عمل لتوصيل الأموال إلى قراهم لرعاية الأقارب أو المزارع الصغيرة. ولم يعد الموظفون بحاجة إلى السفر لمسافات طويلة وحمل النقديّة وتعريض أنفسهم لأخطار السرقة والأخطار الأخرى. ولم يعد الأقارب في القرى بحاجة إلى القيام برحلات طويلة والتعرض لخطر الاعتداء أو الابتزاز من قبل المجرمين المحليين الذين يتتبعون وتيرة سفرهم. وسمحت الثورة الرقمية للناس بإجراء المعاملات والتحويلات المالية بدون مشقة من منازلهم. وتركت لهم التكاليف المنخفضة المزيد من الدخل المتاح للإنفاق، وأصبح لديهم الآن وسيلة آمنة لتخزين النقديّة، حتى أولئك الذين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي.

الأثر الفوري

كانت المؤسسات المالية التقليدية متشككة في البداية نظراً لأنه كان من الصعب فهم كيف يمكن تقديم الخدمات المالية، وخاصة الخدمات

غيرت الأزمة المالية العالمية الوضع في السوق. فقد خفضت البنوك الأجنبية أنشطتها في بعض البلدان الإفريقية، في حين زودت البنوك المحلية الجديدة وجودها. وشجع النجاح النسبي لمؤسسات التمويل الأصغر في بعض البلدان (وخاصة تلك التي أدخلت منصات تكنولوجية جديدة لإدارة المدخرات الصغيرة وحسابات الودائع) البنوك المحلية على توسيع شبكاتها. وفي الوقت نفسه، أضفت المؤسسات المالية غير المصرفية، مثل تعاونيات الادخار والقروض، الطابع الرسمي على أنشطتها. واستجابة لذلك، بدأت الهيئات التنظيمية تطبيق نماذج بديلة ساعدت على خفض تكاليف الوساطة. وعلى سبيل المثال، سمحت الوكالات المصرفية للبنوك بتحديد مواقع لمانفذ غير تقليدية في المناطق النائية حيث إقامة الفروع أو المنافذ الفعلية لا تكون مجدية فيها من الناحية المالية. ويمكن لممثلي البنوك في هذه المنافذ أداء المهام المخصص بها، مثل فتح الحسابات المصرفية، وتجهيز طلبات القروض واستلام مبالغ تسديد القروض، وما إلى ذلك.

وكانت هذه التغييرات مدفوعة بالطلب. ومارس المشاركون في السوق ضغوطاً على المنظمين لبناء قدراتهم من أجل مواكبة الابتكارات وتطوير المؤسسات لدعم نمو القطاع المالي. وأدت زيادة تبادل المعلومات عن الائتمان، وتطوير المعلومات للمشاركين في السوق، والتأمين على الودائع، ووحدات الاستخبارات المالية إلى وجود حلقة إيجابية.

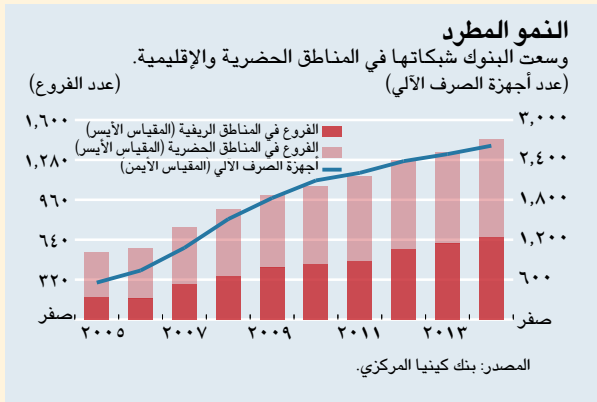
ولكن تتضاءل هذه التغييرات مقارنة بالتحول الناتج عن ظهور الخدمات المالية الرقمية وانخفاض تكاليفها. وفي كينيا، أسفرت

كينيا: عملية إيجابية من أربع خطوات

لا تزال كينيا تتمتع بمزايا البداية المبكرة في دفع حدود الشمول المالي من خلال الخدمات المالية الرقمية. وتبين المسوح الجغرافية المكانية حجم استجابة المؤسسات المالية لهذه البيئة المتزايدة الترحيب (راجع الرسم البياني). وفي كينيا، يقيم جزء كبير من السكان على بعد ٥ كيلومترات أو أقل من «نقطة اتصال بالخدمات المالية»، وكان نصيب الفرد من نقاط الاتصال هذه أكبر من البلدان الأخرى في المنطقة.

وتبرز كينيا من حيث استخدام شعبها للمعاملات المالية القائمة على الهواتف المتنقلة، حيث زادت نسبة المستخدمين من صفر إلى أكثر من ٧٥٪ من السكان البالغين في أقل من ١٠ سنوات. وعملت البنوك بشكل وثيق مع شركات الاتصالات، مما سمح للبنوك بتحقيق حضور أكبر في السوق مقارنة بالعديد من الأسواق الصاعدة. وفي السنوات الأخيرة، توسع قطاع التأمين أيضاً مستهدفاً الطبقة المتوسطة الناشئة في كينيا، وزادت أيضاً برامج التمويل الجماعي. ويمكن تقسيم هذه الحلقة الإيجابية، التي يسرتها الأطر التنظيمية القابلة للتكيف والمرونة، والإصلاحات في البنية التحتية المالية، والزيادات السريعة في المهارات والقدرات، إلى أربع مراحل:

توسع المنصة التكنولوجية للهواتف المتنقلة الخاصة بالتحويلات من شخص إلى شخص، والمدفوعات، والتسويات (منتجات مثل MPesa). في كينيا، وصلت قيمة هذه المعاملات إلى ما يعادل ٤,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي بالقيمة السنوية في اليوم. إدخال حسابات الادخار الافتراضية باستخدام منصة للخدمات المالية الرقمية وتكملها خدمات مصرفية افتراضية لإدارة الحسابات الصغيرة: بعبارة أخرى، دخلت الخدمات المالية الرقمية في صميم الوساطة المصرفية.



استخدام بيانات المعاملات، والادخار، والعمليات المالية من منصة الخدمات المالية الرقمية لتوليد درجات الائتمان وتقييم وتسعير مخاطر القروض الصغيرة: ساعد تحليل البيانات هذا في التغلب على ما تسمى عقبة تكنولوجيا الضمانات، التي كانت العقبة الرئيسية لفترة طويلة أمام حصول الفقراء على الخدمات المالية وأعاقت تنمية أسواق الائتمان في إفريقيا. توسع الخدمات المالية الرقمية للمدفوعات عبر الحدود والتحويلات الدولية: فقد بدأت تنطلق المدفوعات الإقليمية عبر الحدود والتحويلات الدولية. ويبين المثال الكيني أنه بمجرد وصول العملية إلى هذه المرحلة، فإن الطلب على القواعد التنظيمية اللازمة للتعامل مع الابتكارات والاستخدام الأكثر كثافة للتكنولوجيا لمراقبة هذه السوق يمكن أن يثبط العديد من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

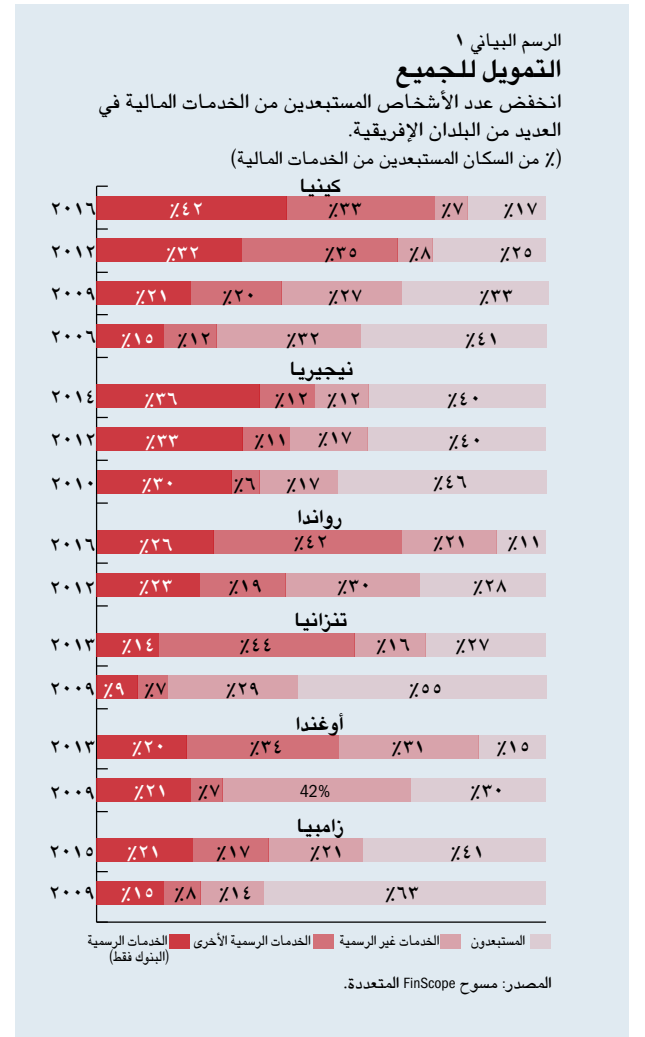
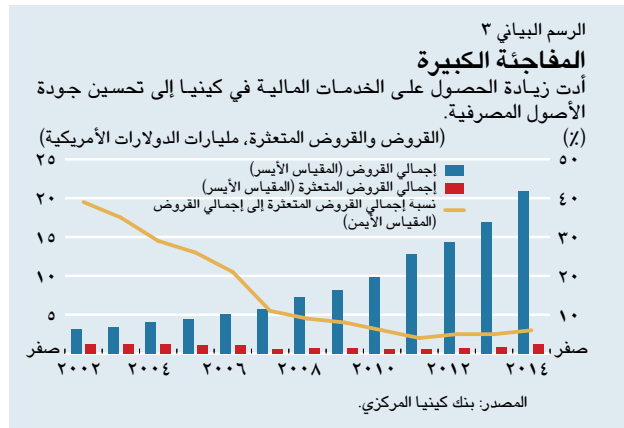
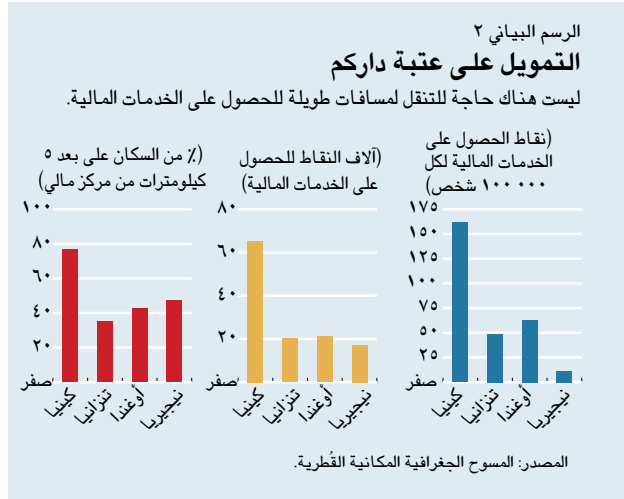
(الذي لديه شبكات في جميع أنحاء إفريقيا) إلى انخفاض هائل في نسبة السكان «المستبعدين». وعلى سبيل المثال، كان لنسبة ٨٩٪ من السكان في رواندا نوع من أنواع إمكانية الحصول على الخدمات المالية في عام ٢٠١٦. وقد أصبح ذلك ممكنا بفضل التوسع في أنشطة تعاونيات الادخار والائتمان ونمو الخدمات المالية الرقمية بدعم من خدمات الحكومة على الإنترنت (Rwanda FinScope, 2016).

وكان الانخفاض في «الاستبعاد» هائلا أيضا في كينيا (٢٥ نقطة مئوية في السنوات العشر الماضية)، وهو يفسره دخول المؤسسات الخاضعة للإشراف في السوق، بما في ذلك البنوك (زادت إمكانية حصول السكان على الخدمات من ١٥٪ إلى ٤٢٪ بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٦). وكان التقدم في تنزانيا وأوغندا حتى عام ٢٠١٣ كبيرا أيضا (انخفاض في الاستبعاد قدره ٢٨ و١٥ نقطة مئوية، على التوالي، بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٣)، وهو ما يفسره أساسا زيادة أنشطة المؤسسات غير المصرفية (راجع الرسم البياني ٢).

ويبين المثال الكيني أن الشمول المالي يتعلق بفتح الباب أمام الفقراء لاستخدام الخدمات المالية أكثر مما يتعلق بتوفير التمويل بأسعار معقولة. وكان رهان البنوك على التوسع في البنية التحتية لتوفير الخدمات المالية ناجحا إلى حد كبير. وقد حقق تزايد عدد فروع البنوك (وخاصة في المناطق الريفية)، وأجهزة الصرف الآلي في المراكز الحضرية المتنامية، وكلاء من حيث البنوك في المناطق النائية الغرض المطلوب في فرص الأعمال الجديدة والمربحة للغاية. وتصدر البنوك الكينية الآن نماذج أعمالها المحسنة لبقية إفريقيا، بدعم من

المصرفية، من خلال هاتف متنقل. وسرعان ما رأَت هذه المؤسسات مزايا ربط الاتصالات والمعاملات في الوقت الحقيقي. ويسمح نظام MPesa بأن تتم المعاملات عبر قطاعات السوق المختلفة باستخدام نفس المنصة. وأزالت البنوك التجارية التكاليف الإضافية المفروضة على العملاء ذوي المخاطر المحتملة العالية، لأن نظام تسوية الحسابات في الوقت الحقيقي في نظام MPesa لا يتطلب تقييم المخاطر التقليدي. وأدى ذلك إلى أثر تفكيكي، حيث تمت المدفوعات وتوزيع السيولة خارج أروقة البنوك، مما سمح للبنوك بتصميم منتجاتها على أساس الطلب صغير الحجم (دراسة Klein and Mayer, 2012). وإلى حد ما، رأَت البنوك التجارية ومؤسسات التمويل الأصغر أن الاستثمار في منصة تكنولوجية مناسبة للتعامل مع الحسابات الصغيرة يمثل فرصة لتوسيع قاعدة الودائع لديها وحصتها في السوق. وبالإضافة إلى ذلك، أدركت هذه المؤسسات أن القدرة الأكبر والوساطة الأكثر ستشجعان صغار المدخرين على إيداع مبالغ أكبر في النظام المصرفي.

وقد كان التأثير فوريا: زادت المعدلات الإجمالية للحصول على الخدمات المالية من جميع الأنواع باطراد في السنوات الأخيرة في العديد من البلدان الإفريقية، على الرغم من بعض التراجع في مدى وصول المقرضين غير الرسميين (راجع الرسم البياني ١). وتشير مسح FinScope التي أجراها الصندوق الاستئماني لتعميق القطاع المالي



قاعدة ودائعها الموسعة. ولدى ١١ من البنوك الكينية الآن أكثر من ٣٠٠ فرع في شرق إفريقيا (بما في ذلك في جنوب السودان). وفي الوقت نفسه، وخلافا للاعتقاد الشائع، أدت زيادة الحصول على الخدمات المالية إلى تحسين جودة الأصول المصرفية عندما كانت مصحوبة بإشراف مالي أفضل. ويعكس الانخفاض الأخير في نسبة

الشمول المالي يفتح الباب أمام فرص محتملة يمكن أن تغير قواعد اللعبة.

القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض أساسا تقديرا أفضل للائتمان، بفضل تدابير مثل القواعد التنظيمية لتبادل المعلومات عن الائتمان لعام ٢٠١٠، التي ساعدت على تقليل الاختلافات في المعلومات بين المقرضين وصغار المقرضين المحتملين (راجع الرسم البياني ٣).

مكاسب الرفاه

إن كينيا مثال جيد على المنافع المحتملة للشمول المالي. واستنادا إلى النموذج الذي أعده اقتصاديو صندوق النقد الدولي في دراسة Dabla-Norris and others (2015)، أجريننا تقديرا لتأثير الشمول المالي على الانخفاض في تكاليف المعاملات وعلى النمو في كينيا. أولا، فإنه يولد أموالا إضافية توجه إلى أصحاب المشروعات. وثانيا، فإن انخفاض تكاليف المعاملات يساعد على تحسين كفاءة العقود. وأخيرا، فإن تخصيص الأموال بكفاءة أكبر في النظام المالي يسمح للأشخاص الموهوبين الذين ليس لديهم موارد بأن يصبحوا أصحاب مشروعات. ومن المتوقع أن تكون كل هذه القنوات ذات أهمية في كينيا نظرا للزيادة الكبيرة في إمكانية حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الائتمان في البلد من ٢٥٪ إلى ٣٣٪ بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٣ (World Bank Enterprise Surveys). وتشير نتائجنا الأولية إلى انخفاض في تكاليف المعاملات بنسبة ٦٥٪ خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣، ومساهمة سنوية في نمو إجمالي الناتج المحلي قدرها حوالي ٠,٤٥ نقطة مئوية (دراسة Morales and others، قيد الإصدار).

وتحققت هذه الطفرة في الحصول على الائتمان بالرغم من أنه قابلها جزئيا تطبيق قواعد تنظيمية مالية أشد، مما أدى إلى زيادة تكاليف المراقبة ومتطلبات الضمانات. وهذا يعني أن الشمول المالي من خلال سياسات ملائمة يمكن أن يستكمل الجهود الرامية إلى تعزيز الإطار التنظيمي المالي عن طريق مساعدة البنوك على توسيع قاعدتها الإقراضية وتعزيز سلامتها. ومن الواضح أن الانخفاض الهائل في تكاليف المعاملات نتيجة الخدمات المالية الرقمية أدى دورا رئيسيا في تحقيق هذا الإنجاز.

ولا تسهم الخدمات المالية الرقمية في التنمية المالية فقط، بل إنها تدعم أيضا الاستقرار المالي. ومع انخفاض الحاجة إلى النقدية لإجراء المعاملات، يمكن أن يرسل ويتبع عدد أكبر من الوكلاء الاقتصاديين إشارات السوق المالية، مما يسهم في نظام مالي أكثر صلابة وحيوية. ونتيجة لذلك، سيتحسن مناخ السياسة النقدية.

وبالإضافة إلى هذه المنافع، فإن هناك أسبابا أخرى تجعل السياسات الاستباقية تعزز الشمول المالي:

• إن تحقيق النمو الشامل للجميع بدون إحراز تقدم سريع في الشمول المالي في البلدان منخفضة الدخل صعب جدا. ووفقا لمسوح

مشروعات البنك الدولي، لا تزال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معظم البلدان الإفريقية تشير إلى عدم إمكانية الحصول على الخدمات المالية بوصفها عقبتها الرئيسية أمام ممارسة الأعمال. وتعد هذه المشروعات قطاعا رئيسيا من الاقتصاد بسبب قدرتها المحتملة على خلق الوظائف وخفض حجم القطاع غير الرسمي.

• بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل التي لديها درجة ما من الوساطة المالية، فهناك ارتباط واضح بين الشمول المالي والتنمية البشرية (تقرير IMF، 2014)، مما يشير إلى الحاجة إلى تحسين التكنولوجيا التنظيمية.

• يؤدي نجاح الشمول المالي إلى تثبيط السياسات التي تقيد تنمية السوق. وفي العديد من البلدان الإفريقية، لا تزال المبادرات تركز على المؤسسات المتخصصة، مثل البنوك الإنمائية أو المؤسسات الأخرى التي تقرض قطاعات معينة — في الزراعة أو الشركات الصغيرة والمتوسطة — أو على مبادرات لوضع ضوابط على أسعار الفائدة، على الرغم من الأدلة الكثيرة ضد فعاليتها. ومع استفادة عدد أكبر فأكثر من المواطنين من الشمول المالي، ستخفض الحاجة إلى اتخاذ تدابير غير ملائمة.

وبالإضافة إلى خفض تكاليف المعاملات، فإن الشمول المالي يفتح الباب أمام فرص محتملة يمكن أن تغير قواعد اللعبة: دعم مبتكر لخطط المعاشات التقاعدية والحماية الاجتماعية الموجهة من جانب الحكومة، وتوسع نظم الدفع الإقليمية داخل الكتل الإقليمية، وتنفيذ السياسات لوقف غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومناخ أفضل للسياسة النقدية التطلعية لتحل محل سنوات من القمع المالي وسياسات رد الفعل. ■

إنجوغونا إندونغو أستاذ مساعد في علم الاقتصاد بجامعة نيروبي، وشغل من قبل منصب محافظ البنك المركزي الكيني. وليديا إنديرانغو رئيسة مركز البحوث في كلية كينيا للدراسات النقدية. وأرماندو موراليز هو الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي في كينيا.

المراجع:

Dabla-Norris, Era, Yan Ji, Robert Townsend, and D. Filiz Unsal, 2015, "Identifying Constraints to Financial Inclusion and Their Impact on GDP and Inequality: A Structural Framework for Policy," IMF Working Paper 15/22 (Washington: International Monetary Fund).

FinScope Surveys, various issues (Midrand, South Africa: FinMark Trust).

International Monetary Fund (IMF), 2014, Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa—Fostering Durable and Inclusive Growth (Washington, April).

Kimenyi, Mwangi S., and Njuguna S. Ndung'u, 2009, "Expanding the Financial Services Frontier: Lessons from Mobile Phone Banking in Kenya" (Washington: Brookings Institution).

Klein, Michael, and Colin Mayer, 2012, "Mobile Banking and Financial Inclusion: The Regulatory Lessons," World Bank Policy Research Working Paper 5664 (Washington).

Morales, Armando, Lydia Ndirangu, Njuguna Ndung'u, and Fan Yang, forthcoming, "Measuring the Impact of Financial Inclusion in Kenya," IMF Working Paper (Washington: International Monetary Fund).

World Bank Enterprise Surveys, various issues.

التقدم ببطء نحو التكامل



كارلوس لوبيز

يُكلف

نقل حاوية من كينيا إلى بوروندي أكثر من تكلفة نقلها من بلجيكا أو المملكة المتحدة إلى كينيا. فمن المتعذر عبور ٢٠٪ من شبكات البنية التحتية الدولية في إفريقيا، مثل شبكة الطرق السريعة عبر إفريقيا. ويعد الارتباط بخطوط الطيران هو الأدنى في العالم ويتركز في حوالي ٣٢٨ مركزا فقط على كتلة أرضية مساحتها ١١,٧ مليون ميل مربع تقريبا، مما يجعل السفر بين البلدان الإفريقية مكلفا ويستغرق وقتا طويلا (شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، ٢٠١٦).

وبالرغم من أن الحلم الإفريقي كان جزءا من التاريخ الحديث لهذه القارة منذ حركات النضال من أجل استقلال الأراضي الإفريقية عن الحكم الأوروبي في خمسينات وستينات القرن العشرين، لم ينجح القادة الأفارقة أبدا في تحويل هذا الحلم إلى رأسمال سياسي. ولم تحقق مساعي الوصول إلى تكامل حقيقي سوى نتائج متباينة حتى الآن.

وهناك سلسلة من المبادرات يرجع تاريخها إلى عام ١٩٨٠ — خطة عمل لاغوس، ومعاهدة أبوجا، والشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، وخطة عام ٢٠٦٣ الأكثر حداثة — كان يُنظر إلى

كل منها باعتبارها الاستجابة الاقتصادية لحاجة إفريقيا إلى مستقبل جديد أكثر ترابطا. فلماذا يُعد تنفيذ هذه الرؤية لقارة متكاملة بالفعل أمرا في غاية الصعوبة؟

الحاجة إلى منظور أوسع

يكن جزء من الإجابة في الحاجة إلى خطة للتكامل الإقليمي في إفريقيا من أجل تجاوز التركيز على التجارة وحدها. وهناك أسباب تدعو إلى النظر من منظور أوسع من ذلك بكثير. فتنوع المنتجات المعروضة للبيع في السوق المحلية لا يقل أهمية عن سهولة حركة المواطنين بين البلدان، حيث يسافر الأفراد للترفيه أو العمل؛ وفعالية تكاليف الاتصالات، حيث يختار الأفراد الدراسة أو البحث عن عمل؛ بل وكيفية قيامهم بتحويل الأموال إلى عائلاتهم أو الحصول على رأس المال المبدئي اللازم لإنشاء شركة.

ومع ذلك، يركز القليل من صناعات السياسات على هذه الصورة الأكبر عند النظر في سياسات تعزيز التكامل.

وتُعد الجماعات الاقتصادية الإقليمية في القارة من العلامات للموسسة على التقدم المحرز في مجال التكامل. وهي الوحدات الأساسية

دليل جديد يتيح للبلدان الإفريقية معرفة مدى التقدم المحرز في جهود التكامل الإقليمي



بين إفريقيا وبقية العالم مباشرة وفعالة بقدر أكبر مقارنة بالتجارة بين المناطق المتجاورة في إفريقيا بسبب فجوات البنية التحتية أو التكاليف الرأسمالية والحواجز غير الجمركية.

البنية التحتية الإقليمية: تطوير البنية التحتية في جميع أنحاء القارة هو الجانب الأوضح للتكامل الإقليمي. ويشمل ذلك الطرق السريعة التي يجري إنشاؤها عبر الحدود، ورحلات الطيران التي تنقل الركاب من عاصمة إلى أخرى، والمزيد من الأشخاص الذين يستخدمون الهاتف المحمول في شوارع المدينة أو المناطق التجارية الريفية. وتؤثر الروابط العديدة التي يتم إجراؤها من خلال الطرق أو الجو أو بشكل متزايد من خلال موجات الأثير تأثيرا مهما على جهود التكامل في إفريقيا. ويؤدي تحسين البنية التحتية الإقليمية إلى خفض تكاليف المعاملات وزيادة سرعة تسليم البضائع وتقديم الخدمات، وبالتالي فإن المراكز الإقليمية — إلى جانب البلدان الصغيرة أو غير الساحلية — تحصل على الكثير من المكاسب بدءا من تطوير البنية التحتية إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

التكامل الإنتاجي: تعد الحاجة إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية في غاية الأهمية للنجاح الاقتصادي في إفريقيا. ويمكن لإفريقيا بذل المزيد من الجهود لتطوير سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، مما يعني التشجيع على زيادة تنوع القواعد الاقتصادية وصلابتها. ومع ارتفاع القوة الشرائية للمستهلك، ستكون السلع الوسيطة التي تستخدمها الشركات في إنتاج السلع تامة الصنع أو الخدمات مهمة للسوق الداخلية في إفريقيا. ويرتبط بناء التجمعات الصناعية بسهولة الوصول إلى الممرات التجارية الإقليمية التي تنتقل من خلالها السلع والتشجيع على زيادة توليد الكهرباء الإقليمية لتوفير الطاقة اللازمة للإنتاج. ولأغراض الإنتاج الصناعي أو الزراعي، يتعين على الأقاليم

للجماعة الاقتصادية الإفريقية التي أنشئت بموجب معاهدة أبوجا عام ١٩٩١، والتي توفر إطارا شاملا لتحقيق التكامل الاقتصادي في القارة.

وتشمل مجموعات البلدان هذه اتحاد المغرب العربي وتجمع دول الساحل والصحراء في الشمال، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) في الغرب، وجماعة شرق إفريقيا والهيئة الحكومية للتنمية في الشرق، والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي في الجنوب، والسوق المشتركة لدول شرق إفريقيا والجنوب الإفريقي في الجنوب الشرقي، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا في الوسط. وتتخذ الجماعات الاقتصادية الإقليمية خطوات ملموسة نحو التكامل. فعلى سبيل المثال، تطبق هذه الجماعات الآن تدابير مبتكرة في مجال الاتصالات المتنقلة لخفض تكاليف تجوال الهاتف المحمول من خلال توثيق التعاون. وينطبق هذا بشكل خاص على جماعة شرق إفريقيا. ففي يناير ٢٠١٥، أطلقت كينيا ورواندا وجنوب السودان وأوغندا شبكة المنطقة الواحدة في شرق إفريقيا في محاولة لتوحيد أسعار المكالمات الإقليمية وخفض التكاليف بين الدول المشاركة. وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن تجارة الهاتف المحمول قد نمت بنسبة ٩٣٥٪ خلال ثلاثة شهور من طرحها، بينما انخفضت تكلفة إجراء المكالمات بنسبة تتجاوز ٦٠٪.

ولكن لا تزال التحديات الأساسية قائمة، فتبلغ نسبة التجارة الرسمية في السلع ١٤٪ في إفريقيا، مقارنة بنسبة ١٧٪ في أمريكا الجنوبية والوسطى، و٤٢٪ في أمريكا الشمالية، و٦٢٪ في الاتحاد الأوروبي، و٦٤٪ في آسيا. ولا تزال التجارة بين أكبر الاقتصادات الإفريقية تقوم على أساس الدولة الأولى بالرعاية. وهذه ليست سوى أمثلة قليلة على المدى الذي يجب أن تبلغه القارة قبل تحقيق التكامل الفعلي. وفي حين قام صناع السياسات بتصميم أطر التكامل، فقد أعيق تنفيذ هذه الأطر بسبب غياب آليات للمراقبة والتقييم. وببساطة، لم تكن هناك حتى وقت قريب أي وسيلة لتحديد، بطريقة دقيقة وموضوعية، البلدان التي تحرز أكبر تقدم في تعميق التكامل الإقليمي، والمناطق التي لا تزال فرادى البلدان فيها متخلفة، والسياسات والمؤسسات الأكثر فعالية في تعزيز التكامل.

قياس التكامل

ولسد هذه الفجوة، أطلق الاتحاد الإفريقي وبنك التنمية الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا دليل التكامل الإقليمي الإفريقي، الذي يعرض رؤية عابرة للحدود ومتعددة الأبعاد للتكامل.

ويقاس الدليل خمسة أبعاد مختلفة، هي: التكامل التجاري، والبنية التحتية الإقليمية، والتكامل المالي الإنتاجي، وحرية انتقال الأشخاص، والتكامل الاقتصادي الكلي. وتستند هذه الأبعاد إلى نظرة عامة عن العوامل الاجتماعية الاقتصادية الأساسية لتحقيق التكامل. ويجري استخدام ١٦ فئة، عبر الأبعاد الخمسة، في حساب الدليل (الرسم البياني ١).

التكامل التجاري: تعد حرية انتقال السلع عنصرا أساسيا لنمو التجارة. وتستفيد الشركات والأفراد عندما تزداد سرعة تدفقات التجارة وتصبح أكثر فعالية من حيث التكلفة. وتعد الروابط التجارية

الرسم البياني ١ قياس التقدم المحرز

يقيس دليل التكامل الإقليمي الإفريقي ١٦ مؤشرا مختلفا عبر خمسة أبعاد عامة.



إطلاق إمكاناتها الإنتاجية وضخ الاستثمارات والتغلب على العقبات وزيادة القدرة التنافسية للقطاعات.

حرية انتقال الأشخاص: لا يقتصر الانتقال عبر الحدود على دفعة قوية للنمو الاقتصادي وتنمية المهارات، لكنه يدعم القدرة التنافسية أيضا. وتفيد حرية انتقال الأشخاص كلا من البلد التي تفتح حدودها والبلد التي ينتقل مواطنوها، كما هو واضح في نمو تحويلات الأموال في السنوات الأخيرة. وبالنسبة للعديد من البلدان

تعد الروابط التجارية بين إفريقيا وبقية العالم مباشرة وفعالة بقدر أكبر مقارنة بالتجارة بين المناطق المتجاورة في إفريقيا.

الإفريقية، يمكن للهجرة أن تسد فجوات المهارات وتسمح بتبادل الأفكار، مما يؤدي إلى التوسع في ريادة الأعمال والابتكار فيما وراء الحدود.

التكامل المالي والاقتصادي الكلي: تزداد الاستثمارات عندما تتدفق رؤوس الأموال بحرية أكبر، ويتم تخصيص التمويل للقطاعات الأكثر إنتاجية، ويحصل المستثمرون في القارة على عوائد أكبر. وبالتالي، عندما تنخفض تكاليف ممارسة أنشطة الأعمال وتعمل المؤسسات المالية على نحو أكثر فعالية، تستفيد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشركات المبتدئة. وتشجع زيادة التكامل المالي على نقل المعرفة والتكنولوجيا فضلا على زيادة الابتكار.

أداة عملية تركز على النتائج

الهدف من الدليل، الذي يعد تقرير حالة ومحفز من أجل التغيير، هو أن يكون أداة متاحة وشاملة وعملية وتركز على النتائج وتشدد على تعزيز السياسات والحقائق الفعلية. وقد صمم بغرض تزويد صناع السياسات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛ والشركات؛ وغيرها من الأطراف المعنية ببيانات موثوقة تصنف البلدان والمؤسسات في مختلف الفئات والأبعاد، مما يبين مواطن القوة والضعف. والهدف من ذلك هو تمكين هذه الأطراف من العمل.

ويركز الدليل، في نسخته الأولى، على التحليل المقارن داخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية وفيما بينها، بهدف الأخذ بعين الاعتبار التنوع في جهود التكامل في إفريقيا. وهو يتيح لكل جماعة تحديد ما لديها من نقاط قوة وفجوات في كل بعد من الأبعاد الخمسة. وقد ظهرت العديد من النتائج المهمة من التحليل الأولي. فالتكامل الإقليمي الشامل فيما بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا لم يصل إلى منتصف المقياس الذي يتراوح بين لا تكامل على الإطلاق والتكامل التام في كل الأبعاد (راجع الرسم البياني ٢). وهذا يدل على أن هناك إمكانات كبيرة لإحراز تقدم نحو تحقيق التكامل الشامل في الإقليم. وتبرز جماعة شرق إفريقيا باعتبارها الجماعة الإقليمية الأكثر تكاملا بوجه عام، تليها الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس).

وقد يعزى الأداء الجيد لجماعة شرق إفريقيا جزئيا إلى تاريخ ما قبل الاستقلال، عندما كانت بريطانيا تدير نواة هذه الجماعة تحت مسمى اتحاد شرق إفريقيا من خلال الحكم المشترك والأعراف والمؤسسات المشتركة. ونظرا للالتزام السياسي القوي الذي تحقق على أعلى مستوى في الآونة الأخيرة، تستند المرحلة الحالية من التكامل في شرق إفريقيا إلى هذا التاريخ المشترك — بعد توقف

جهود التكامل خلال ستينات وسبعينات وثمانينات القرن العشرين. ما الذي يمكن أن يفسر هذه المستويات المختلفة من أداء الجماعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا؟

من المهم ملاحظة أن المؤشرات الموضحة في الرسم البياني ١ تشمل كلا من مقياس «المدخلات» التي تقيس السياسات ومقاييس «النتائج» التي تقيس قيمة ما ينشأ من تدفقات اقتصادية عبر الحدود. والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تحقق أعلى أداء في الدليل يكون أداؤها جيدا وفقا لهذين النوعين من المقاييس على حد سواء. غير أن هذا الارتباط بين الأداء وفقا لمؤشرات المدخلات والنتائج يشير إلى أن السياسات المقيسة وفقا لمؤشرات المدخلات تؤدي بالفعل إلى تحقيق نتائج أفضل في مجال التكامل. وبعبارة أخرى، قد يكون أداء جماعة شرق إفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي أفضل مقارنة بالتكتلات الأخرى لأنها طبقت السياسات المؤيدة للتكامل التي يتم قياسها في الدليل.

وبالرغم من أن كل جماعة اقتصادية إقليمية تحقق نتيجة أعلى من المتوسط في بعد واحد أو أكثر، ففي جميع الحالات يتم تحقيق أعلى النتائج في مجال التكامل التجاري وأقل النتائج في مجال التكامل المالي والاقتصادي الكلي. ويمكن تحسين مستوى التكامل المالي والاقتصادي الكلي عن طريق سلسلة من الإجراءات، منها تعزيز الخدمات المصرفية عبر الحدود خارج المراكز المالية المعروفة، وتوحيد المدفوعات الإقليمية، وتنفيذ المبادئ التوجيهية المالية متعددة الأطراف، والتقارب نحو تحقيق أهداف التضخم والمالية العامة واستقرار سعر الصرف.

وتحتل الجماعات الاقتصادية الإقليمية المراتب الأقرب إلى بعضها البعض في بُعدي البنية التحتية الإقليمية والتكامل الإنتاجي والمراتب الأبعد عن بعضها البعض في بُعدي حرية انتقال الأشخاص والتكامل المالي والاقتصادي الكلي (راجع الجدول).

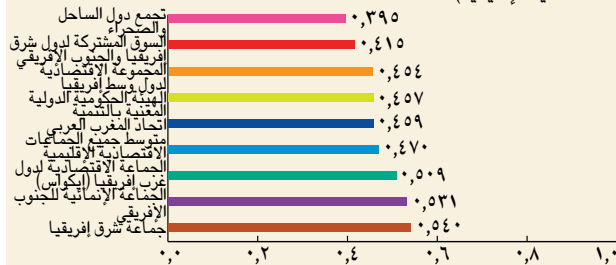
وتظهر النتائج أن ٢٨ بلدا حققت أعلى أداء وتعتبر الأكثر تكاملا بوجه عام على مستوى الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثمان المدرجة في الدليل. وهناك ١٩ بلدا أخرى تعتبر متكاملة بوجه عام. ويبين التحليل أيضا أن الوزن الاقتصادي للبلد لا يتناسب بالضرورة مع درجة تكامله الإقليمي، باستثناء كينيا وجنوب إفريقيا. فعلى سبيل المثال، بالرغم من أن نيجيريا تسهم بنسبة ٣٧٪ في إجمالي

الرسم البياني ٢

القياس

الجماعات المعروفة، مثل جماعة شرق إفريقيا، ذات الروابط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الوثيقة تحقق نتائج أفضل بوجه عام وفقا لدليل التكامل.

(متوسط النتائج الكلية في مجال التكامل الإقليمي حسب الجماعة الاقتصادية الإقليمية)



المصادر: اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، ومفوضية الاتحاد الإفريقي، وبنك التنمية الإفريقي (٢٠١٦). ملحوظة: تحسب النتائج على مقياس من صفر (الأدنى) إلى واحد (الأعلى).

نظرة أقرب

يتيح الدليل للأقاليم معرفة مواطن القصور التي تعاني منها بدقة من خلال تحديد النتائج المحققة في كل بلد.

(النتائج المحققة في كل بلد حسب الجماعة الاقتصادية الإقليمية)

التكامل التجاري	البنية التحتية الإقليمية	التكامل الإنتاجي	حرية انتقال الأشخاص	التكامل المالي	تجمع دول الساحل والصحراء
٠,٣٥٣	٠,٢٥١	٠,٢٤٧	٠,٤٧٩	٠,٥٢٤	السوق المشتركة لدول شرق إفريقيا والجنوب الإفريقي
٠,٥٧٢	٠,٤٣٩	٠,٤٥٢	٠,٢٦٨	٠,٣٤٣	جماعة شرق إفريقيا
٠,٧٨٠	٠,٤٩٦	٠,٥٥٣	٠,٧١٥	٠,١٥٦	الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا
٠,٥٢٦	٠,٤٥١	٠,٢٩٣	٠,٤٠٠	٠,٥٩٩	الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)
٠,٤٤٢	٠,٤٢٦	٠,٢٦٥	٠,٨٠٠	٠,٦١١	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية
٠,٥٥٥	٠,٦٣٠	٠,٤٣٤	٠,٤٥٤	٠,٢١١	الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي
٠,٥٠٨	٠,٥٠٢	٠,٣٥٠	٠,٥٣٠	٠,٢٩٧	اتحاد المغرب العربي
٠,٦٣١	٠,٤٩١	٠,٤٨١	٠,٤٩٣	٠,١٩٩	المتوسط
٠,٥٤٠	٠,٤٦١	٠,٣٨٤	٠,٥١٧	٠,٣٨١	المصادر: اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، ومفوضية الاتحاد الإفريقي، وبنك التنمية الإفريقي (٢٠١٦). تُحسب النتائج على مقياس من صفر (الأدنى) إلى واحد (الأعلى).

فإن بلدانا مثل كوت ديفوار، التي لا تسهم سوى بنسبة ٣٪ في إجمالي الناتج المحلي الإقليمي، تدخل ضمن البلدان التي حققت أفضل أداء.

إذن ما أهمية كل هذا للتكامل في إفريقيا، وهل يساعد تعدد المجموعات الإقليمية على تحقيق هذا التكامل أم يعوقه؟

وبالرغم من أن الدليل لا يمكنه الإجابة على هذا السؤال مباشرة، تبين أبحاث أخرى (اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، ومفوضية الاتحاد الإفريقي، وبنك التنمية الإفريقي، ٢٠١٢) بوضوح أن التجمعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا شهدت العديد من التدابير الفعالة في مجال التكامل، لا سيما في مجالات التكامل التجاري وحرية انتقال الأشخاص. ورغم أن هذه الجهود تمثل تقدما، فإن تعدد المعايير وقواعد المنشأ والأنظمة التي تمتد عبر القارة تؤدي بالتأكيد إلى زيادة عبء الالتزام على الشركات الإفريقية. وتحتاج إفريقيا إلى تنسيق سياسات التكامل بين مختلف كتلتها الإقليمية. ■

كارلوس لوبيز هو وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لإفريقيا.

يستند هذا المقال إلى تقرير دليل التكامل الإقليمي الإفريقي الصادر عام ٢٠١٦ عن اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، ومفوضية الاتحاد الإفريقي، وبنك التنمية الإفريقي.

المراجع:

Economic Commission for Africa, the African Union Commission, and the African Development Bank, 2016, Africa Regional Integration Index Database (Addis Ababa).

———, 2012, Assessing Regional Integration in Africa V: Towards an African Continental Free Trade Area (Addis Ababa).

United Nations Statistics Division (UNSD), 2016, UNdata.

الناتج المحلي الإقليمي، فإنها لا تدخل ضمن البلدان التي حققت أفضل أداء في مجال التكامل الإقليمي، وكذلك مصر. وعلى العكس

ماغى لوسون، أو "ماما بنز"، فى
زيارة لمستودع الأقمشة الخاص
بشركتها، لومي، توغو.

فى مقعد السائق

كريستين ديتريش وداليا حاكورة ومونيك نيويك

فى جميع أنحاء العالم أن يعطى دفعة هائلة لرأس المال البشرى العالمي ويخفف عدم المساواة فى الدخل (Gonzales and others, 2015b). وتميل النساء إلى إنفاق جزء أكبر من دخلهن على تعليم أبنائهن وأحفادهن مقارنة بالرجال، بحيث يمكن ترجمة سد الفجوة فى الأجور بين الرجال والنساء إلى مستويات أعلى من الالتحاق بالمدارس للأطفال، مما يؤدي بدوره إلى نمو أعلى. وزيادة عدد النساء فى قوة العمل تعني مجموعة أكبر من العمال ذوي القدرة على العمل وأصحاب الأعمال. ويمكن أن يسهم التحول الديمغرافي السريع — الذي يقلل عدد الأطفال المعالين — فى خفض عدم المساواة، وخاصة للأسر منخفضة الدخل، ويسمح بقدر أكبر من الاستثمار فى رأس المال البشرى لقوة العمل النسائية (Soares, 2005; Soares and Falção, 2008).

وهناك مشاركة كبيرة نسبيا للنساء فى أسواق العمل فى إفريقيا جنوب الصحراء، بما يعكس حاجة المرأة للعمل من أجل البقاء، ولكن تكون الوظائف فى كثير من الأحيان فى القطاع الزراعي منخفض الإنتاجية ومعظمها فى القطاع غير الرسمي. ولا يزال العمل بأجر مجالا يهيمن عليه الذكور، مما يحد من كفاءة الاستفادة من المواهب.

ازدهار صناعة المنسوجات فى توغو إلى ماغى لوسون، المشهورة باسم «ماما بنز»، بسبب السيارة مرسيدس بنز المملوكة للانتباه التي اشتهرت، وأنها من قبلها، بقيادتها. وابتعادا عن التقاليد، فقد ورثت أعمال والدتها ووصلت إلى مكانة بارزة كسيدة أعمال فى السبعينات عن طريق بيع أقمشة قطنية مطبوعة بألوان زاهية لتصنيع الملابس فى جميع أنحاء غرب إفريقيا. وأدى نجاحها الضخم إلى خلق العديد من فرص العمل المحلية.

وماما بنز ليست إلا مثالا واحدا من أمثلة كثيرة على التأثير الإيجابي الذي يمكن أن تحدثه النساء على الاقتصادات الإفريقية جنوب الصحراء.

وهناك ارتباط قوي بين عدم المساواة بين الجنسين والنتائج الاقتصادية، حيث تظهر البحوث أن النمو القوي ينهض بالمساواة بين الجنسين، والمساواة بين الجنسين تدعم النمو (Duflo, 2012). راجع الرسم البياني (1).

وهناك العديد من الأسباب التي تدعو إلى الاعتقاد أن المساواة بين الجنسين ترفع النمو. ومن شأن سد الفجوات بين الجنسين فى التعليم

يعزى

يمكن أن تدعم
المساواة بين
الجنسين النمو
فى إفريقيا جنوب
الصحراء



وتسلط دراستنا الضوء على عدد من التفسيرات لأوجه عدم الإنصاف التي تعوق إمكانات النمو في إفريقيا جنوب الصحراء. وتؤثر العديد من هذه القوى الدافعة هذه على عدم المساواة بين الجنسين وعدم المساواة في الدخل بشكل مماثل. وفي الواقع، فإن عدم المساواة بين الجنسين في حد ذاته يؤدي إلى بعض عدم المساواة في الدخل.

وتؤكد دراستنا أيضا أن عدم المساواة في الفرص — أي الظروف الأصلية وتوافر الموارد التي تساعد الناس على تحقيق كامل إمكاناتهم الاقتصادية — يفسر جزءا كبيرا من عدم المساواة في الدخل وعدم المساواة بين الجنسين. وعلى سبيل المثال، فإن عدم الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، وخدمات البنية التحتية الأساسية يمكن أن يحد تنمية رأس المال البشري ويقلل الإنتاجية. وفي إفريقيا جنوب الصحراء، كان هناك تحسن عام، ولكن لا تزال بلدان عديدة متأخرة عن بلدان أخرى ذات دخل مماثل في مناطق أخرى.

وقد تحسنت الفرص المتاحة للمرأة عموما، ولكن ليس بالقدر الكافي. وعلى سبيل المثال، زاد التحاق الذكور والإناث بالمدارس الابتدائية منذ مطلع القرن الحالي نتيجة الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة. ولكن هناك ٩١ فتاة ملتحقة بالمدارس الابتدائية أو الثانوية مقابل كل ١٠٠ فتى، ووصلت ٧٣ امرأة فقط مقابل كل ١٠٠ رجل إلى مرحلة التعليم ما بعد الثانوي. وتتراوح أسباب هذه الفجوات من عدم وجود البنية التحتية الأساسية، مما يعني قضاء المزيد من الوقت (أساسا للإناث) على الأنشطة المنزلية، إلى ارتفاع معدلات الخصوبة بين المراهقات والزواج المبكر، مما يربط الفتيات بالأعمال المنزلية في سن مبكرة. وفي النيجر، على سبيل المثال، هناك أكثر من ٢٠٠ حالة ولادة لكل ١٠٠٠ فتاة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٩ عاما، وتلتحق ١٥٪ فقط من الفتيات بالتعليم الثانوي. وبالمثل، فإن النساء لا يحصلن على الخدمات المالية بنفس القدر. وقد ارتفعت نسبة السكان الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية في السنوات الأخيرة، ولكن هذا الارتفاع أكبر للرجال مقارنة بالنساء. وفي بعض البلدان، مثل كينيا، تجاوزت الحسابات القائمة على الهواتف المتنقلة الحسابات المصرفية التقليدية وساعدت في سد فجوة إمكانية الحصول على التمويل بين شرائح الدخل المختلفة،

وتنعكس أوجه عدم الإنصاف هذه في أماكن أخرى. ووفقا لمؤشر عدم المساواة بين الجنسين الصادر عن الأمم المتحدة، والذي يقيس عدم المساواة في سوق العمل، ومعدلات الوفيات والخصوبة، والتعليم، والتمكين، تبرز العديد من البلدان في إفريقيا جنوب الصحراء، وخاصة مالي والنيجر، كبلدان لديها أعلى معدلات عدم المساواة بين الجنسين في العالم.

كما أن عدم المساواة في الدخل مرتفع أيضا في إفريقيا جنوب الصحراء. ففي السنوات الخمس عشرة الماضية، أدى النمو السريع في المنطقة إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل، وانخفضت معدلات الفقر. ولكن لا يزال هناك تفاوت كبير في الدخل بين السكان وزاد في العديد من البلدان، مما جعل الدخل في المنطقة الأكثر تفاوتًا في العالم بعد أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (راجع الرسم البياني ٢). ويمكن أن يشجع المزيد من المساواة في الدخل النمو الاقتصادي لأنه يزيد من قدرة الأسر منخفضة الدخل على الاستثمار في التعليم ورأس المال المادي. ويمكن أن يقلل أيضا عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وسوء الحوكمة، والتي تثبط الاستثمار الخاص (Barro, 2000).

عدم المساواة مكلفة

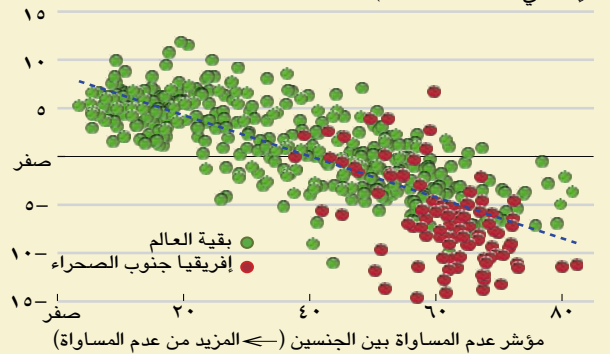
بالنظر إلى أن عدم المساواة في الدخل وعدم المساواة بين الجنسين مرتفعان في المنطقة، وفي ضوء الأدلة العالمية على أن عدم الإنصاف هذا يعرقل النمو، فإن السؤال الحتمي هو ما حجم الضرر الذي يلحقه عدم المساواة بالازدهار الاقتصادي في المنطقة.

فالضرر المحتمل كبير، وإن كان يختلف بين البلدان. ويخلص بحثنا إلى أن خفض عدم المساواة في الدخل وعدم المساواة بين الجنسين إلى المستويات الملحوظة حاليا في الاقتصادات سريعة النمو في جنوب شرق آسيا (إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند وفيت نام) يمكن أن يدعم نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي السنوي للفرد في إفريقيا جنوب الصحراء بما يقرب من نقطة مئوية واحدة في السنة. وهذا تقريبا بنفس حجم أثر سد فجوة البنية التحتية خلال السنوات العشر الماضية بين المنطقتين على نصيب الفرد من النمو السنوي.

الرسم البياني ١ المزيد من المساواة، نمو أعلى

يبدو أن ارتفاع عدم المساواة بين الجنسين يعوق النمو في إفريقيا جنوب الصحراء، حتى بعد مراعاة المستوى الإنمائي لكل بلد.

(مؤشر عدم المساواة بين الجنسين الصادر عن الأمم المتحدة، ونمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الذي لا يفسره المستوى الإنمائي، ١٩٩٠-٢٠١٠)



المصادر: تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومؤشرات التنمية في العالم، البنك الدولي؛ وتقديرات خبراء الصندوق. ملحوظة: البلدان ذات نمو أكبر من الصفر تنمو أسرع مما يمكن تفسيره بنصيب الفرد من الدخل، والبلدان ذات نمو أقل من الصفر تنمو ببطء أكبر.

الرسم البياني ٢

ارتفاع عدم المساواة في الدخل

على الرغم من النمو القوي في إفريقيا جنوب الصحراء، فقد انخفض عدم المساواة انخفاضًا بسيطًا، وبشكل متفاوت بين البلدان.

(التغير في معامل جيني، وهو مقياس لعدم المساواة)



المصادر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم، البنك الدولي؛ وSolt (2014).

ملحوظة: التغير بين عامي ١٩٩٥ (أو أقرب عام تالي متاح بشأنه بيانات) و٢٠١١ (أو أحدث عام متاح بشأنه بيانات).

ولكن لا تزال الفجوة بين الجنسين في الحصول على الخدمات المالية المتقدمة كبيرة. وفي كينيا، لدى أكثر من ٦٢٪ من الرجال حساب على جهاز متنقل؛ ولدى أقل من ٥٥٪ من النساء مثل هذه الحسابات، مما يحد منافع التكنولوجيا الجديدة.

ولا تزال هناك قيود قانونية عديدة على النشاط الاقتصادي للمرأة (World Bank, 2015)، وهو ما يثبط المرأة على الادخار في مؤسسة رسمية والاقتراض لأغراض الأنشطة التجارية. وتشكل

يمكن أن تؤدي إتاحة الفرص للنساء إلى الحد من عدم المساواة وإطلاق عنان إمكانات النمو في المنطقة

هذه القيود ما يصل إلى ٥ نقاط مئوية من الفجوة بين الجنسين في المشاركة في سوق العمل في بعض بلدان المنطقة (Hallward-Demirguc-Kunt, Klapper, and Driemeier and Hasan, 2013; Singer, 2013; Gonzales and others, 2015a). وعلى الرغم من بعض التقدم منذ التسعينات، لا يزال لدى ثمانية بلدان في إفريقيا جنوب الصحراء ١٠ من هذه القيود أو أكثر، بما في ذلك الحاجة إلى موافقة الزوج قبل أن تفتح المرأة حسابا مصرفيا أو تبدأ وظيفة جديدة.

التغلب على مشكلة

ويمكن أن يؤدي عدد قليل من التدخلات في مجال السياسات المصممة والموجهة جيدا لفتح باب الفرص أمام الأسر منخفضة الدخل والنساء إلى الحد من عدم المساواة وإطلاق عنان إمكانات النمو في المنطقة.

وتسهل المشروعات المنزلية بشكل كبير في زيادة وتنويع دخل المرأة، لا سيما في ضوء العقبات التي تواجهها في الحصول على عمل بأجر. وفي الوقت الحالي، أصبحت الرسوم والجبايات والضرائب على الأعمال التجارية المنزلية مصدرا شائعا لإيرادات الحكومات المحلية. ومن شأن فتح مصادر جديدة لتمويل الحكومات المحلية من خلال إصلاح الضريبة على الممتلكات أن يخفف العبء عن الأعمال التجارية المنزلية.

ويمكن أن يساعد تحسين إمكانية الحصول على الخدمات المالية في التصدي لكل من عدم المساواة في الدخل وعدم المساواة بين الجنسين. وعلى سبيل المثال، من الأرجح أن البنوك ستقرض العملاء الجدد إذا كانت مكاتب الائتمان ذات السجلات المركزية ستتيح المعلومات المتعلقة بالعملاء المحتملين بسهولة. ويمكن أن تيسر التكنولوجيا الجديدة مثل الخدمات المصرفية المتنقلة الحصول على الخدمات المالية في المناطق النائية وحصول النساء عليها.

وإلغاء القوانين التي تشجع النشاط الاقتصادي للرجل مقابل المرأة يعتبر وسيلة بارزة وسهلة لدعم النمو. وقد اتخذت بعض البلدان الإفريقية جنوب الصحراء تدابير لتوفير فرص متساوية للنساء. وعلى سبيل المثال، أزلت ناميبيا في عام ١٩٩٦ عددا من الحواجز القانونية التي تواجه المرأة، وارتفعت مشاركة المرأة في قوة العمل بما يقرب من ٨ نقاط مئوية في العقد الذي أعقب ذلك. وخلال السنوات الثلاث الماضية، غيرت العديد من البلدان الإفريقية جنوب الصحراء قوانينها لتعزيز المساواة. وعلى سبيل المثال، يتضمن قانون العمل الجديد في غينيا الآن بندا بشأن عدم التمييز على أساس نوع الجنس؛ وفي كينيا، يعطي القانون الجديد بشأن الممتلكات الزوجية لكلا الزوجين حقوقا متساوية في إدارة الممتلكات بصورة مشتركة؛ ويشترط قانون جنوب إفريقيا الآن على الأجر المتساوي عن العمل المتساوي القيمة (World Bank, 2015).

وأخيرا، فإن التحسينات في البنية التحتية، بما في ذلك تحسين فرص الحصول على الكهرباء والمياه، ستؤثر على النمو بشكل مباشر

وأيا عن طريق زيادة الوقت الذي تشارك فيه الفتيات والنساء في أنشطة التعليم والسوق. وهذا يعني رأس مال بشري أقوى وتدفع المهارات في سوق العمل. وتشير الأدلة من المسوح الصغيرة في غانا إلى أنه عندما تنفق الفتيات نصف الوقت الذي تنفقه للحصول على المياه، فإن حضورهن في المدرسة يزيد بنسبة ٢,٤٪ في المتوسط. وتكون الآثار أكبر في المناطق الريفية (Nauges and Strand, 2013). ويمكن أن تقلل هذه التدابير عدم المساواة في الدخل وعدم المساواة بين الجنسين في المنطقة بشكل كبير وتدعم هدفين لهما قيمة في حد ذاتهما ويعدان من العوامل الدافعة الهامة للنمو الاقتصادي القابل للاستمرار. وعلى وجه الخصوص، فإنها يمكن أن تساعد على إطلاق الطاقات المجتمعة لنساء إفريقيا جنوب الصحراء، مما يمهّد الطريق لمزيد من قصص النجاح مثل قصة نجاح ماما بنز. ■

كريستين ديتريش وداليا حاكورة نائبتا رئيس شعبة ومونيك نيويك، خبيرة اقتصادية، وجميعهن من إدارة إفريقيا في صندوق النقد الدولي.

تستند هذه المقالة إلى الفصل الثالث من عدد أكتوبر ٢٠١٥ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لصندوق النقد الدولي: إفريقيا جنوب الصحراء وورقة عمل صندوق النقد الدولي قيد الإصدار بعنوان «عدم المساواة، والفجوات بين الجنسين والنمو الاقتصادي: أدلة مقارنة لإفريقيا جنوب الصحراء»، التي أعدتها داليا حاكورة، وممتاز حسين، ومونيك نيويك، وفيمال ثاكور، وفان يانغ.

المراجع:

- Barro, Robert J., 2000, "Inequality and Growth in a Panel of Countries," *Journal of Economic Growth*, Vol. 5, No. 1, pp. 5-32.
- Demirguc-Kunt, Asli, Leora Klapper, and Dorothe Singer, 2013, "Financial Inclusion and Legal Discrimination against Women: Evidence from Developing Countries," *World Bank Policy Research Working Paper 6416* (Washington).
- Duflo, Esther, 2012, "Women Empowerment and Economic Development," *Journal of Economic Literature*, Vol. 50, No. 4, pp. 1051-79.
- Gonzales, Christian, Sonali Jain-Chandra, Kalpana Kochhar, and Monique Newiak, 2015a, "Fair Play: More Equal Laws Boost Female Labor Force Participation," *IMF Staff Discussion Note 15/02* (Washington: International Monetary Fund).
- and Tilek Zeinullayev, 2015b, "Catalyst for Change: Empowering Women and Tackling Income Inequality," *IMF Staff Discussion Note 15/20* (Washington: International Monetary Fund).
- Hallward-Driemeier, Mary, and Tazeen Hasan, 2013, *Empowering Women: Legal Rights and Economic Opportunities in Africa* (Washington: World Bank).
- Nauges, Céline, and Jon Strand, 2013, "Water Hauling and Girls' School Attendance: Some New Evidence from Ghana," *World Bank Policy Research Working Paper 6443* (Washington).
- Soares, Rodrigo R., 2005, "Mortality Reductions, Educational Attainment, and Fertility Choice," *American Economic Review*, Vol. 95, No. 3, pp. 580-601.
- , and Bruno L.S. Falcão, 2008, "The Demographic Transition and the Sexual Division of Labor," *Journal of Political Economy*, Vol. 116, No. 6, pp. 1058-104.
- Solt, Frederick, 2014, "The Standardized World Income Inequality Database," *Working Paper. SWIID 5.0*, October.
- World Bank, 2015, *Women, Business and the Law 2016—Getting to Equal* (Washington).



حققت البلدان الإفريقية بعض التقدم في تحسين النظم الصحية، ولكن لا تزال هناك ثغرات

ما بعد فيروس إيبولا

أماندا غلاسمان

بعد

سنتين تقريبا من ذروة تفشي فيروس إيبولا، حققت البلدان المتأثرة في إفريقيا بعض التقدم في تحسين نظمها الصحية، وأنشئت هيئة على نطاق القارة بأكملها لمنع تفشي الأمراض واكتشافها ومكافحتها.

ولكن من غير الواضح ما إذا كانت الالتزامات التي تعهدت بها الجهات المانحة لمكافحة فيروس إيبولا قد تحققت أو لم تتحقق، وإذا كانت قد تحققت فمن غير الواضح أيضا كيف تم إنفاقها. وسيتعين على البلدان المتأثرة في غرب إفريقيا أن تواصل الضغط على الجهات المانحة للوفاء بوعودها وبذل جهود متضافرة لتوثيق تأثير إنفاق النظم الصحية وتقييمها.

ويثير عدم المساءلة بشأن الإنفاق وتحقيق نتائج ملموسة في الميدان العام شكوكا مستمرة فيما يتعلق بقدرة المجتمع الدولي على الاستجابة بفعالية لتفشي الأمراض على نطاق واسع.

التقدم في مجال النظم الصحية

تم تحديد تفشي ظهور فيروس إيبولا في غرب إفريقيا بسرعة، وتم تتبع الإصابات بالفيروس واحتوائها بأمان. وتدل الاستجابة لحالات التفشي الأخيرة على زيادة قدرة النظم الصحية في المنطقة. ويبدو أن الاستثمارات الأخيرة في أفريقية الاستجابة السريعة، وعمليات الإشراف، والتشخيص في المختبرات، ونشر المعلومات عن المخاطر، ومنع العدوى، وتدابير الرقابة والبرامج الأخرى توتّي بثمارها.

كما تتحسن وظائف النظم الصحية الروتينية الأخرى. ففي سيراليون على سبيل المثال، استفاد تقريبا جميع الأطفال دون سن الخمس سنوات الذين لم يحصلوا على تطعيم خلال تفشي فيروس إيبولا من حملة تطعيم في منتصف عام ٢٠١٥ ضد الحصبة وشلل الأطفال.

ومن النقاط المضيئة الأخرى إنشاء مراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها في عام ٢٠١٥ بتمويل قدره ٦,٩ مليون دولار من مفوضية الاتحاد الإفريقي والدعم التقني من المراكز الأمريكية لمراقبة الأمراض. ومن المقرر أن تنسق المراكز الإفريقية لمراقبة الأمراض والوقاية منها البحوث في جميع أنحاء إفريقيا بشأن أكبر التهديدات التي تواجه الصحة العامة، وستجمع بيانات وتعزز قدرات البلدان على منع تفشي الأمراض والاستجابة لها. غير أن التمويل الأولي وعدد الموظفين قليل جدا ولم تعين القيادات حتى الآن.

ولا تزال هناك مخاطر هائلة. ففي ذروة تفشي الفيروس، خلصت مسوح أجريت في غينيا وليبيريا وسيراليون إلى أن عدد الأشخاص الذين يسعون إلى الحصول على الرعاية الصحية قد انخفض بمقدار النصف. وتشير تقديرات المطلقين إلى أنه من المرجح أن تكون هذه الرعاية غير المقدمة قد أسفرت عن زيادة عدد الوفيات من الأمراض المعدية المنتشرة الأخرى مثل الملاريا والسل ونقص المناعة البشرية/الإيدز (Parpia and others, 2016). وانخفض معدل الشفاء من السل في ليبيريا من ٥٥٪ قبل تفشي فيروس إيبولا إلى نحو ٢٨٪. كما يخشى العديد من الناس من أن المنهج المحدد على أساس

المرض الذي تتبناه الجهات المانحة الخارجية يعوق محاولة إعادة بناء النظم الصحية ككل بدلا من مساعدتها.

وفاء الجهات المانحة بالتعهدات

كانت التبرعات الإجمالية لفيروس إيبولا كبيرة، حيث تشير تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، وهو المسؤول عن جمع بيانات المساهمات للأنشطة الإنسانية، إلى أنه تم التعهد بتقديم مبلغ قدره ٣,٦٢ مليار دولار خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وأذنت الحكومة الأمريكية بتوفير اعتمادات لحالات الطوارئ قدرها ٥,٤ مليار دولار، وهو أكبر تمويل على الإطلاق يقدمه الكونغرس الأمريكي لحالة طوارئ صحية دولية.

ومن التمويل الذي يتتبعه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، تم صرف نحو الثلث للبلدان المتأثرة حتى فبراير ٢٠١٥: ولم تصدر أي تحديثات منذ ذلك الحين. وأشارت صحيفة وقائع للبيت الأبيض صادرة في نوفمبر ٢٠١٤ إلى أن الهدف من التمويل الذي قدمته الولايات المتحدة يتمثل في «النهوض بنظم الصحة العامة المحلية، واحتواء الوباء والتخفيف من حدته في غرب إفريقيا، وتسريع عمليات شراء واختبار التطعيمات والعلاجات ... وتعزيز قدرة البلدان المعرضة للمخاطر على منع تفشي الأمراض، واكتشافها مبكرا، والاستجابة لها بسرعة ...» وحسب الوضع في ديسمبر ٢٠١٥، التزمت الهيئات الأمريكية التي حصلت على تمويل لمكافحة فيروس إيبولا بنسبة ٤٧٪ من مجموع الأموال الموافق عليها وصرفت ٢٣٪ من هذا المجموع. ولكن لا توجد إلا معلومات قليلة عن كيفية استخدام المبلغ المنصرف البالغ ما يقرب من ١,٢ مليار دولار، على الرغم من أن المفتشين العموميين للهيئات الأمريكية ذات الصلة ينفذون خطط المراجعة.

وعلى الرغم من الجهود العالمية غير المسبوقة تقريبا لتنسيق الاستجابة لتفشي فيروس إيبولا، فلا تعرف معظم حكومات بلدان غرب إفريقيا حتى الآن حجم معظم المعونة ولا توقيتها وشروطها، ولا المبلغ الذي سيقدم إلى الحكومات لتوزيعها وما إذا كانت الحكومات يمكن أن تبدي رأيها في كيفية استخدامها.

ويلاحظ أن عدم التوثيق والمساءلة بشأن استخدامات الإنفاق ونتائجه لا يبشر بالخير للمستقبل، وهي مسألة حساسة للغاية من منظور الولايات المتحدة. ويعكس الخلاف في الفترة الأخيرة بين إدارة أوباما والكونغرس بشأن طلب اعتمادات حالة الطوارئ لمكافحة فيروس زيكا هذه الشواغل. ■

أماندا غلاسمان مديرة إدارة الصحة العالمية ونائبة مدير البرامج في مركز التنمية العالمية.

المراجع:

Parpia Alyssa S., Martial L. Ndeffo-Mbah, Natasha S. Wenzel, and Alison P. Galvani, 2016, "Effects of Response to 2014-2015 Ebola Outbreak on Deaths from Malaria, HIV/AIDS, and Tuberculosis," Emerging Infectious Diseases, Vol. 22, No. 3.



معوقات النمو

تقيد البنية التحتية غير الكافية في إفريقيا التقدم الاقتصادي في القارة، وتواجه مشروعات إنشاء الطرق والموانئ ومحطات الطاقة صعوبة في التمويل
أما دوسي

السنة (Foster and Briceño-Garmendia). وأشارت تقديرات صندوق النقد الدولي مؤخرا إلى أن إنفاق بلدان إفريقيا جنوب الصحراء على البنية التحتية من الميزانية وصل إلى نحو ٥١,٤ مليار دولار (IMF, 2014)، مما يعني فجوة في التمويل قدرها نحو ٤١,٦ مليار دولار. ويبدو أن الالتزامات الخارجية، الخاصة والعامة، تسد جزءا كبيرا من هذه الفجوة (راجع الرسم البياني ١). فقد ارتفعت هذه الالتزامات إلى ما يقرب من ٣٠ مليار دولار في السنة في عام ٢٠١٢ من ٥ مليارات دولار في عام ٢٠٠٣ (Gutman, Sy, and Chattopadhyay, 2015). وزاد التمويل الإنمائي الرسمي، وخاصة من البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي. وارتفعت مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية وهي تشكل الآن أكثر من نصف التمويل الخارجي. وقد أصبحت الصين مصدرا ثنائيا رئيسيا للتمويل.

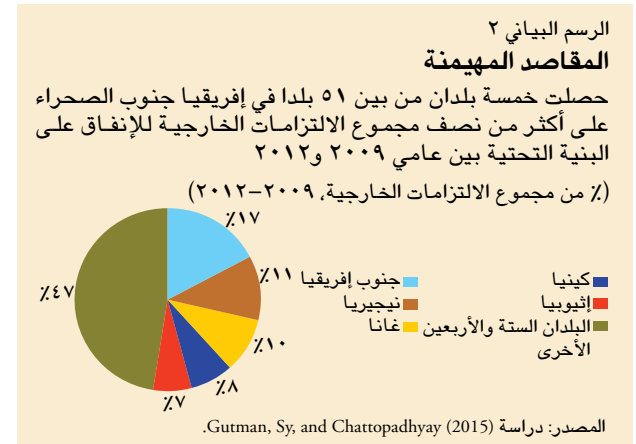
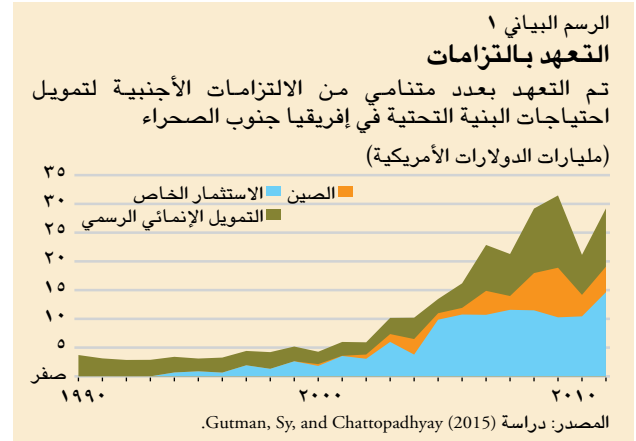
ولكن ربما تكون الفجوة المتبقية والبالغة ١١,٦ مليار دولار تقديرا منخفضا جدا ولن تسدها المساعدة العالمية بأي حال من الأحوال في ظل الظروف الحالية. أولا، فإن حسابات البنك الدولي في عام ٢٠٠٩ تقدر الاحتياجات الحالية بأقل من قيمتها، ومن الأمثلة على ذلك البنية التحتية الحضرية. وثانيا، فإن الالتزامات الخارجية البالغة ٣٠ مليار دولار لا تقارن بإنفاق الميزانيات. وتتحقق هذه الالتزامات مع مرور الوقت ولا تصل بصورة متساوية. ويمكن أن تؤدي صفقة كبيرة واحدة، مثل استثمار ضخم في مجال الطاقة في جنوب إفريقيا في عام ٢٠١٢ إلى تشويه بيانات ذلك العام. وثالثا، فإن الأرقام الإجمالية لا تعكس الصورة كاملة. فمن بين إنفاق الحكومات الإفريقية من الميزانية على البنية التحتية والبالغ ٥٩,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٢، كانت حصة جنوب إفريقيا ما يقرب من ٢٩ مليار دولار، وخصصت كينيا التي جاءت في المرتبة الثانية نحو ٣ مليارات دولار. وتختلف البلدان أيضا اختلافا كبيرا من حيث ما تلتزم به للإنفاق على البنية التحتية. فستثمر أنغولا وكابو فيردي وليسوتو أكثر من ٨٪ من إجمالي الناتج المحلي، في حين تخصص نيجيريا الغنية بالنفط وجنوب السودان الذي يعاني من الهشاشة أقل من ١٪.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم التمويل الخارجي يتركز في عدد قليل من البلدان الكبيرة وعدد قليل من القطاعات. وقد جذبت خمسة بلدان أكثر من نصف مجموع الالتزامات الخارجية لتنمية البنية التحتية في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ (راجع الرسم البياني ٢). وباستثناء نيجيريا وجنوب إفريقيا، لم تستطع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء جذب استثمارات كبيرة من القطاع الخاص من خارج قطاع الاتصالات. وفي عام ٢٠١٣، حصلت إفريقيا جنوب الصحراء على ١٧ مليار دولار من الأموال الخاصة، خصصت كلها ما عدا ملياري دولار لجنوب إفريقيا ونيجيريا في قطاع غير الاتصالات. وبشكل عام، وجهت معظم الاستثمارات الخاصة (التي تتضمن الشراكات بين القطاعين العام والخاص) إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والكهرباء من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٢. وينبغي أن تشمل أجندة السياسات لبناء البنية التحتية وصيانتها في إفريقيا جنوب الصحراء في ظل هذه الظروف على ثلاث أولويات على الأقل.

أولا، ينبغي زيادة الإنفاق من الميزانية محليا، حيث إنه يعتبر أكبر مصدر لتمويل البنية التحتية في إفريقيا. وتحصل البلدان الإفريقية أكثر من ٥٢٠ مليار دولار سنويا من الضرائب المحلية ويمكنها تعبئة المزيد من الإيرادات المحلية من خلال تحسين

إن عدم كفاية البنية التحتية، بما في ذلك الإمدادات غير الموثوقة من الطاقة، وشبكة الطرق الحضرية والريفية غير الفعالة، وعدم كفاءة الموانئ، من أكبر المعوقات التي تعترض النمو الاقتصادي في إفريقيا. ويقيد ذلك العائدات على الاستثمار في الموارد البشرية، في مجالي التعليم والصحة مثلا. ولا تستطيع المستشفيات والمدارس أن تعمل بشكل سليم بدون كهرباء.

وتشير دراسة أجراها البنك الدولي في عام ٢٠٠٩ إلى أن احتياجات البنية التحتية في إفريقيا جنوب الصحراء تبلغ ٩٣ مليار دولار في





سد الفجوة

يمكن الاستفادة من أصول صناديق المعاشات التقاعدية في إفريقيا كمصدر للاستثمار في البنية التحتية.

أصول صناديق المعاشات التقاعدية المدارة (مليارات الدولارات الأمريكية)	البلد
٣٢٢,٠	جنوب إفريقيا
٢٥,٠	نيجيريا
١٠,٠	ناميبيا
٧,٣	كينيا
٦,٠	بوتسوانا
٣,١	تنزانيا
٢,٦	غانا
١,٨	زامبيا
١,٥	أوغندا
٠,٥	رواندا
٣٧٩,٨	المجموع

المصدر: مبادرة إنجاح التمويل من أجل إفريقيا؛ وحسابات المؤلفين. ملحوظة: أحجام الأصول تمثل أحدث الأرقام المتاحة.

نتيجة عدم الكفاءة في عملية الاستثمار بسبب التأخيرات الزمنية، وتجاوز التكاليف، والصيانة غير الكافية، وكثيرا ما تكون أوجه عدم الكفاءة هذه نتيجة عدم تدريب المسؤولين؛ وعدم كفاية عمليات تقييم الاحتياجات وتحضير العطاءات وتقييمها؛ والفساد. ويمكن أن يؤدي خفض عدم الكفاءة إلى زيادة كبيرة في المكاسب الاقتصادية التي يحققها الاستثمار العام.

وقدرت دراسة أجراها البنك الدولي في عام ٢٠٠٩ إلى أنه إذا تمت معالجة أوجه عدم الكفاءة من خلال تدابير مثل إعادة تأهيل البنية التحتية القائمة، وتوجيه الدعم إلى المستحقين بشكل أفضل، وتحسين تنفيذ الميزانية، وبعبارة أخرى تحقيق كفاءة أكبر في استخدام البنية التحتية القائمة، يمكن للاحتياجات التمويلية البالغة ٩٣ مليار دولار أن تنخفض بمقدار ١٧ مليار دولار. وهذا يعني أنه ينبغي توسيع نطاق محور الاهتمام بشأن البنية التحتية فيما يتجاوز مسائل التمويل ليشمل الجهود الرامية إلى تحسين الكفاءة. وهي مهمة معقدة تتطلب أن تركز الحكومات الإفريقية والمجتمع الدولي على قطاعات فردية وكيف تعمل في بلدان معينة، وتتطلب أيضا قدرات قوية في مجال الرقابة.

أما دو سي زميل أقدم ومدير مبادرة النمو في إفريقيا بمؤسسة بروكينغز. ■

المراجع:

Africa Progress Panel, 2014, "Grain Fish Money: Financing Africa's Green and Blue Revolutions," Africa Progress Report 2014" (Geneva).

Bhushan, Aniket, Yiagadeesen Samy, and Kemi Medu, 2013, "Financing the Post-2015 Development Agenda: Domestic Revenue Mobilization in Africa," North-South Institute Research Report (Ottawa).

Foster, Vivien, and Cecilia Briceño-Garmendia, 2009, "Africa's Infrastructure: A Time for Transformation," Africa Development Forum Series (Washington: World Bank).

Gutman Jeffrey, Amadou Sy, and Soumya Chattopadhyay, 2015, Financing African Infrastructure: Can the World Deliver? (Washington: Brookings Institution).

Inderst, Georg, and Fiona Stewart, 2014, Institutional Investment in Infrastructure in Emerging Markets and Developing Economies (Washington: World Bank).

International Monetary Fund (IMF), 2014, Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa—Staying the Course (Washington, October).

—, 2015, "Making Public Investment More Efficient," IMF Staff Report (Washington).

الإدارة الضريبية وتدابير توسيع القاعدة الضريبية. وقد زاد متوسط نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي من ١٨٪ في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ إلى ٢١٪ في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، وهو ما يعادل نصف المعونة الإنمائية التي حصلت عليها إفريقيا في عام ٢٠١٣ (Africa Progress Panel, 2014). ومما لا شك فيه هو أن الزيادة في التمويل المحلي جاءت نتيجة لتخفيف أعباء الديون، وبعض الزيادة في تحصيل الإيرادات الضريبية، والمكاسب التي تحققت من طفرة أسعار السلع الأولية، وتحسن السياسات الاقتصادية الكلية والمؤسسية. ولكن سيكون من الصعب على العديد من البلدان إيجاد المزيد من الإيرادات المحلية. فلا يزال تحصيل الضرائب منخفضا على الرغم من الجهد الكبير المبذول والإصلاحات الأخيرة في البلدان غير الغنية بالموارد الطبيعية (Bhushan, Samy, and Medu, 2013). وتراوحت نسبة الإيرادات الضريبية للحكومة العامة إلى إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٣ من ٢,٨٪ في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ٢٥٪ في جنوب إفريقيا (وهي من أعلى النسب من بين الاقتصادات النامية).

وينبغي أن تكون أولويات صناع السياسات الأفارقة والمجتمع الدولي هو مساعدة البلدان الإفريقية على تعبئة مزيد من الأموال

خفض عدم الكفاءة يمكن أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في المكاسب الاقتصادية التي يحققها الاستثمار العام.

محليا لمختلف الأغراض، بما في ذلك البنية التحتية. وفي عام ٢٠١٥، التزمت الجهات المانحة العالمية بمساعدة البلدان الإفريقية على تحسين تحصيل الضرائب. وفي عام ٢٠١١، وهي آخر سنة متاح بشأنها أرقام، تم توجيه أقل من ١٪ من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى تعبئة الإيرادات المحلية.

وثانيا، ينبغي توسيع نطاق مصادر الإيرادات المحلية. فمن عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٤، أصدر ١٣ بلدا سندات سيادية دولية مجموع قيمتها ١٥ مليار دولار بهدف استخدام العائد في معظم الأحيان لتمويل البنية التحتية. ولكن إحدى الوسائل الحذرة والأكثر قابلية على الاستمرار لتمويل البنية التحتية تتمثل في زيادة مشاركة المستثمرين من المؤسسات المحلية، مثل صناديق المعاشات التقاعدية.

وتتملك صناديق المعاشات التقاعدية الإفريقية نحو ٣٨٠ مليار دولار في شكل أصول مدارة، ٨٥٪ منها في جنوب إفريقيا (راجع الجدول). وتستثمر هذه الصناديق في مجال البنية التحتية في بلدان مثل كابو فيردي وكينيا وجنوب إفريقيا وسوازيلند وتنزانيا وأوغندا (Inderst and Stewart, 2014). وينبغي أن ينظر أمناء ومدبرو صناديق المعاشات التقاعدية فيما إذا كانت الاستثمارات المعدلة حسب المخاطر يمكن أن تتم في سياق واجباتها الائتمانية تجاه المستفيدين. كما يجب أن تحسن البلدان الحوكمة، والقواعد التنظيمية، وتطور أدوات الأسواق المالية والرأسمالية المحلية من أجل الاستثمار في البنية التحتية، وأن تسعى إلى جذب المستثمرين من المؤسسات الأجنبية أيضا.

وثالثا، يجب إنفاق الأموال بكفاءة. فمعظم الحوار حول احتياجات البنية التحتية في إفريقيا جنوب الصحراء يركز على مسائل التمويل. ولكن هناك أدلة تشير إلى أن الكفاءة، وليس التمويل، هي العقبة التي كثيرا ما تعترض الاستثمار. وعلى سبيل المثال، تشير تقديرات صندوق النقد الدولي (٢٠١٥) إلى أن نحو ٤٠٪ من القيمة المحتملة للاستثمار العام في البلدان منخفضة الدخل يفقد

أداة رافعة على الطريق

هل ستضر استراتيجية النمو الجديدة في
الصين اقتصادات إفريقيا المعتمدة على
السلع الأولية؟

وينجي شن وروجر نورد



عمال صينيون من مكتب شركة سينوبك للتنقيب عن البترول في تشونغ يوان
وعمال سودانيون يحفرون بئرا للنفط في جنوب السودان.

الماضيين. وعن طريق تنوع شركائها التجاريين، خفضت إفريقيا جنوب الصحراء تقلب صادراتها، مما ساعد على امتصاص أثر الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وعندما خفضت الاقتصادات المتقدمة التي عانت من الركود وارداتها، زودت الصين نسبتها من الصادرات من إفريقيا جنوب الصحراء، مما سمح لمعظم المنطقة بتحقيق نمو اقتصادي قوي. كما رفعت التجارة المستويات المعيشية في إفريقيا من خلال الحصول على السلع الاستهلاكية الصينية الرخيصة وساهمت في انخفاض التضخم واستقراره.

المستثمرون والمقرضون

نوعت إفريقيا جنوب الصحراء أيضا مصادرها الرأسمالية. فقد زاد الاستثمار الأجنبي المباشر للصين في إفريقيا جنوب الصحراء زيادة كبيرة منذ عام ٢٠٠٦. وعلى الرغم من أحدث الإحصاءات الرسمية (٢٠١٢) تشير إلى أنه أقل من ٥٪ من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، الذي يشتمل عادة على نوع من أنواع السيطرة من جانب إحدى الشركات، فإن الأدلة غير الرسمية تشير إلى أنه قد يكون أكثر بكثير في الواقع. وقد ثبت العديد من أصحاب الأعمال الصينيين أقدامهم في إفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، فقد زادت القروض الصينية إلى إفريقيا جنوب الصحراء بسرعة ويواجه عدد كبير منها لتمويل مشروعات البنية التحتية (راجع «معوقات النمو» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية)، وارتفعت حصة الصين من مجموع الدين الخارجي لإفريقيا جنوب الصحراء من أقل من ٢٪ قبل عام ٢٠٠٥ إلى نحو ١٥٪ في عام ٢٠١٢. وقد وفر ذلك للعديد من البلدان الإفريقية مصدرا جديدا لتمويل المشروعات يحظى بالترحيب. وتعتمد الصين بشكل متزايد

بدأ النمو السريع جدا في الصين يتباطأ، وتحول محركات هذا النمو من الاستثمار والصادرات إلى الاستهلاك المحلي. ويؤثر هذا التحول على الاقتصاد العالمي، ولكنه يؤثر بشكل خاص على البلدان المصدرة للسلع الأولية، التي يتواجد العديد منها في إفريقيا. وأعلنت هيئة الجمارك الصينية في الفترة الأخيرة أن واردات الصين من إفريقيا انخفضت بما يقرب من ٤٠٪ في عام ٢٠١٥. وأدى ضعف الطلب الصيني إلى انخفاضات شديدة في الأسعار مما وضع ضغوط على الحسابات المالية والخارجية للعديد من البلدان الإفريقية. وانخفض النمو الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء إلى أقل من ٤٪ في عام ٢٠١٥ ومن المتوقع أن يواصل الانخفاض في عام ٢٠١٦، بعد أن بلغ من ٥ إلى ٦٪ خلال العامين الماضيين.

ومع ذلك، وعلى الرغم من المناخ الاقتصادي غير المؤكد، وعد الرئيس الصيني شي جينبينغ في ديسمبر ٢٠١٥ بتقديم تمويل قدره ٦٠ مليار دولار لإفريقيا على مدى السنوات الثلاث القادمة، وهو أكثر من ضعف المبلغ الذي تعهدت به الصين منذ ثلاث سنوات. ولكن هل يعني نموذج النمو الجديد في الصين أن عصر النهضة الاقتصادية في إفريقيا انتهى؟ أو هل يمكن أن تتكيف إفريقيا للواقع الجديد وتتنهز الفرص الجديدة، بما في ذلك في عملها مع الصين؟ وفي محاولة للإجابة على هذه الأسئلة، فإننا نقلق الضوء أولا على النمو الاستثنائي للروابط الاقتصادية بين الصين وإفريقيا. وقد حول النمو السريع للصين خلال الأربعين سنة الماضية البلد إلى مركز تجاري رئيسي لمعظم بلدان العالم، سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من خلال شركاء تجاريين آخرين.

تحول هائل

نعرض هنا حالة إفريقيا جنوب الصحراء التي حدث فيها تحول هائل في التجارة خلال العامين الماضيين. فقد كانت الاقتصادات المتقدمة تستأثر بما يقرب من ٩٠٪ من صادرات إفريقيا جنوب الصحراء؛ ويستأثر شركاء آخرون الآن، بما في ذلك البرازيل والصين والهند، بأكثر من ٥٠٪ منها، وتبلغ نسبة الصين نحو نصف هذا الرقم. وبالمثل، أصبحت الصين في عام ٢٠١٤ أكبر مصدر فردي للواردات في إفريقيا جنوب الصحراء.

وتشكل المعادن والمنتجات المعدنية والوقود ٧٠٪ من صادرات إفريقيا جنوب الصحراء إلى الصين. ومن الناحية الأخرى، فإن معظم واردات إفريقيا جنوب الصحراء من الصين تكون في شكل سلع مصنعة وآلات.

وقد أدى وصول المعادن الخام الإفريقية إلى أسواق جديدة إلى مضاعفة صادراتها خمس مرات بالقيمة الحقيقية خلال العامين



ولا تقتصر التداعيات الناتجة عن الصين على القنوات المباشرة مثل انخفاض الطلب على الصادرات والانخفاضات العالمية في أسعار السلع الأولية. وهناك انعكاسات أيضا من الاقتصادات الإفريقية على بعضها البعض. وقد أثر التباطؤ في اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء الكبيرة، مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا، على البلدان

التباطؤ في الاقتصادات الكبيرة في جنوب الصحراء، مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا، له انعكاسات على البلدان المجاورة الصغيرة.

المجاورة الصغيرة التي تتاجر معها. وتتأثر أوغندا، وهي من البلدان غير المصدرة للسلع الأولية، بالتقلص الاقتصادي في جنوب السودان الذي أصبح مقصدا مهما لصادرات أوغندا الإقليمية. وتعتبر بلدان مثل جنوب إفريقيا وزامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية من كبار المصدرين للصين ومن كبار المستورين من البلدان الإفريقية الأخرى.

الجانب المشرق

هناك جانبان مشرقان على الأقل وسط هذه السحب القائمة. فتعهد الصين في الفترة الأخيرة بزيادة التمويل لإفريقيا بأكثر من الضعف ليصل إلى ٦٠ مليار دولار على مدار السنوات الثلاث القادمة يعكس التزاما قويا تجاه القارة واستمرار توافر تمويل وثير للمستثمرين الصينيين. وبالطبع، سيتطلب ذلك توفير فرص تجارية جديدة، ومن المرجح أن تكون خارج القطاعات التقليدية للموارد الطبيعية. ولكن الارتفاع الأخير في التدفقات الرأسمالية الصينية إلى الخارج، وخاصة من الشركات الصينية، يدل على استمرار إقبال المستثمرين الصينيين على الاستثمار والسعي إلى تحقيق عائدات مرتفعة خارج اقتصادهم. ويمكن أن تكون الاقتصادات الواعدة في البلدان الإفريقية التي لا تعتمد على السلع الأولية في شرق إفريقيا أسواقا جديدة جذابة للنمو.

وبالإضافة إلى ذلك، تتيح الاتجاهات الديمغرافية العالمية فرصة لاستفيد إفريقيا جنوب الصحراء من نموذج النمو الجديد في الصين (راجع «إدارة التغيرات الديمغرافية» في عدد مارس ٢٠١٦ من مجلة التمويل والتنمية). وقد دخلت بنغلاديش وفيت نام بالفعل في سلاسل القيمة العالمية للملابس والمنسوجات التي كانت تهمين عليها في يوم من الأيام الصين التي تنتقل الآن إلى سلاسل الإمداد الأخرى ذات القيمة المضافة الأعلى. وفي سلاسل الإمداد، تنفذ مراحل مختلفة لتصنيع منتج ما، بدء من استخراج المواد الخام ووصولاً إلى التجميع النهائي، وذلك في شركات تقع في بلدان عديدة. وبحلول عام ٢٠٣٥، سيتجاوز عدد الأفارقة جنوب الصحراء الذين يبلغون سن العمل (١٥-٦٤) بقية من هم في سن العمل في العالم مجتمعين. وإذا استطاعت إفريقيا جنوب الصحراء الحد من اختناقات البنية التحتية، وتحسين مناخ الأعمال، وتنويع اقتصاداتها، وزيادة إدمانها في سلاسل القيمة العالمية على مدى العقود القادمة، فسيكون أمامها فرصة تاريخية لزيادة النمو والحد من وطأة الفقر بشكل قاطع في القارة. وسيكون على صناعات السياسات في القارة انتهاز هذه الفرصة. ■

وينجي شن خبير اقتصادي وروجر نورد نائب مدير، وكلاهما من إدارة إفريقيا في صندوق النقد الدولي.

على إفريقيا، وهي مصدر كبير للعقود الهندسية الخاصة ببناء الطرق ومشروعات الطاقة الكهرومائية.

وقد جعل نموذج النمو الاقتصادي في الصين الموجه نحو الصادرات والذي يعتمد بشدة على الاستثمارات من البلد مستوردا متناميا للسلع الأولية لمعظم هذا القرن. وأدى الطلب الصيني إلى زيادة هائلة في أسعار المعادن والطاقة والسلع الزراعية مما عاد بفائدة على العديد من البلدان الإفريقية جنوب الصحراء المصدرة للسلع الأولية.

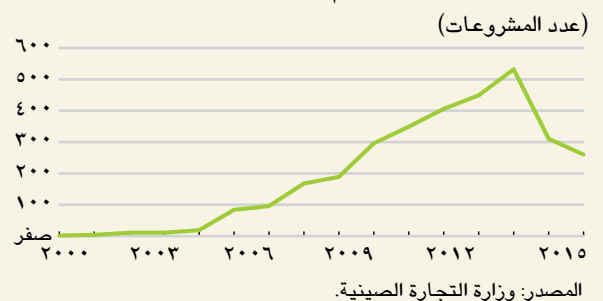
غير أن هذا الوضع قد تغير. فقد أضعف انخفاض الاستثمار في الصين إقبالها على شراء المعادن الخام، مما أسفر عن تقلب حاد في ميزانها التجاري مع إفريقيا جنوب الصحراء. وانخفضت أسعار ركاز الحديد والنفط على سبيل المثال بأكثر من نصف أسعار الذروة التي وصلت إليها في الفترة الأخيرة وشهدت سلع أولية كثيرة أخرى انخفاضات حادة أيضا. وتشير أسواق العقود المستقبلية إلى انخفاض أخرى في عام ٢٠١٦، وإلى انتعاش ضعيف قبل عام ٢٠٢٠.

وأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أقل مساهمة للاتجاهات الدورية وتدفعه بشكل أكبر اعتبارات متوسطة المدى مقارنة بأنواع أخرى عديدة من الاستثمار. غير أن عمليات إغلاق المناجم الصينية في إفريقيا جنوب الصحراء في الفترة الأخيرة (مناجم النحاس في زامبيا، ومناجم ركاز الحديد في جنوب إفريقيا، وإلغاء مشروع ركاز الحديد في الكاميرون، على سبيل المثال) تشير إلى أن العائدات على الاستثمار في قطاعات السلع الأولية التقليدية تتراجع. وفي مايو ٢٠١٥، أشارت تقديرات وزارة التجارة الصينية إلى أن قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى إفريقيا انخفض بنسبة ٤٥,٩٪ في الربع الأول من عام ٢٠١٥ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٤. ويتراجع أيضا عدد المشروعات الموافق عليها منذ عام ٢٠١٣ (راجع الرسم البياني).

وكان الأثر المباشر على البلدان المصدرة للسلع الأولية شديدا. فقد شتهت البلدان المصدرة للنفط، بصفة خاصة، انخفاضات حادة في الصادرات، مما وضع ضغوط على احتياطات النقد الأجنبي وأسعار الصرف. كما أن العديد من البلدان المصدرة للسلع الأولية تحصل على إيرادات حكومية كبيرة من الموارد الطبيعية وتواجه ميزانياتها الآن عجزا متناميا وتعرض لضغوط لخفض إنفاقها. وفي أنغولا على سبيل المثال أدى انخفاض أسعار النفط إلى محو نصف قاعدة إيراداتها، وخسارة أكثر من ٢٠٪ من إجمالي ناتجها المحلي. وأدى انخفاض مستويات الإنفاق في القطاعين العام والخاص إلى انخفاض حاد في نمو البلدان المصدرة للنفط، المتوقع أن يبلغ ٢٪ فقط في المتوسط في ٢٠١٥-٢٠١٦ مقارنة بمتوسط يزيد عن ٧٪ في العقد السابق.

التراجع

بعد زيادة مطردة في الاستثمار المباشر في إفريقيا منذ بداية هذا القرن، خفضت الشركات الصينية عدد المشروعات الجديدة بشكل حاد منذ عام ٢٠١٣.





انطلاقة النجاح

انطلاق صناعة السينما في
نيجيريا

الممثل النيجيري وولي أوجو والممثلة المغربية فاطيم العياشي أثناء تصوير فيلم «المدير التنفيذي» في لاغوس، نيجيريا.

ستيف أو مانوفيمي

أدرجتها

مجلة تايم في عام ٢٠١٣ في قائمة أكثر ١٠٠ شخصية مؤثرة، جنباً إلى جنب مع ميشيل أوباما وبيونسيه.

ولديها أكثر من مليون معجب على صفحتها على فيسبوك. وهي سفيرة برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة وناشطة في منظمة العفو الدولية. وهي بالتأكيد واحدة من أكثر الممثلين شعبية الذين لم يسمع عنهم أكبر عدد من الناس خارج إفريقيا.

التقي أو موتولا جالاد إكيندي، ملكة نوليوود، وهو الاسم الذي يطلق على صناعة السينما النيجيرية. فهي دليل حي على ديناميكية صناعة السينما في نيجيريا بأكثر من ٣٠٠ فيلم وملايين من نسخ الفيديو المباعة. وبعد عقود من النمو البطيء، فإن نوليوود، وهي واحدة من أكبر صناعات السينما في العالم من حيث عدد الأفلام المنتجة، تمثل قصة نجاح كبير.

وتبلغ قيمة الصناعة حالياً ٨٥٣,٩ مليار نيرة (٧,٢ مليار دولار)، أو ٤,٤٢٪ من إجمالي الناتج المحلي لنيجيريا. وتوظف هذه الصناعة أكثر من مليون شخص بشكل مباشر أو غير مباشر. وتوصف بأنها ثاني أكبر مصدر لفرص العمل في البلد بعد الزراعة. واستناداً إلى الكم الهائل من الأفلام المنتجة وجودتها، يرى المراقبون الاقتصاديون أن نوليوود إحدى البنود الرئيسية لتنويع الاقتصاد النيجيري. ووفقاً لروبرتس أوربا، الرئيس التنفيذي السابق لبنك التصدير والاستيراد النيجيري، وهو بنك إيمائي تمتلكه الحكومة الاتحادية، فإن نوليوود تولد ما لا يقل عن ٥٩٠ مليون دولار سنوياً. ولا يزال هذا الرقم صغيراً، بالنظر إلى حجم اقتصاد نيجيريا وعدد سكانها، ولكن هذه الصناعة تحدث فرقاً.

ووفقاً للممثل والمنتج تشارلز أرووم، يمكن للجميع رؤية تأثير نوليوود على نيجيريا. فيقول إنه «بخلاف أشياء أخرى، استحدثت نوليوود الآلاف من فرص العمل لكثير من النيجيريين. والصناعة مفتوحة لجميع الموهوبين من جميع مجالات صناعة السينما. وقد منعت وخفضت معدل الجريمة في البلد بشكل كبير، ووفرت طعاماً على المائدة للناس، وكان لها تأثير مضاعف هائل. فهي صناعة يمكن أن تكون مصدر الدخل الأول في البلد إذا ما توافرت لها بيئة مواتية. وقد حسنت أساليب حياة النيجيريين».

قصة نجاح إفريقية

يتابع أفلام نوليوود عدد كبير من الناس في إفريقيا والأفارقة المنتشرون حول العالم. واكتسبت هذه الأفلام شعبية أثناء الثورة الرقمية في أوائل تسعينات القرن الماضي، عندما حلت كاميرات الفيديو الرقمية محل كاميرات التسجيل على شرائط ٣٥ ملم وحلت النظم الرقمية محل الشريط السينمائي كأجهزة تسجيل. واستمرت نيجيريا في استخدام أشرطة وأجهزة الفيديو الرخيصة العاملة بنظام الفيديو المنزلي (في إتش إس)، والتي كانت متاحة بسهولة وبأسعار معقولة للمستهلكين، ولكن تطورت تكنولوجيا الأفلام في نهاية المطاف وبدأت الأفلام المسجلة على الأقراص متعددة الاستخدامات الرقمية (دي في دي) تولد طلباً كبيراً.

ويتكلف إنتاج الفيلم في نيجيريا ما بين ٢٥ ألف دولار و٧٠ ألف دولار في المتوسط. وتنتج الأفلام في غضون شهر وتحقق أرباحاً في غضون أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع من طرحها في الأسواق. وتفيد التقارير بأن الأفلام التي تصدر على الأقراص متعددة الاستخدامات



وأصبحت نيجيريا منخرطة بشكل كامل في إنتاج الأفلام في السبعينات، حين أنتج في البلد أول فيلم روائي أصلي بعنوان «حصاد كونغي»، عن قصة كتبها وول سوينكا الحائز على جائزة نوبل. ولكن أخرج هذا الفيلم مخرج أمريكي، وكان عدد كبير من أفراد الطاقم من الأجانب. وفيما بعد، اشترك عدد أكبر من الناس، مثل بالوغون وأوغبوما وليدي لابيديو، على سبيل المثال لا الحصر، في إنتاج الأفلام الأصلية. وبما أن لنيجيريا مثل هذا التاريخ الطويل في صناعة الأفلام، فإن كثير من الناس ينتقدون عدم أصالة مصطلح نوليوود، حيث إنه مجرد تقليد لتسميات أكبر صناعتين للسينما في العالم وهما هوليوود في الولايات المتحدة وبوليوود في الهند.

ولم تدرك أهمية نوليوود بالنسبة للاقتصاد النيجيري تماما إلا عندما أعيد تحديد قاعدة حساب إجمالي الناتج المحلي النيجيري في عام ٢٠١٤. واشتملت القطاعات التي ضمتها عملية إعادة تحديد أساس الحساب على الفنون والترفيه والاستجمام؛ والمؤسسات المالية وشركات التأمين؛ والعقارات والخدمات المهنية والعلمية والتقنية؛ والخدمات الإدارية وخدمات الدعم؛ والإدارة العامة والتعليم، والصحة البشرية، والخدمات الاجتماعية؛ والخدمات الأخرى — ولم تكن هذه القطاعات مدرجة من قبل في إجمالي الناتج المحلي على الإطلاق. ومن بين الشرائح التي أدرجت لأول مرة هناك نوليوود، وقطاع تكنولوجيا المعلومات، وصناعة الموسيقى، والمبيعات عبر الإنترنت، والاتصالات. ونتيجة لعملية إعادة تحديد قاعدة الحساب، قفز إجمالي الناتج المحلي النيجيري في عام ٢٠١٣ من تقدير أولي قدره ٢٨٥,٥ مليار دولار إلى ٥١٠ مليارات دولار.

الفرص المتاحة للنمو

من الواضح أن صناعة السينما في نوليوود ليست للترفيه فقط؛ ولكنها صناعة للمال أيضا. وقد أشير إلى انتشار التكنولوجيا الرقمية كمحرك للنمو في صناعة السينما، وتتواصل التكنولوجيا أداء هذا الدور مع استمرار زيادة الاستهلاك المحلي والأجنبي. كما تسهم زيادة إمكانية الوصول إلى الإنترنت، وزيادة استخدام الهواتف الذكية، وتحسن عرض النطاق الترددي في ازدهار الإنتاج.

ومن المرجح أن تولد زيادة الطلب على البرمجة فرصا جديدة لمحتوى المحتوى أيضا. ووفقا لتقرير شركة برايس ووترهاوس كوبرز، فإن إيرادات نيجيريا من قطاعي الترفيه ووسائل الإعلام يمكن أن يتضاعف من ٤ مليارات دولار في عام ٢٠١٣ ليصل إلى ٨,٥ مليار دولار تقريبا في عام ٢٠١٨، وستكون الإنترنت المحرك الرئيسي لذلك. ومن المتوقع أن يصل عدد المشتركين في خدمات الإنترنت المتنقل إلى ٥٠,٤ مليون نسمة في عام ٢٠١٨، مرتفعا من ٧,٧ مليون في عام ٢٠١٣، وفقا للتقرير. وبالإضافة إلى ذلك، يمثل تزايد عدد السكان الشباب في المنطقة وتطور الإنترنت إمكانيات ضخمة لهذه الصناعة.

وبالمثل، من المتوقع أن تصل نسبة اختراق التلفزيون المدفوع إلى ٢٤,٤٪ في عام ٢٠١٨، ومن المتوقع أن تزيد المنافسة بين مشغلي التلفزيون الأرضي الرقمي بعد انتقال نيجيريا إلى النظام الرقمي. ولكن هناك بعض الشك حول ما إذا كان البلد سيستطيع الوفاء بالموعد النهائي المقرر للانتقال إلى النظام الرقمي في يونيو ٢٠١٦ والمحدد بموجب اتفاق في عام ٢٠٠٦ أبرم بواسطة الاتحاد الدولي للاتصالات التابع للأمم المتحدة.

وتتيح منصات مثل iROKOTV في نيجيريا قنوات توزيع جديدة لأكثر من ألفي فيلم من أفلام نوليوود تنتج سنويا. وتدعي هذه الشركة التكنولوجية، التي تدفع للمنتجين من ١٠ آلاف دولار إلى ٢٥ ألف دولار تقريبا مقابل حق بث المحتوى الذي ينتجونه لفترة من الزمن، أنها أكبر موزع في العالم على الإنترنت للمحتوى الإفريقي، وتضم قائمتها ٥ آلاف من أفلام نوليوود.

الرقمية تباع بسهولة أكبر وتصل مبيعاتها إلى أكثر من ٢٠ ألف نسخة، وتزيد مبيعات الأفلام الأكثر نجاحا عن ٢٠٠ ألف نسخة.

ويرى الكاتب النيجيري باتريك إيبويو أن شعبية الأفلام النيجيرية لا ترجع إلى انخفاض تكلفة الوحدة فقط ولكنها ترجع أيضا إلى «المحتوى الأصلي للقضايا التي يهتم بها جمهور عريض». ويقول إنه من خلال مزيج من القصص الإفريقية والتكنولوجيا الغربية، «توثق هذه الأفلام وتعيد إنتاج الأحداث الاجتماعية والسياسية والثقافية». ويقول المدير العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة للترفيه والعلم والثقافة (اليونسكو)، كويشيرو ماتسورا، إن «إنتاج الأفلام

صناعة السينما في نوليوود ليست للترفيه فقط ولكنها صناعة للمال أيضا.

والفيديو من الأمثلة البارزة على كيف يمكن لصناعات ثقافية، بوصفها وسائل لنقل الهوية والقيم والمعاني، أن تفتح باب الحوار والتفاهم بين الشعوب، وكذلك أمام النمو الاقتصادي والتنمية».

وتشير الممثلة إيبويو نواغبو إلى أن نوليوود ألفت الأضواء على نيجيريا عن طريق وضعها على خريطة العالم. وتقول «هناك أسباب كثيرة لنجاح هذه الصناعة في إفريقيا، ولكن أهمها هو القبول والاعتراف. فقد حظت نوليوود بالقبول. وهي بالتأكيد صناعة يمكن الاعتماد عليها. فقد استطعنا أن نحكي قصصنا بطريقتنا الإفريقية، ويرى الأفرقة أنها ذات صلة بهم».

وترى ليليان - أماه أوكو، وهي ممثلة ومنتجة وكاتبة سيناريو، أن نجاح نوليوود في إفريقيا يرجع إلى تصويرها لأفرقة يسردون قصصا إفريقية بطريقتهم الخاصة، وفي كثير من الأحيان بلغاتهم. وتقول «إن التشوق للإنتاج المحلي فتح الطريق أمام تلفزيون الدفع لكل مشاهدة في القارة، مما ساعد بدوره على توفير بعض التمويل للمنتجين، إما عن طريق شراء المحتوى الذي ينتجونه أو التعاقد على الإنتاج. كما أن انتشار استخدام الإنترنت في القارة ساعد بشكل بسيط في حل مشاكل التوزيع، حيث أصبح المحتوى متاحا الآن على الإنترنت».

التاريخ الطويل

على الرغم من أن إنتاج الأفلام شهد صعودا منذ الستينات، فقد حققت صناعة الفيديو المنزلي في نيجيريا، نوليوود، قفزة كبيرة في عام ١٩٩٢ بعد أن طُرح في الأسواق الفيلم المثير المعنون «العيش في عبودية». ويحكي هذا الفيلم، الذي كتب قصته كينيث إينبوي وأوكيشوكو أوغونجوفور، قصة رجل أعمال قتل زوجته في طقوس التضحية الإنسانية مما جعله غنيا بين عشية وضحاها ولكن طارده بعد ذلك شبح زوجته. وأصبح الفيلم على الفور أول فيلم نيجيري يحقق مبيعات ضخمة. ومنذ ذلك الحين، حققت آلاف من الأفلام نجاحا مماثلا.

وأعاد طرح فيلم «العيش في عبودية» إحياء صناعة الفيديو المنزلية، التي كانت قد بدأت قبل ذلك بعقود. وفي الواقع، جاءت تجربة إينبوي بعد سنوات من العمل الشاق من قبل صناعات السينما الرواد مثل هوبير أوغندي، وجاب أدو، وأولا بالوغون، ومرزيس أولاليل (بابا سال)، وادي أوغبوما. وتعتبر الصناعة هؤلاء المهنيين الجيل الأول من صناعات الأفلام النيجيريين.



فتاة تتفحص الأقراص متعددة الاستخدامات الرقمية في سوق للأفلام النيجيرية في لاغو، نيجيريا.

إلى أنه مقابل كل نسخة مباعة بشكل شرعي، هناك تسع نسخ أخرى مقرصنة يتم تداولها. وهذا يعني تحقيق دخل قليل أو عدم تحقيق أي دخل لصانعي الأفلام ويعني عمليا عدم وجود إيرادات للحكومة. وتستهلك أفلام نوليوود بشكل متزايد خارج نيجيريا. وعدد تجار التجزئة الذين يبيعون هذه الأفلام قليل وفي مناطق متباعدة في معظم المدن. وعلى الرغم من نجاح الأفلام، فإن دخل ممثلي نوليوود منخفض. وحتى أشهر الممثلين لا يحصلون إلا على ما بين ألف دولار و٣ آلاف دولار عن الفيلم. ولا يحصل على دخل أكبر إلا عدد قليل منهم. ويبدو من المرجح أن التحميل غير المشروع للأقراص متعددة الاستخدامات الرقمية المهربة سوف يستمر في تفويض الإيرادات.

وتتخذ الدولة خطوات لتعزيز حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك عن طريق صندوق حكومي بقيمة ٩,٨٥ مليون دولار لتحسين شبكة توزيع المحتوى في نيجيريا. وبالتالي يرى العديد من المحللين أن التعاون القائم بين البنك الدولي ومجلس ترويج الصادرات النيجيرية ولجنة حقوق التأليف والنشر النيجيرية والمجلس الوطني للرقابة على الأفلام والفيديو أمر ضروري وعاجل.

ومع مرور الوقت، سيكون على نوليوود أن تتخلى عن نماذج التسعير والإمداد الحالية التي خدمت الصناعة بشكل جيد للغاية وأن تتحول نحو المعايير الأكثر قبولا عالميا. وقد بدأت الصناعة بالفعل في رفع معاييرها بحيث تتطابق مع معايير صناعات السينما في البلدان الأخرى. وبدأت تظهر على الساحة مجموعة جديدة من الممثلين المحترفين، ومن بينهم جينيفيف إناجي، ورمزي نوح، وكونلي أفولايان، وديزمووند إليوت.

وتستعد نوليوود وملكتها أوموتولا التي تصدرت مؤخرا قائمة الممثلين الأعلى دخلا حيث تحصل على ٣٢ ألف دولار عن الفيلم للفرص الجديدة وتحقيق أرقام قياسية جديدة. ■

ستيف أومانوفيمي صحفي في مجال الأعمال مقره لاغوس.

ومع نزوح نوليوود، من المتوقع أن تتغير توقعات المستهلكين، وقد تكون هناك حاجة إلى مراجعة الممارسات الحالية وأساليب التسعير والتسليم. ومع ظهور تكنولوجيات بديلة لتوزيع الأفلام، مثل تلك التي توفرها خدمات مثل آبل ستور ونتفليكس (Apple Store وNetflix)، سوف يطلب المستهلكون المزيد.

وستظل الحاجة إلى المحتوى المحلي بالغة الأهمية لتطوير هذه الصناعة. ويرى تشارلز إيغوي، المخرج والمدير التنفيذي لشركة الإنتاج «نوليوود العالمية»، أن المحتوى يتحول بسرعة إلى محتوى رقمي، وهناك زيادة هائلة في محتوى الأفلام في جميع الأشكال. ويضيف «سيكون على شركات الاتصالات الكبرى تحسين أساليب تسليم المحتوى ... وبناء القدرة التي تجعل المحتوى ضروريا إذا أردنا أن نبقى في هذا الحيز».

التعامل مع القرصنة

غير أن شعبية نوليوود تعني أيضا مشاكل قرصنة خطيرة. واستنادا إلى بيانات صادرة عن البنك الدولي، تشير تقديرات TRUEAfrica.co

Dismal science?

IMF



Listen to our podcast interviews with top economic experts and decide: www.imf.org/podcasts

النزول من القمة

روبرت غوردون

هل تدخل الولايات المتحدة الآن في فترة استمرار النمو الاقتصادي المنخفض؟

أكثر أهمية من بعضها الآخر. وجاء القرن الثوري بعد الحرب الأهلية في الولايات المتحدة نتيجة ظهور مجموعة متميزة من «الاختراعات العظيمة»، في أواخر القرن التاسع عشر، أهمها الكهرباء ومحرك الاحتراق الداخلي. وجاءت الثورة الصناعية الأولى، بين ١٧٧٠ و١٨٣٠، لتشهد ظهور المحرك البخاري والسكك الحديدية والبواخر وآلات غزل ونسج القطن. وكانت أهم الثورات الصناعية هي الثانية، حينما تركزت الاختراعات في الفترة بين ١٨٧٠ و١٩٤٠، ولم تقتصر على الكهرباء ومحرك الاحتراق الداخلي

الذهول سينتاب الأسرة الأمريكية العادية التي كانت تعيش عام ١٨٧٠ إذا رأت مستويات معيشة أحفادها في عام ١٩٧٠، بدءاً من الإضاءة الكهربائية وحتى العيش بصحة أفضل والتمتع بأعمار أطول. فقد تغير مستوى معيشة الأسرة الأمريكية بصورة جذرية في غضون ما لا يزيد على قرن واحد من أوضاع بدائية في عام ١٨٧٠ إلى هذا العالم الحديث اليوم. ويعود هذا التحسن الجارف بدرجة كبيرة إلى التغييرات التكنولوجية التي قد لا يوجد أبداً ما يضاهي تأثيرها الواسع على النمو والإنتاجية والرخاء.

ويعرض كتابي الذي نُشر مؤخراً بعنوان «سعود وهبوط النمو الاقتصادي الأمريكي» (The Rise and Fall of American Growth) سرداً تفصيلياً لهذه التغييرات، ويفحص مصادرها، وينظر في أسباب نمو الإنتاجية بسرعة قبل عام ١٩٧٠ ثم نموها بوتيرة أبطأ بكثير منذ ذلك الوقت. ويتنبأ كذلك بضعف نمو الإنتاجية وتراجع دخل الفرد في الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٤٠.

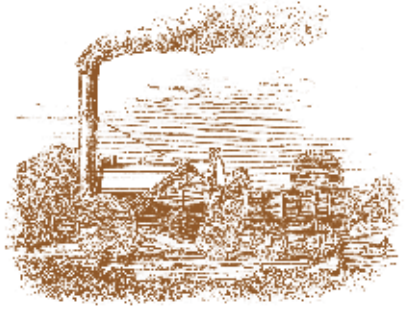
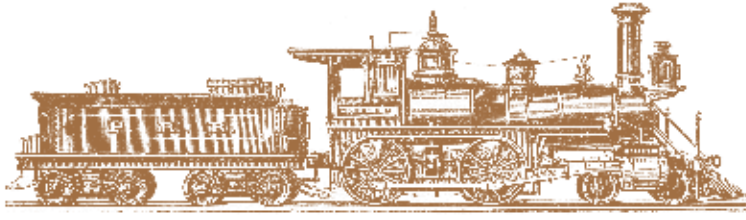
القرن المميز

شهدت المائة عام التي أعقبت عام ١٨٧٠ ثورة اقتصادية حررت الأسر من وطأة الكدح اليومي المتواصل في العمل اليدوي الشاق، ومن عناء العمل المنزلي والعيش في ظلام وعزلة والموت في سن مبكر. ففي غضون قرن واحد تغيرت الحياة اليومية بصورة أبعد من الخيال. فقد استبدلت الأعمال اليدوية في الهواء الطلق بالعمل في بيئة مكيّفة الهواء، وأخذت الأعمال المنزلية تعتمد بشكل متزايد على الأدوات الكهربائية، وحل النور مكان الظلمة، ولم تُستبدل العزلة بالسفر وحسب، وإنما كذلك بالصور الملونة عبر جهاز التلفاز الذي نقل العالم إلى غرفة المعيشة. والأهم من ذلك، أصبح العمر المتوقع للمولود الجديد هو ٧٢ عاماً بعد أن كان ٤٥ عاماً. وكانت الثورة الاقتصادية من ١٨٧٠ إلى ١٩٧٠ متميزة في تاريخ البشرية.

وأساس التحليل في هذا الكتاب هو أن النمو الاقتصادي ليس عملية مطردة تحقق التقدم الاقتصادي بوتيرة مستوية ومنتظمة. وإنما يحدث التقدم بوتيرة أسرع بكثير في بعض الحقب عن غيرها. فلم يكن هناك أي نمو اقتصادي تقريباً على مدى آلاف السنين حتى عام ١٧٧٠، واقتصر الأمر على النمو البطيء خلال القرن الذي شهد التحول قبل عام ١٨٧٠، والنمو السريع بصورة ملموسة خلال القرن الذي انتهى في ١٩٧٠. وتحقق النمو بوتيرة أبطأ منذ ذلك الوقت لأن بعض الاختراعات



عمال يضعون اللمسات الأخيرة على سيارة فورد من طراز ١٩٤٩.



العمالة بوتيرة أسرع في الفترة بين ١٩٢٠ و ١٩٧٠ يرجع بأكمله إلى زيادة سرعة الابتكار والتغير التكنولوجي. ووصل هامش تقدم نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الفترة من ١٩٢٠-١٩٧٠ إلى حوالي ثلاثة أضعاف معدل النمو في الفترتين الأخريين.

فهل يمكن أن نصدق وجود هذا الاختلاف الشديد في معدلات نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج؟ يدور أحد الموضوعات الرئيسية التي يتناولها كتابي حول إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، كبسط للناتج في الساعة، الذي يبخص قيمة تحسن مستوى المعيشة كثيرا، وخاصة في الولايات المتحدة خلال القرن المتميز بين ١٨٧٠-١٩٧٠. فأولا، تغفل التغييرات في إجمالي الناتج المحلي الكثير من أبعاد تحسن نوعية الحياة التي تهم الناس. وثانيا، فإن مؤشرات الأسعار المستخدمة لتحويل الإنفاق بالدولار على أساس السعر الجاري إلى دولارات «حقيقية» ثابتة معدلة حسب التضخم تغالي في قيمة الارتفاع في الأسعار. ويبدو أن أوجه التحسن في مستويات المعيشة التي تغفلها بيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي كانت أهم قبل عام ١٩٧٠ مما كانت عليه بعده. ومن أبرزها قيمة المياه الجارية النظيفة، والتخلص من النفايات، والمراحيض الداخلية، ناهيك عن انخفاض معدل وفيات الرضع من ٢٢٪ في ١٨٩٠ إلى أقل من ١٪ بعد عام ١٩٥٠. ويؤدي السماح صراحة بانخفاض معدل وفيات الرضع إلى حدوث زيادات كبيرة في أعلى درجات نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الفترة من ١٩٢٩-١٩٥٠، كما في حالة السماح بزيادة أوقات الترفيه المصاحبة لانخفاض عدد ساعات العمل.

وبعد عام ١٩٧٠، ظل معدل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أقل من قيمة التقدم، ولكن مدى الخطأ في القياس تراجع التوازي مع ضيق نطاق الابتكار. وتحسن قياس التغير في الأسعار، مع استحداث مؤشرات الأسعار التي تعدل حسب التغييرات النوعية في معدات تكنولوجيا المعلومات. فضلا على ذلك، فعلى النقيض من الحقبة السابقة على ١٩٣٦، حيث لم يكن هناك حينئذ مؤشر لأسعار المستهلكين للسيارات، كانت التغييرات في نوعية السيارات الجديدة

وحسب، وإنما شملت كذلك معدات الاتصالات والترفيه مثل الهاتف والراديو والصورة المتحركة، وكذلك الكيماويات والبلاستيك والمضادات الحيوية وأدوات الطب الحديث. وتبرز أهمية الثورة الصناعية الثانية كذلك من التحسن الجذري في ظروف العمل في الوظائف والبيوت. وتتضمن الثورة الصناعية الثالثة الاختراعات الرقمية منذ عام ١٩٦٠، بما فيها أجهزة الحاسب المركزية وأجهزة الحاسب الشخصية وشبكة الإنترنت والهواتف المحمولة.

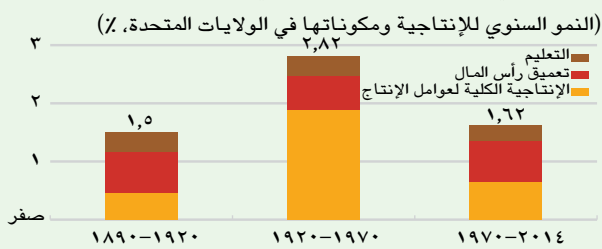
وفي ظل الثورة الصناعية الثالثة، جاء النمو الاقتصادي منذ عام ١٩٧٠ مبهرا ومخيبا للأمال في آن واحد. ويحل لغز هذا التناقض الواضح عندما ندرك أن أوجه التقدم منذ عام ١٩٧٠ كانت موجهة في الغالب نحو نطاق ضيق للنشاط البشري ينطوي على الترفيه والاتصالات وجمع المعلومات ومعالجتها. فتطورت تكنولوجيا معالجة المعلومات، من جهاز الحاسب المركزي إلى أجهزة الحاسب الآلي الشخصية المربوطة من خلال الشبكة، ومحركات البحث، والتجارة الإلكترونية. وتقدمت الاتصالات من الاعتماد على خطوط الهواتف الأرضية إلى هواتف محمولة أصغر فأصغر. ولكن فيما يتعلق ببقية الأمور المهمة للبشرية — كالمأكل والملبس والمأوى والانتقال والصحة وظروف العمل داخل البيت وخارجه — فقد كان نموها بطيئا من الناحيتين النوعية والكمية بعد عام ١٩٧٠.

وعندما نفكر في التقدم الاقتصادي في الولايات المتحدة مستقبلا، يجب أن ننظر فيما هو أبعد من وتيرة الابتكار لتضمين التأثيرات المعاكسة التي تهب بقوة الرياح العاتية لتبطئ وتيرة التقدم. وأبرزها عدم المساواة المتزايدة الذي ظل منذ أواخر سبعينات القرن العشرين يوجه بصورة مطردة حصة متزايدة من ثمار النمو في الولايات المتحدة لأولئك القابعين في قمة توزيع الدخل. ومن التأثيرات المعاكسة الأخرى تباطؤ معدل التقدم نحو التحصيل الدراسي، واستنزاف منافع النمو الاقتصادي بسبب تقدم السكان في العمر وتقاعد جيل طفرة المواليد، والتحدي المالي النابع من نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي مع اقتراب برامج الدخل والرعاية الصحية لكبار السن، كالضمان الاجتماعي والتأمين الصحي (Medicare)، من الإعسار.

الرسم البياني ١

مصادر خارجية للإنتاجية

تعود سرعة نمو إنتاجية العمالة من ١٩٢٠ إلى ١٩٧٠ مقارنة بالفترات السابقة واللاحقة في الأساس إلى الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، التي تمثل الابتكار والتغير التقني.

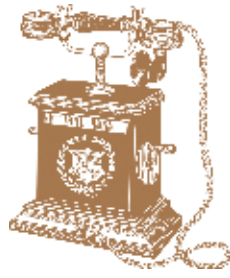


المصدر: دراسة Gordon (2016).

ملحوظة: تعميق رأس المال هو المساهمة في نمو إنتاجية العمالة من زيادة رأس المال عن كل ساعة عمل. والإنتاجية هي الناتج في ساعة العمل. والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج هي الجزء من الناتج وليس نتيجة المدخلات (رأس المال والعمالة).

الصواب والخطأ في قياس التقدم

يتضح تقلص تأثير الابتكار، نتيجة لضيق نطاق الاختراعات فيما بعد ١٩٧٠، عند مقارنة معدلات نمو إنتاجية العمالة والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج عبر حقبات مختارة على مدار ١٢٥ عاما الماضية. فكان معدل نمو إنتاجية العمالة (الناتج في الساعة) يبلغ ٢,٨٢٪ في السنة خلال الفترة من ١٩٢٠-١٩٧٠، أي أسرع بمقدار يزيد على نقطة مئوية كاملة مما كان عليه في الفترة ١٨٩٠-١٩٢٠ أو في الفترة الممتدة من ١٩٧٠ إلى ٢٠١٤. وينقسم كل عمود من الأعمدة الرأسية في الرسم البياني ١ إلى ثلاثة أجزاء لتقسيم مساهمة ارتفاع مستوى التحصيل الدراسي في نمو الإنتاجية، والارتفاع المطرد في مدخلات رأس المال عن كل ساعة عمل — وعادة ما يطلق عليه التعميق الرأسمالي — وما يتبقى بعد طرح مساهمات التعليم والتعميق الرأسمالي، والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، هو أفضل مقياس بديل متوافر لتأثير الابتكار والتغير التكنولوجي الأساسي على النمو الاقتصادي. وتساوت تقريبا مساهمات التعليم والتعميق المالي في كل فترة من الفترات الثلاث، وبالتالي كان نمو إنتاجية



إلى ٢٠٠١. وأنشئ فيسبوك في ٢٠٠٤. فهل ستكون الابتكارات المستقبلية قوية وواسعة الانتشار بالقدر الكافي لتكرار مرحلة انتعاش نمو الإنتاجية القصيرة التي امتدت بين ١٩٩٦ و٢٠٠٤؛ إن إلقاء نظرة على كثير من القطاعات الاقتصادية المهمة التي شهدت هذا الانتعاش يدل على أن الجواب هو «من غير المحتمل».

السكون في المكاتب: غيرت الثورة الرقمية التي قامت في الفترة من ١٩٧٠-٢٠٠٠ طريقة العمل في المكاتب تماما. ففي عام ١٩٧٠، كان اختراع الآلة الحاسبة الإلكترونية قد ظهر لتوه، ولكن جهاز الكمبيوتر كان لا يزال اختراعا مستقبليا. وكان العمل في المكاتب يتطلب عددا لا حصر له من الكتبة لتشغيل لوحات مفاتيح الآلات الكاتبة الكهربائية التي لم يكن في استطاعتها تحميل المحتويات من بقية أنحاء العالم. وكان اختراع الآلات الكاتبة المزودة بذاكرة قد ظهر لتوه، وبالتالي كانت عمليات إعادة الطباعة لا تزال مستمرة. ولكن بحلول عام ٢٠٠٠، أصبح كل مكتب مزودا بأجهزة حاسب آلي شخصية مربوطة إلكترونيا ليس في استطاعتها أن تؤدي مهمة معالجة الكلمات وحسب، ولكن كان بإمكانها أيضا تحميل أنواع مختلفة ومتعددة من المحتويات وأداء أي عملية حسابية بسرعة البرق. وبحلول عام ٢٠٠٥ بدأ استخدام الشاشات المسطحة ليكمل عملية التحول إلى المكتب الحديث. ولكن توقف التقدم عند هذه المرحلة. فالمعدات المستخدمة في عمل المكاتب وإنتاجية موظفي المكاتب تشبه إلى حد بعيد المكاتب منذ عقد مضى.

السكون في تجارة التجزئة: منذ تطور محلات تجارة التجزئة الكبرى في الثمانينات والتسعينات وتحول مرمرات الدفع إلى مساحات ضوئية تقرأ الخطوط العمودية (باركود)، لم يتغير قطاع تجارة التجزئة إلا قليلا. وتغيرت أساليب الدفع تدريجيا من الدفع نقدا وباستخدام الشيكات إلى بطاقات الائتمان وبطاقات السحب المباشر. وخلال السنوات الأولى من ظهور بطاقات الائتمان في التسعينات والثمانينات، كان على موظفي الدفع إجراء مكالمات هاتفية للحصول على تفويض، تتولى إنهاء المعاملة بعدها الأجهزة الآلية التي طلبت هذا الرقم للحصول على التفويض. والآن أصبح التفويض يصل في غضون ثوان. فجاء أصحاب محلات تجارة التجزئة الكبرى ومعهم جوانب أخرى كثيرة مختلفة لثورة الإنتاجية. لقد أحدثوا تحولا في سلاسل العرض والتوزيع بالجملة وإدارة المخزون والتسعير واختيار المنتج. لكن مرحلة التحول المعزز للإنتاجية من الأسلوب التقليدي للبيع بالتجزئة على نطاق ضيق قد انتهت إلى حد بعيد. وبرغم أن التجارة الإلكترونية ترفع الإنتاجية، فلا تزال حصتها لا تتجاوز ٦٪ من مجموع تجارة التجزئة (دراسة Hortaçsu and Syverson, 2015). وسيكون من الصعب على مدى عدة عقود قادمة تحقيق إنجازات تفوق مكاسب الإنتاجية وهي من أكبر إنجازات الثورة الصناعية الثالثة.

السكون في قطاع التمويل والمصارف: أدت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تغيير قطاع التمويل والصيرفة من أبعاد كثيرة - من جهاز الصراف الآلي البسيط القابع عند ناصية أحد الشوارع إلى تطوير التداول السريع في أسواق الأوراق المالية. لكن جهاز الصراف الآلي و«أيام تداول المليار سهم» كلاهما ظهر في الثمانينات والتسعينات. ولم يحدث تغيير يذكر منذ ذلك الوقت. وبرغم انتشار أجهزة الصراف الآلي في كل مكان، لا يزال الجهاز المصرفي في الولايات المتحدة يضم ٩٧ ألف فرع من فروع البنوك، كثير منها خال معظم الوقت.

تُقاس بدقة باستخدام مؤشر أسعار المستهلكين خلال السنوات اللاحقة للحرب، بما فيها قيمة أدوات مكافحة التلوث التي تصرح بها الحكومات.

الثورة الصناعية الثالثة

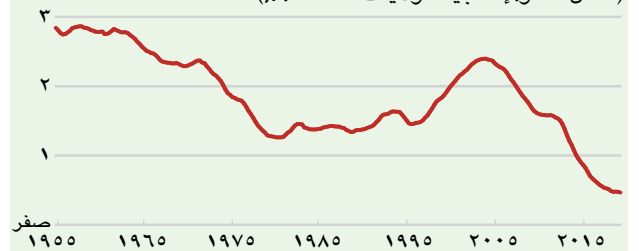
حتى نفهم أسباب بطء النمو اليوم، علينا أن ننظر في تراجع معدل نمو إنتاجية العمالة منذ عام ١٩٥٥ عندما يُستخدم ما يطلق عليه مرشح كالمان في تمهيد البيانات وحذف أي علاقة ارتباط مع تحركات معدل البطالة صعودا وهبوطا على امتداد الدورة الاقتصادية (راجع الرسم البياني ٢). ويتبين من خلاله مواصلة مسيرة نمو إنتاجية العمالة بعد عام ١٩٥٥ مروراً بأربع مراحل. وكانت وتيرته أسرع في الخمسينات والستينات، ثم أبطأ من السبعينات وحتى عام ١٩٩٥، ثم أصبحت سريعة مرة أخرى في مرحلة انتعاش مؤقتة من ١٩٩٥ حتى ٢٠٠٤. ثم حدث تباطؤ حاد منذ ذلك الوقت. ولم يكد المعدل الفعلي لنمو الإنتاجية على مدى الست سنوات المنتهية في ٢٠١٥ يتجاوز ٠,٥٪ في السنة. فلماذا تبعد انتعاش الإنتاجية الذي بدأ في أواخر التسعينات بهذه السرعة؟

لقد حققت غالبية قطاعات الاقتصاد منفعة واحدة لا تتكرر من ثورة الإنترنت والمواقع الإلكترونية، لكن أساليب الإنتاج لم تتغير إلا قليلا منذ ذلك الوقت. وتتضمن هذه القطاعات الرئيسية الزراعة والتعدين والإنشاء وتجارة التجزئة والنقل والتمويل والتأمين والعقارات، والخدمات المهنية وخدمات الأعمال، وخدمات التعليم والصحة، والفنون والترفيه، والإسكان والتغذية، والحكومة. ففي كل قطاع من هذه القطاعات استبدلت إجراءات العمل المعتمدة على المعاملات الورقية التقليدية منذ السبعينات بالمعاملات الرقمية بحلول عام ٢٠٠٥، وانتشرت الشاشات المسطحة في كل مكان. وأصبحت الثورات في الحياة اليومية ممكنة من خلال التجارة الإلكترونية بينما أصبحت محركات البحث راسخة بالفعل - فيعود أمازون إلى عام ١٩٩٤، وغوغل إلى ١٩٩٨، ويكيبيديا وأي تونز

تباطؤ النشاط

كان نمو إنتاجية العمالة سريعا في الخمسينات والستينات، وأبطأ من وتيرته من السبعينات حتى عام ١٩٩٥، ثم أصبح سريعا مرة أخرى حتى ٢٠٠٤ وأخذ يتباطأ بشكل كبير منذ ذلك الوقت.

(معدل النمو، إنتاجية الولايات المتحدة، %)



المصدر: دراسة Gordon (2016). ملحوظة: طُبِّق مرشح كالمان لضمان سلاسة البيانات وإزالة أي علاقة ارتباط بحركات الصعود والهبوط في معدل البطالة على امتداد الدورة الاقتصادية. والإنتاجية هي الناتج للعامل.

في مجموع توظيف العمالة بنحو النصف من ١٩,٢٪ في ١٩٨٢ إلى ١٠,٧٪ في ٢٠١١. وكان هذا التراجع منتشرًا على مستوى قطاعي تجارة التجزئة والخدمات، وبعد عام ٢٠٠٠ تراجع كثيرًا عدد الشركات المبتدئة والشركات الصغيرة سريعة النمو في قطاع التكنولوجيا العالية (دراسة Davis and Haltiwanger, 2014). تراجع صافي الاستثمار: كان سلوك صافي الاستثمار هو أحد العناصر الرئيسية وراء تباطؤ النمو الاقتصادي. وكانت حصة الاستثمار الصافي الحقيقي في رصيد رأس المال تبلغ في المتوسط

جهاز الصراف الآلي و«أيام تداول المليار سهم» كلاهما ظهر في الثمانينات والتسعينات.

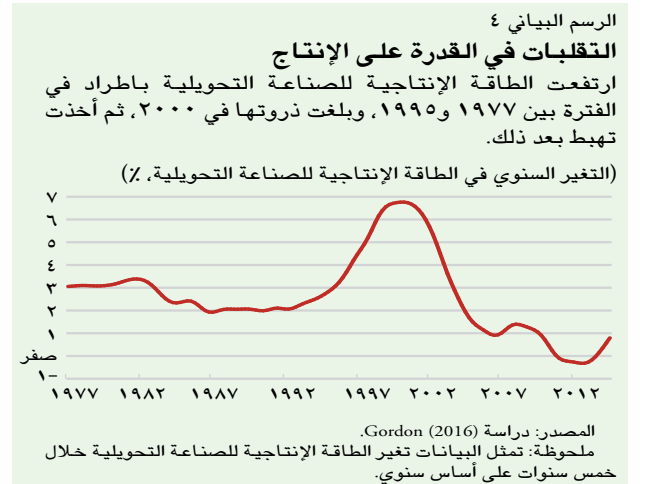
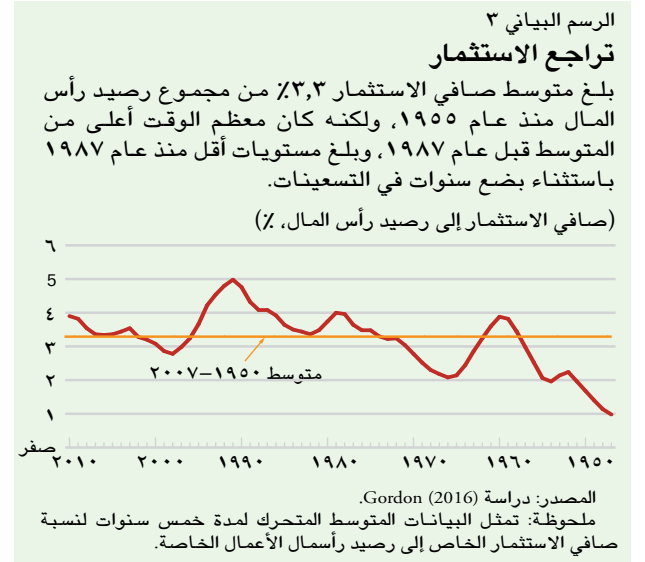
٣,٣٪ على امتداد الفترة من ١٩٥٠-٢٠٠٧. ولكن في معظم الأوقات كانت القيم الفعلية أعلى من هذا المتوسط قبل عام ١٩٨٧، لكنها ظلت معظم الوقت ولبضع سنوات في أواخر التسعينات أقل من المتوسط بدءًا من عام ١٩٨٧ (راجع الرسم البياني ٣). ويقول بعض المعلقين إن تراجع صافي الاستثمار هو السبب في تباطؤ الإنتاجية، ولكن هناك أيضًا عامل السببية العكسية: أي أن التراجع في الاستثمار هو نتيجة لزوال تأثير الابتكارات. فالشركات لديها وفرة في النقدية التي يمكن استثمارها، لكنها تفضل إعادة شراء الأسهم بدلًا من ذلك. تراجع نمو الطاقة الإنتاجية للصناعة التحويلية: مثلما يتبين أعلاه، كان الانتعاش في نمو الإنتاجية في الفترة بين ١٩٩٥ و٢٠٠٤ مسألة نادرة في حقبة ما بعد ١٩٧٠. وبالمثل، تنطبق هذه الندرة كذلك على صعود النمو المؤقت في الطاقة الإنتاجية لقطاع الصناعة التحويلية (راجع الرسم البياني ٤). فتراجح معدل نمو الطاقة الإنتاجية في المتوسط بين ٢٪ و٣٪ من ١٩٧٧ حتى ١٩٩٥، وبلغ في ذروته ٦,٨٪ عام ٢٠٠٠، ثم هبط في معظم السنوات بعد ٢٠٠٧ إلى أقل من ١٪. واقترن معظم نمو الطاقة الإنتاجية في أواخر التسعينات بانتعاش الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، ولكن استيراد معظم معدات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات كان قد تم منذ عام ٢٠١١.

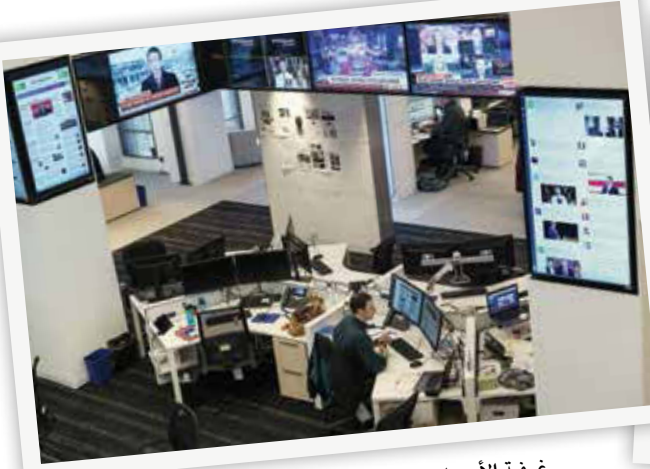
تقييم المستقبل

إن نقطة الانطلاق للتنبؤ بنمو الإنتاجية ومستوى المعيشة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٤٠ هي تقسيم الفترة الزمنية منذ عام ١٩٧٠ إلى ثلاث فترات — من ١٩٧٠-١٩٩٤ ومن ١٩٩٤-٢٠٠٤ ومن ٢٠٠٤-٢٠١٥. ومثلما رأينا، فمن غير المرجح أن تتكرر الفترة غير القياسية من ١٩٩٤-٢٠٠٤، عندما كان الناتج للساعة ينمو بمعدل ٢,٢٦٪ في السنة. وأثناء هذه الفترة، بدأ تحول حاد نحو صعود الإنتاجية مقترنًا بالثورة الرقمية التي استعاضت عن الورق، وفهارس البطاقات، وخزانات الملفات، ومشغلي آلات الطباعة من نوع «لينوتايب» لتجميع الحروف، بالبرمجيات الفردية أو على شبكة الإنترنت، والفهارس الإلكترونية والشاشات المسطحة. ونظرًا لأن هذا العقد ليس أساسًا لنمو الإنتاجية المحتمل في المستقبل، فالنقطة المرجعية الأساسية هي متوسط معدل النمو الذي تحقق في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٤ ومن ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٥، أو ١,٣٨٪ في السنة. وعندما نطرح ٠,١٨ نقطة مئوية لتعكس بطء التقدم في التحصيل الدراسي، يصبح معدل نمو إنتاجية العمالة المتوقع في الفترة من ٢٠١٥-٢٠٤٠ هو ١,٢٠٪ (راجع الرسم البياني ٥). ويضاهي هذا المعدل نسبة بلغت ٢,٢٦٪ في السنة من ١٩٢٠ إلى ٢٠١٤.

السكون في قطاع الإلكترونيات الاستهلاكية: تحول التلفاز إلى الصورة الملونة في الفترة بين ١٩٦٥ و١٩٧٢. وازدادت أنواعه المختلفة مع ظهور التلفاز باشتراك خاص في السبعينات والثمانينات، وتحسنت جودة الصورة مع ظهور الإشارات وأجهزة الاستقبال فائقة الوضوح. وكثرت النواعيات المختلفة عندما ظهر «بلوكباستر» و«نتفليكس» وأتاحا إمكانية تأجير مجموعة متنوعة يكاد يكون لا حصر لها من شرائط الأفلام السينمائية «دي في دي». والآن أصبح بث الأفلام السينمائية أمرًا شائعًا. علاوة على ذلك، أتاحت في البيوت الآن إمكانات الاطلاع على المعلومات والتمتع بوسائل الترفيه وإجراء معاملات التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت، التي دخلت المكاتب قبل ذلك ببضع أعوام. لكن الهواتف الذكية والألواح الإلكترونية ملأت السوق المتاحة إلى حد التشبع، ولم يعد تحقيق مزيد من التقدم في الإلكترونيات الاستهلاكية له نفس الوقع في الإبهار.

تراجع ديناميكية الأعمال: استخدمت البحوث مؤخرًا كلمة «ديناميكية» لوصف عملية التدمير الخلاق التي أصبحت في ظلها الشركات المبتدئة والصغيرة هي مصدر مكاسب الإنتاجية من خلال إدخال وسائل تكنولوجية وأساليب وفق أفضل الممارسات وتحويل الموارد بعيدًا عن الشركات القديمة منخفضة الإنتاجية. وتراجعت حصة مساهمة الشركات التي لا تزيد أعمارها على خمس سنوات





غرفة الأخبار في المبنى الجديد لجريدة «واشنطن بوست» في العاصمة واشنطن، الولايات المتحدة، ٢٠١٦



موظفون يقومون بالأعمال الورقية في بيت السمسة لشركات «ميريل لينش» و«بيرس» و«فينير أند سميث»، في مدينة نيويورك، الولايات المتحدة ١٩٦٥.

وبينما بدت التنبؤات متشائمة، إلا أنها لا تنذر بانتهاء الابتكار والتغير التقني. وعلى العكس من ذلك، فإن التنبؤ بنمو الإنتاجية بنسبة ١,٢٠٪، مشابه تماما لما تحقق في الفترة من ١٩٧٠-١٩٩٤ و ٢٠٠٤-٢٠١٥. وينطوي معدل النمو المركب البالغ ١,٢٪ على مستوى إنتاجية عوامل الإنتاج في عام ٢٠٤٠ الذي سيكون أعلى بنسبة ٣٥٪ مما كان عليه في ٢٠١٥، وسوف يتحقق بمزيد من الابتكارات في أجهزة الروبوت، والذكاء الاصطناعي والبيانات الكبيرة، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والحافلات بدون سائق. ولكن بينما يستمر الابتكار، سيكون متوسط معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد أقل من نمو الإنتاجية بسبب تقدم السكان في العمر وتزايد عدم المساواة. ومن شأن سياسة الحكومة أن تؤثر على هذه المعوقات أمام متوسط نمو الدخل. وأفضل تعويض عن تقاعد جيل طفرة المواليد هو هجرة أعداد متزايدة من السكان لتخفيض متوسط العمر الافتراضي وزيادة نسبة السكان في سن العمل. ومن شأن زيادة عدد السكان العاملين أن تؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية وأن تقف في مواجهة ارتفاع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في المستقبل نتيجة لتقدم السكان في العمر. وفيما يخص عدم المساواة، فليس في وسع الحكومات أن تمنع المديرين التنفيذيين الناجحين ونجوم الترفيه ورواد العمل الحر من كسب دخل مرتفع، ولكنها يمكن أن تستخدم الضرائب التصاعديّة كوسيلة لإعادة توزيع الدخل وتحقيق مزيد من المساواة في الدخل بعد خصم الضرائب. ■

روبرت غوردون هو أستاذ كرسي ستانلي هاريس في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة نورث وسترن

المراجع:

Davis, Stephen J., and John Haltiwanger, 2014, "Labor Market Fluidity and Economic Performance," NBER Working Paper 20479 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

Gordon, Robert J., 2016, The Rise and Fall of American Growth: The U.S. Standard of Living since the Civil War (Princeton, New Jersey: Princeton University Press).

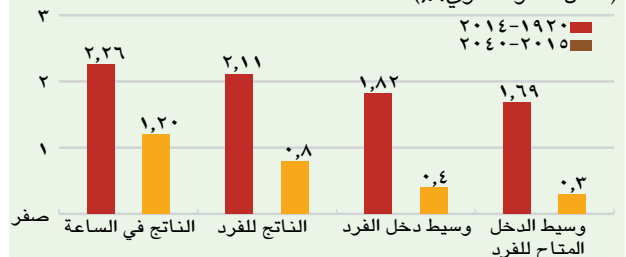
Hortaçsu, Ali, and Chad Syverson, 2015, "The Ongoing Evolution of US Retail: A Format Tug-of-War," NBER Working Paper 21464 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

ولتحويل النمو المتوقع للناتج في الساعة إلى الناتج للفرد، تُخصم ٠,٤ نقطة مئوية سنويا، وذلك في الأساس لمراعاة تقاعد جيل طفرة المواليد. والنتيجة هي التنبؤ بالناتج للفرد في الفترة من ٢٠١٥-٢٠٤٠ الذي سيصل إلى ٠,٨٠٪ في السنة، الأمر الذي يتناقض مع المعدل التاريخي الذي يبلغ ٢,١١٪ في السنة. وللوصول إلى متوسط دخل الفرد، تُطرح ٠,٤٠ نقطة مئوية أخرى في السنة بحيث تعكس النسبة الزيادة المستمرة في عدم المساواة بنفس المعدل تقريبا في الفترة من ١٩٧٥ إلى ٢٠١٤. وتُخصم ٠,١ نقطة مئوية أخرى انعكاسا لتوقعات تخفيض الإعانات الاجتماعية أو زيادة ضرائب الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي (Medicare) التي ستنشأ الحاجة إليها في مواجهة الزحف الصاعد لنسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي على المستوى الاتحادي بسبب شيخوخة السكان. والنتيجة هي التنبؤ بنمو سنوي مقداره ٠,٣٪ في نصيب الفرد من متوسط الدخل المتاح (أي مقدار مجموع الدخل الذي يمكن إنفاقه) مقابل معدل ١,٦٩٪ في السنة الذي تحقق في الفترة من ١٩٢٠ إلى ٢٠١٤.

صدمة المستقبل

تدل مجموعة مختلفة من مقاييس الدخل الحقيقي على أن النمو سيكون أبطأ إلى حد كبير خلال ربيع القرن القادم مقارنة بمعدلات على مدار السنوات الخمس وتسعين السابقة.

(معدل النمو السنوي، %)



المصدر: دراسة (Gordon 2016).

ملحوظة: بيانات الفترة من ١٩٢٠ حتى ٢٠١٤ هي بيانات فعلية؛ ومن ٢٠١٥ حتى ٢٠٤٠ هي توقعات. ولتحويل الناتج في الساعة إلى الناتج للفرد، تُخصم ٠,٤ نقطة مئوية سنويا انعكاسا لزيادة أعداد غير العاملين الناتجة بقدر كبير عن تقاعد جيل طفرة المواليد. وعند حساب وسيط دخل الفرد، تُطرح ٠,٤٠ نقطة مئوية أخرى بحيث تعكس تأثير استمرار عدم المساواة المتزايد. ولحساب وسيط الدخل المتاح تُخصم ٠,١ نقطة مئوية أخرى انعكاسا لتوقعات تخفيض الإعانات الاجتماعية أو زيادة ضرائب لدعمهم.

الليبرالية الجديدة: هل شابها الإفراط؟

جوناثان أوستري وبراكاش لونغاني وديفيد فورسييري

شيلي قبل عام ١٩٨٢ بعشر سنوات أو نحوها، تلتها تغيرات على مستوى السياسات جعلتها أقرب إلى الولايات المتحدة. كذلك طبقت بلدان أخرى سياسات الليبرالية الجديدة باطراد (راجع الرسم البياني ١، اللوحة اليمنى).

وهناك كثير من الأمور المثيرة للابتهاج في جدول أعمال الليبرالية الجديدة. فقد أنقذ توسع التجارة العالمية ملايين السكان من الفقر المدقع. وظل الاستثمار الأجنبي المباشر في كثير من الأحيان وسيلة لنقل التكنولوجيا والمعرفة إلى الاقتصادات النامية. وأدت خصخصة المشروعات المملوكة للدولة في كثير من الحالات إلى رفع مستوى الكفاءة في تقديم الخدمات وتخفيف عبء المالية العامة عن الحكومات.

غير أن بعض جوانب جدول أعمال الليبرالية الجديدة لم يحقق النتائج المتوقعة. ويقتصر تقييمنا لجدول الأعمال على الآثار المترتبة على سياستين: إلغاء القيود على حركة رأس المال عبر الحدود القطرية (ما يطلق عليه تحرير الحساب الرأسمالي)، وضبط أوضاع المالية العامة، ويطلق عليه في بعض الأحيان «التقشف»، وهو مصطلح مختزل لسياسات

ميلتون فريدمان في عام ١٩٨٢ على شيلي قائلاً إنها «معجزة اقتصادية». وكانت شيلي آنذاك قد تحولت منذ ما يقرب من عشر سنوات نحو انتهاج سياسات احتذى بها كثيرون بعدها في مختلف أنحاء العالم. ويقوم جدول أعمال الليبرالية الجديدة — وهو الاسم الذي استخدمه النقاد أكثر ممن يستخدمه مصممو السياسات — على ركيزتين أساسيتين. الأولى هي زيادة المنافسة — التي تتحقق من خلال إلغاء القيود التنظيمية وفتح الأسواق المحلية، بما فيها الأسواق المالية، أمام المنافسة الأجنبية. والثانية هي تقليص دور الدولة، ويتحقق ذلك من خلال الخصخصة والحد من قدرة الحكومات التي تساهم في تسجيل العجز في المالية العامة وتراكم الديون.

ومنذ ثمانينات القرن العشرين شهد العالم اتجاهها عاما قويا انتشر على نطاق واسع نحو الليبرالية الجديدة، وفقا لمؤشر مركب يقيس مدى انفتاح البلدان أمام المنافسة في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة من أجل تعزيز النمو الاقتصادي. ومثلما يتبين من اللوحة اليسرى في الرسم البياني ١، بدأ الاندفاع في هذا الاتجاه في

بدلاً من تحقيق النمو، أفضت بعض السياسات الليبرالية الجديدة إلى زيادة عدم المساواة، مما يهدد بدوره استمرارية التوسع

أثنى

هذه الدورات. وإضافة إلى زيادة احتمالات حدوث اصطدام، فإن الانفتاح المالي له آثار على التوزيع، ويؤدي إلى زيادة عدم المساواة بشكل ملحوظ (راجع دراسة Furceri and Loungani, 2015، للاطلاع على مناقشة حول القنوات التي يعمل من خلالها). علاوة على ذلك، فإن تأثير الانفتاح على عدم المساواة يصبح أكبر بكثير عندما يفرض إلى حدوث اصطدام (الرسم البياني ٢، اللوحة اليمنى).

وهناك أدلة متزايدة على ارتفاع نسبة التكلفة إلى العائد في ظل انفتاح الحساب الرأسمالي، وخاصة مع التدفقات قصيرة المدى، مما دعا ستانلي فيشر النائب الأول لمدير عام صندوق النقد الدولي سابقاً، وهو الآن نائب رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، إلى أن يهتف مؤخراً: «ما هو الغرض المفيد الذي تحققة التدفقات الرأسمالية الدولية قصيرة الأجل؟» وعلى مستوى صناعات السياسات، هناك اليوم قبول واسع النطاق لضوابط الحد من تدفقات الديون قصيرة الأجل التي يرون أنها تؤدي على الأرجح إلى وقوع أزمة مالية—أو إلى تعقيدها. وبينما الضوابط على رأس المال لم تكن هي الأداة الوحيدة المتاحة—فسياسات الصرف والسياسات المالية يمكن أن تسهم بدور كذلك—فهي أحد الخيارات القابلة للتطبيق عندما يكون الاقتراض المباشر من الخارج هو مصدر طفرة الائتمان غير القابلة للاستمرار، وتكون في بعض الأحيان هي الخيار الوحيد (دراسة Ostry and others, 2012).

تخفيض معدلات العجز في المالية العامة وخفض مستويات الدين. ويخرج تقييم أجري لهاتين السياستين المحددتين (وليس لجدول أعمال الليبرالية الجديدة الواسع) بثلاثة استنتاجات مثيرة للقلق:

- يبدو من الصعب للغاية البرهنة على المنافع التي تتحقق من ارتفاع النمو عند النظر في مجموعة واسعة من البلدان.
- تترتب على زيادة عدم المساواة تكاليف طائلة. وتلخص هذه التكاليف المفاضلة بين آثار النمو والعدالة التي تأتي من جوانب محددة في جدول أعمال الليبرالية الجديدة.
- تؤثر زيادة عدم المساواة بدورها سلباً على مستوى النمو واستمراره. وحتى إذا كان النمو هو الغرض الوحيد أو الرئيسي من جدول أعمال الليبرالية الجديدة، لا يزال يتعين على المؤيدين لهذا الجدول إيلاء الاهتمام بآثاره على التوزيع.

انفتاح وانغلاق؟

مثلما أشارت دراسة موريس أوبستفيلد (1998) Maurice Obstfeld، «النظرية الاقتصادية لا تترك مجالاً للشك في المزايا المحتملة» من تحرير الحساب الرأسمالي، والذي يُطلق عليه أحياناً كذلك الانفتاح المالي. فيمكن أن تسمح لأسواق رأس المال الدولية بتوجيه المدخرات العالمية نحو أكثر الاستخدامات إنتاجاً في جميع أنحاء العالم. وتستطيع الاقتصادات النامية ذات الرأسمال الضئيل أن تقترض لتمويل الاستثمار، ومن ثم تعزيز نموها الاقتصادي دون أن يقضي الأمر زيادة مدخراتها بصورة حادة. ولكن أشار أوبستفيلد كذلك إلى «الأخطار الحقيقية» من الانفتاح أمام التدفقات المالية الأجنبية وخلص إلى أنه «لا مناص من هذه الازدواجية في المنافع والمخاطر في عالم الواقع».

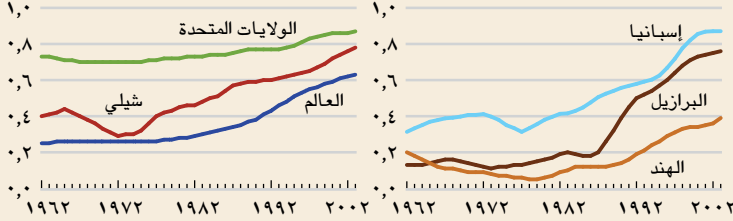
ويتبين بالفعل أن الأمر كذلك. فالعلاقة التي تربط بين الانفتاح المالي والنمو الاقتصادي هي علاقة معقدة. فبعض التدفقات الرأسمالية الداخلة تدفع النمو على المدى الطويل، كاستثمار الأجنبي المباشر—الذي ربما تضمن نقل التكنولوجيا أو رأس المال البشري. ولكن يبدو أن تأثير التدفقات الأخرى—مثل استثمار المحفظة والأعمال المصرفية وخاصة تدفقات الديون الداخلة الجواله أو بغرض المضاربة—لا يدفع النمو ولا يسمح للبلد المعني باقتسام المخاطر بصورة أفضل مع شركائه التجاريين (دراسة Dell'Ariccia and others, 2008؛ ودراسة Ostry, Prati, and Spilimbergo, 2009).

ويشير ذلك إلى أن منافع النمو واقتسام مخاطر التدفقات الرأسمالية تعتمد على نوع التدفقات محل النظر: وقد تعتمد كذلك على طبيعة المؤسسات والسياسات الداعمة. وبالرغم من عدم اليقين بشأن منافع النمو، تبدو تبعات زيادة التقلب الاقتصادي وتواتر الأزمات واضحة بقدر أكبر. فمنذ عام ١٩٨٠ ظهرت نحو ١٥٠ موجة من طفرات التدفقات الرأسمالية الداخلة في ما يزيد على خمسين اقتصاداً من اقتصادات الأسواق الصاعدة؛ وكما يتضح من اللوحة اليسرى في الرسم البياني ٢، تنتهي هذه الموجات في نحو ٢٠٪ من الوقت بوقوع أزمة مالية، ويصاحب كثير من هذه الأزمات تراجع الناتج بشكل كبير (دراسة Ghosh, Ostry, and Qureshi, 2016).

ويضيف انتشار فترات الاتعاش والكساد مصداقية على ما يقوله داني رودريك الخبير الاقتصادي في جامعة هارفارد إنها «بالكاد تمثل أثراً جانبياً أو عيباً صغيراً في التدفقات الرأسمالية الدولية؛ وهي القضية الرئيسية». وفي حين أن هناك كثيراً من الدوافع، فإن زيادة انفتاح الحساب الرأسمالي هي دائماً أحد العوامل التي تسبب مخاطر في

الرسم البياني ١ الدفع إلى المنافسة

اعتمدت البلدان منذ الثمانينات سياسات لتعزيز المزيد من المنافسة المحلية من خلال إلغاء القيود التنظيمية وفتح اقتصاداتها أمام رأس المال الأجنبي. (مؤشر المنافسة)

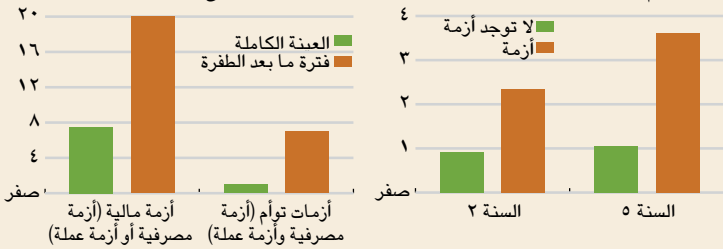


المصدر: دراسة Ostry, Prati, and Spilimbergo (2009).

ملحوظة: الرسم يبين متوسط القيم في مؤشر مركب للسياسات الهيكلية التي اعتمدها البلدان بهدف زيادة المنافسة. المجالات هي انفتاح الحساب الرأسمالي؛ وانفتاح الحساب الجاري؛ وتحرير الزراعة وصناعة الشبكات؛ والتحرير المالي المحلي؛ وتخفيض مقدار الضرائب بين الأجور والأجر الصافي. وقيمة صفر في المؤشر تعني الافتقار الكامل إلى المنافسة والقيمة ١ تعني المنافسة بلا قيود.

الرسم البياني ٢ الانفتاح أمام المشكلات

أدت طفرات دخول تدفقات رأس المال الأجنبي إلى زيادة احتمال وقوع أزمة مالية، وتؤدي هذه التدفقات الداخلة إلى تفاقم عدم المساواة عند وقوع أزمة. (زيادة احتمال وقوع أزمة)



المصادر: دراسة Ghosh, Ostry, and Qureshi (2016)، اللوحة اليسرى؛ ودراسة Furceri and Loungani (2015)، اللوحة اليمنى.

ملحوظة: تبين اللوحة اليسرى زيادة احتمالية وقوع أزمة أثناء طفرة دخول التدفقات الرأسمالية. وتستند إلى ١٦٥ موجة من دخول التدفقات في ٥٢ من اقتصادات الأسواق الصاعدة بين ١٩٨٠ و٢٠١٤. وتُقارن اللوحة اليمنى بين الارتفاع في مقياس جيني لعدم المساواة في الدخل عندما كان تحرير الحساب الرأسمالي متبوعاً بأزمة، وفي الفترات التي لم تعقبها أزمة. ويستند إلى ٢٢٤ موجة من موجات تحرير الحساب الرأسمالي في ١٤٩ بلداً بين ١٩٧٠ و٢٠١٠.

حجم الدولة

أن تخفيض مستوى الدين يتطلب إجراء زيادة مؤقتة في الضرائب التي تشوه السلوك الاقتصادي أو قد يتعين تخفيض الإنفاق على الأنشطة الإنتاجية — أو كليهما. وربما كانت تكاليف زيادة الضرائب أو تخفيض النفقات، بغرض تخفيض الدين، أكبر بكثير من تراجع مخاطر وقوع الأزمات بفضل انخفاض مستوى الدين (دراسة Ostry, Ghosh, and Espinoza, 2015). وليس الهدف من ذلك هو إنكار الأثر السبيء لارتفاع الدين على النمو والرخاء. فحقيقة الأمر كذلك. ولكن النقطة الرئيسية هي أن الرخاء يتكبد بالفعل تكاليف من ارتفاع الدين

الحكومات التي لديها حيز مالي كبير من الأفضل أن تتعايش مع الدين.

(ما يُطلق عليه عبء المديونية) ولا يمكن استردادها؛ إنها تكاليف غارقة. وعندما يتعين أن تختار الحكومات بين العيش بمستوى دين أعلى — السماح بانخفاض نسبة الدين بطريقة طبيعية من خلال النمو — أو تسجيل فوائض متعمدة في الموازنة لتخفيض الدين، فإن أداء الحكومات التي لديها حيز مالي كبير يكون أفضل بالتعايش مع الدين. ولا يقتصر تأثير السياسات التقشفية على توليد تكاليف كبيرة يتكبدتها الرخاء بسبب القنوات على جانب العرض، وإنما هي أيضا تضر بالطلب— وتؤدي بالتالي إلى تفاقم أوضاع توظيف العمالة والبطالة. ويظن البعض أن عمليات ضبط أوضاع المالية العامة يمكن أن تكون توسعية (أي ترفع الناتج وتزيد فرص العمل)، وذلك في جانب منها عن طريق زيادة ثقة القطاع الخاص والاستثمارات، وكان من بين المدافعين عن هذه الفكرة في العالم الأكاديمي ألبرتو أليزينا، وهو اقتصادي في جامعة هارفارد، وفي مجال السياسات جون-كلود تريشيه، رئيس البنك المركزي الأوروبي السابق. غير أنه في الواقع العملي، كان الهبوط وليس التوسع في الناتج هو الذي يتبع موجات ضبط أوضاع المالية العامة، في متوسط الحالات. وكان ضبط الأوضاع بنسبة ١٪ من إجمالي الناتج المحلي يؤدي في المتوسط إلى ارتفاع البطالة طويلة الأجل بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية ويرفع مقياس جيني لعدم المساواة في الدخل بمقدار ١,٥٪ خلال خمس سنوات (دراسة Ball and others, 2013).

وخلاصة القول، يبدو أنه كان هناك نوع من المغالاة في تصور منافع بعض السياسات التي تمثل جزءا مهما من جدول أعمال الليبرالية الجديدة. ففي حالة الانفتاح المالي، يبدو أن بعض التدفقات الرأسمالية تحقق المنافع المتوخاة، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر. ولكن في حالات أخرى، وخاصة التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل، يصعب جني المنافع التي تعود على النمو، بينما تلوح مخاطر في الأفق من زيادة التقلب وتزايد احتمالات وقوع أزمة.

وفي حالة ضبط أوضاع المالية العامة، كان هناك تقليل لحجم التكاليف قصيرة الأجل من انخفاض الناتج وتراجع الرخاء وارتفاع البطالة، ولا يوجد تقدير مناسب لرغبة البلدان التي لديها حيز مالي كبير في التعايش ببساطة مع الديون المرتفعة والسماح بتراجع نسب الدين بطريقة طبيعية من خلال النمو.

حلقة من الآثار المرتدة

علاوة على ذلك، ونظرا لارتباط الانفتاح والتكشف على حد سواء بزيادة عدم المساواة في الدخل، يفضي هذا التأثير على التوزيع إلى توليد حلقة من الآثار السلبية المرتدة. وربما أدت زيادة عدم المساواة الناتجة عن

يتضمن جدول أعمال الليبرالية الجديدة جانبا آخر يتعلق بالحد من حجم الدولة. ويتمثل أحد وسائل تحقيق هذا الهدف في خصخصة بعض الوظائف التي تؤديها الحكومة. ومن الوسائل الأخرى تقييد الإنفاق الحكومي بوضع حدود لمستوى العجز في المالية العامة وقدرة الحكومة على تراكم الديون. ويمدنا التاريخ الاقتصادي في العقود الأخيرة بكثير من الأمثلة على هذه القيود، مثل الحد المقرر وهو ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي إذا رغبت البلدان في الانضمام إلى منطقة اليورو (معيار واحد مما يطلق عليه معايير ماستريخت).

ولا تقدم النظرية الاقتصادية إرشادات تذكر حول المستوى المثالي المستهدف للدين العام. فتتبرر بعض النظريات ارتفاع مستويات الدين (حيث يسبب فرض الضرائب تشوهات) وتشير نظريات أخرى إلى مستويات منخفضة— أو حتى سلبية (لأن الصدمات المعاكسة تدعو إلى الادخار الوقائي). وفي بعض الأحيان، حينما كان صندوق النقد الدولي يقدم مشورة بشأن سياسة المالية العامة، كان اهتمامه ينصب في الأساس على وتيرة تخفيض الحكومات للعجز ومستويات الدين بعد تراكم الديون في الاقتصادات المتقدمة بسبب الأزمة المالية العالمية: فالطلب الشديد يمكن أن يفقد الأسواق الثقة؛ والسرية البالغة يمكن أن تعرقل التعافي. لكن الصندوق كان ينصح كذلك بسداد الديون وتخفيض نسبها على المدى المتوسط في مجموعة مختلطة من البلدان المتقدمة وبلدان الأسواق الصاعدة، وذلك بصفة أساسية للتأمين ضد أي صدمات في المستقبل.

ولكن هل توجد في الحقيقة حالة قُطرية يمكن الدفاع عنها مثل ألمانيا أو المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة لدعم سداد الدين العام؟ عادة ما تُطرح حُجتان لدعم سداد الدين في البلدان التي لديها حيز مالي كبير— أي البلدان التي تتضاءل فيها احتمالات وقوع أزمة مالية. وتذهب الحجة الأولى إلى أنه برغم ندرة حدوث صدمات معاكسة كبيرة مثل الكساد الكبير في ثلاثينات القرن العشرين أو الأزمة المالية العالمية خلال العقد الماضي، سيكون من المفيد الاستفادة من أوقات الهدوء لسداد الدين حال حدوثها. وتقوم الحجة الثانية على الرأي القائل إن ارتفاع الدين له تأثير سبيء على النمو— ومن الضروري بالتالي وضع أساس راسخ للنمو، وسداد الدين.

وبالطبع لا يوجد أمام كثير من البلدان (كتلك الواقعة في جنوب أوروبا) سوى خيار محدود هو العمل على ضبط أوضاع المالية العامة، لأن الأسواق لن تسمح لها بمواصلة الاقتراض. ولكن الحاجة إلى ضبط الأوضاع في بعض البلدان لا تعني كل البلدان— على الأقل في هذه الحالة، ويبدو أن هناك من الأسباب ما يبهر تماما توخي الحذر حيال قول «حل واحد يناسب الجميع»، وترى الأسواق عموما أن هناك احتمالات ضئيلة للغاية بوقوع أزمة دين في البلدان التي لديها سجل أداء إيجابي من المسؤولية المالية (دراسة Mendoza and Ostry, 2007). ويتيح لها هذا السجل الإيجابي حرية اتخاذ قرار بعدم زيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق على الأنشطة الإنتاجية عندما يكون مستوى الدين مرتفعا (دراسة Ostry and others, 2010)؛ ودراسة Ghosh and others, 2013). وبالنسبة للبلدان التي لديها سجل أداء قوي، يتضح أن المنفعة التي تتحقق من تخفيض الدين، من حيث التأمين ضد الأزمات المالية في المستقبل، هي منفعة ضئيلة للغاية، حتى عندما يبلغ الدين مستويات شديدة الارتفاع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. وعلى سبيل المثال، فإن تخفيض نسبة الدين من ١٢٠٪ إلى ١٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي على مدى سنوات قليلة يحقق نتائج ضعيفة في تخفيض مخاطر مواجهة أزمات في البلد المعني (دراسة Baldacci and others, 2011).

ولكن حتى إذا كانت منفعة التأمين ضعيفة، فربما لا يزال الأمر يستحق تحمل التكلفة إذا كانت منخفضة بقدر كاف. غير أن التكلفة قد تكون مرتفعة — أي أكبر بكثير من المنفعة. والسبب في ذلك هو

جميع الأزمان. فيجب ألا يسترشد صناعات السياسات، والمؤسسات التي تقدم لهم المشورة مثل صندوق النقد الدولي، بالمعتقدات، وإنما عليهم الاسترشاد بالأدلة على ما تحقق من نجاح. ■

جوناثان أوستري، نائب مدير، وبراكاش لونغانى، رئيس قسم، وديفيد فورسييري، اقتصادي، وجميعهم من إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Baldacci, Emanuele, Iva Petrova, Nazim Belhocine, Gabriela Dobrescu, and Samah Mazraani, 2011, "Assessing Fiscal Stress," IMF Working Paper 11/100 (Washington: International Monetary Fund).

Ball, Laurence, Davide Furceri, Daniel Leigh, and Prakash Loungani, 2013, "The Distributional Effects of Fiscal Austerity," UN-DESA Working Paper 129 (New York: United Nations).

Dell'Ariccia, Giovanni, Julian di Giovanni, André Faria, M. Ayhan Kose, Paolo Mauro, Jonathan D. Ostry, Martin Schindler, and Marco Terrones, 2008, Reaping the Benefits of Financial Globalization, IMF Occasional Paper 264 (Washington: International Monetary Fund).

Furceri, Davide, and Prakash Loungani, 2015, "Capital Account Liberalization and Inequality," IMF Working Paper 15/243 (Washington: International Monetary Fund).

Ghosh, Atish R., Jun I. Kim, Enrique G. Mendoza, Jonathan D. Ostry, and Mahvash S. Qureshi, 2013, "Fiscal Fatigue, Fiscal Space and Debt Sustainability in Advanced Economies," Economic Journal, Vol. 123, No. 566, pp. F4–F30.

Ghosh, Atish R., Jonathan D. Ostry, and Mahvash S. Qureshi, 2016, "When Do Capital Inflow Surges End in Tears?" American Economic Review, Vol. 106, No. 5.

Mendoza, Enrique G., and Jonathan D. Ostry, 2007, "International Evidence on Fiscal Solvency: Is Fiscal Policy 'Responsible'?" Journal of Monetary Economics, Vol. 55, No. 6, pp. 1081–93.

Obstfeld, Maurice, 1998, "The Global Capital Market: Benefactor or Menace?" Journal of Economic Perspectives, Vol. 12, No. 4, pp. 9–30.

Ostry, Jonathan D., 2014, "We Do Not Have to Live with the Scourge of Inequality," Financial Times, March 3.

—, Andrew Berg, and Charalambos Tsangarides, 2014, "Redistribution, Inequality, and Growth," IMF Staff Discussion Note 14/02 (Washington: International Monetary Fund).

Ostry, Jonathan D., Atish R. Ghosh, Marcos Chamon, and Mahvash S. Qureshi, 2012, "Tools for Managing Financial-Stability Risks from Capital Inflows," Journal of International Economics, Vol. 88, No. 2, pp. 407–21.

Ostry, Jonathan D., Atish R. Ghosh, Jun I. Kim, and Mahvash Qureshi, 2010, "Fiscal Space," IMF Staff Position Note 10/11 (Washington: International Monetary Fund).

Ostry, Jonathan D., Atish R. Ghosh, and Raphael Espinoza, 2015, "When Should Public Debt Be Reduced?" IMF Staff Discussion Note 15/10 (Washington: International Monetary Fund).

Ostry, Jonathan D., Alessandro Prati, and Antonio Spilimbergo, 2009, Structural Reforms and Economic Performance in Advanced and Developing Countries, IMF Occasional Paper 268 (Washington: International Monetary Fund).

Rodrik, Dani, 1998, "Who Needs Capital-Account Convertibility?" in Should the IMF Pursue Capital-Account Convertibility? Essays in International Finance 207 (Princeton, New Jersey: Princeton University).

Stiglitz, Joseph, 2002, "The Chilean Miracle: Combining Markets with Appropriate Reform," Commanding Heights interview.

الانفتاح المالي والتشرف في حد ذاتها إلى تخفيض النمو، بينما يهدف جدول أعمال الليبرالية الجديدة في صميمه إلى رفع معدلات النمو. وتوجد في الوقت الحاضر أدلة قوية على أن عدم المساواة يمكن أن يفرضي إلى حدوث انخفاض كبير في مستوى النمو واستمراره على حد سواء (دراسة Ostry, Berg, and Tsangarides, 2014).

غير أن الأدلة على أن عدم المساواة يحدث أضرارا اقتصادية، تشير إلى أنه ينبغي لصناعات السياسات أن يكونوا أكثر استعدادا لإعادة التوزيع مما هم عليه الآن. وبطبيعة الحال، فإلى جانب إعادة التوزيع، يمكن تصميم سياسات تخفف بعض الآثار مقداً— وذلك مثلا بزيادة الإنفاق على التعليم والتدريب، فيرفع تكافؤ الفرص (وهو ما يطلق عليه سياسات إعادة التوزيع). ويمكن تصميم استراتيجيات ضبط أوضاع المالية العامة— عندما تنشأ الحاجة إليها— بحيث تخفف التأثير السلبي على الفئات منخفضة الدخل إلى أدنى حد. ولكن في بعض الحالات يتعين معالجة العواقب غير المواتية على التوزيع بعد حدوثها باستخدام الضرائب والإنفاق الحكومي لإعادة توزيع الدخل. ولحسن الحظ، فلا أساس للمخاوف من أن تؤدي هذه السياسات في حد ذاتها إلى الإضرار بالنمو (دراسة Ostry, 2014).

تحقيق التوازن

تشير هذه النتائج المستخلصة على الحاجة إلى تبني رؤية مختلفة اختلافا بسيطاً عند تصور النتائج التي يرجح أن يحققها جدول أعمال الليبرالية الحديثة. وكان صندوق النقد الدولي، الذي يشرف على النظام النقدي الدولي، أول من أعاد النظر في هذه المسألة.

وعلى سبيل المثال، قال رئيس الاقتصاديين السابق في الصندوق، أوليفيه بلانشار، في عام ٢٠١٠ «يحتاج كثير من الاقتصادات المتقدمة إلى مصداقية ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط، وليس إلى الخناق المالي اليوم.» وبعد ثلاثة أعوام، قالت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، إن المؤسسة تعتقد أن الكونغرس الأمريكي كان على حق عندما رفع الحد الأقصى للديون في الولايات المتحدة «لأن المسألة لا تتعلق بتقليص الاقتصاد عن طريق خفض الإنفاق بقسوة في الوقت الحاضر بينما التعافي أخذ في التحسن.» وفي عام ٢٠١٥ قدم صندوق النقد الدولي مشورة مفادها أن بلدان منطقة اليورو «التي لديها حيز مالي ينبغي أن تستخدمه في دعم الاستثمار.»

وكذلك تغيرت رؤية الصندوق لتحرير الحساب الرأسمالي— من النظر إلى الضوابط على رأس المال على أنها تأتي في الغالب بنتائج عكسية، إلى درجة أكبر من قبول الضوابط للتعامل مع تقلب التدفقات الرأسمالية. كذلك يقر الصندوق بأن التحرير الكامل للتدفقات الرأسمالية ليس غاية مناسبة في كل الحالات، وأن زيادة التحرير تحقق منفعة أكبر وتنطوي على مخاطر أقل إذا بلغت القطاعات المالية والمؤسسات في البلدان المعنية مستويات حدية معينة من التطور.

ولاقى تجربة شيلي الرائدة في مجال الليبرالية الجديدة ثناء كبيرا من فريدمان، الحاصل على جائزة نوبل، ولكن العديد من خبراء الاقتصاد يتبنون رأيا أكثر دقة أعرب عنه جوزيف ستيفليتز الأستاذ في جامعة كولومبيا (وهو أيضا حاصل على جائزة نوبل) ويذهب إلى أن شيلي «مثال على النجاح في الجمع بين الأسواق والتنظيم الملائم» (٢٠٠٢). وذكر ستيفليتز أن في مطلع سنوات التحول إلى الليبرالية الجديدة، فرضت شيلي «ضوابط على التدفقات الرأسمالية الداخلة، بحيث لا تغمرها»، كما حدث، على سبيل المثال، في أولى بلدان الأزمة الآسيوية، تايلند، بعد مضي عقد ونصف. وتشير تجربة شيلي (وهي الآن تتجنب فرض ضوابط على رأس المال)، وتجارب بلدان أخرى، إلى أنه لا يوجد جدول أعمال ثابت يحقق نتائج جيدة لجميع البلدان وفي

البلاستيك هو المستقبل

التحول إلى نقود البوليمر يبدو منطقيًا للبلدان المعنية بأثر عملاتها على البيئة

بينغ وانغ



ورقة نقد من البوليمر أصدرتها فانواتو من فئة ٢٠٠٠ فاتو؛ وهناك فئات أخرى متداولة أيضا وهي ١٠٠٠٠ فاتو، و١٠٠٠ فاتو، و٢٠٠ فاتو، وفنتان لم يتم إصدارهما بعد وهما ٥٠٠٠ فاتو و٥٠٠ فاتو.

وسرعان ما أصبحت العملات الورقية هي العملات المفضلة في جميع أنحاء العالم وظلت كذلك لعدة قرون. لكن مع التطورات التكنولوجية الحديثة، أصبحت أوراق النقد ذات الغشاء البلاستيكي توفر مزايا أمنية إضافية إلى جانب طول العمر وكفاءة استخدام الطاقة.

التحول إلى البلاستيك

تم إصدار أوراق النقد المصنوعة من البوليمر لأول مرة عام ١٩٨٨ في أستراليا، والتي تستخدم الآن مادة البوليمر بشكل حصري وعلى وشك طرح سلسلة جديدة من أوراق النقد، بدءًا من فئة ٥ دولارات في سبتمبر. ويستخدم البوليمر الآن في أكثر من ٢٠ بلدا مختلفا مثل أستراليا، وكندا، وفيجي، وموريشيوس، ونيوزيلندا، ويابوا غينيا الجديدة، ورومانيا، وفييت نام.

وقد بدأ البنك المركزي الكندي تحوله إلى أوراق النقد المصنوعة من البوليمر عام ٢٠١١، بعد تقييم أثر إنتاج النقود الورقية والبلاستيكية على البيئة. واستعرض تقييم دورة الحياة الأثر الناشئ — بما في ذلك الاحتياجات الأساسية من الطاقة واحتمالات الاحترار العالمي — عن كل مرحلة من مراحل الإنتاج، بدءًا من زراعة القطن إلى إنتاج أوراق البنكنوت أو إنتاج المادة الخام اللازمة لنقود البوليمر مرورًا بتدمير أوراق النقد البالية والتخلص منها.

عندما تُوقَّع البلدان على اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ وتسعى جاهدة لأن تصبح أكثر قدرة على الاستمرار، ينظر الكثير من هذه البلدان في أثر عملاتها على البيئة ومدى بقاء هذه العملات في حالة جيدة وكذلك وسائل حمايتها وأمنها.

وعلى مر السنين تمت صناعة النقود من مجموعة متنوعة من المواد — من الجلود في الصين في عهد أسرة هان، إلى الأصداغ، والمعادن الثمينة، والورق القطني، ومؤخرًا البلاستيك. وتعكس هذه المواد المناخ الاجتماعي والسياسي السائد في ذلك الوقت، فضلًا عن التكنولوجيا والموارد المتاحة.

ولعدة قرون، استخدم الناس في الصين النقود المعدنية الثمينة المربوطة معا من خلال ثقب في منتصفها لإجراء المعاملات. لكن مع زيادة المعاملات التجارية في القرن السابع، كان هناك تحول نحو العملات الورقية لسهولة حملها. وفي القرن الثالث عشر قدم ماركو بولو من رحلاته تقريرًا إلى أوروبا حول استخدام العملات الورقية بدلا من العملات المعدنية، وصدرت أولى العملات الورقية الحديثة في أوروبا من بنك ستوكهولم عام ١٦٦١.



تصميم ورقة النقد الأسترالية الجديدة من فئة ٥ دولارات مصنوعة من البوليمر، والمقرر إصدارها في سبتمبر ٢٠١٦، وهي الأولى في سلسلة جديدة. وكانت أستراليا هي أول بلد يصدر أوراق العملة المصنوعة من البوليمر.

وفي نهاية دورة حياة النقود الورقية، عادة ما يتم تمزيقها ونقلها إلى موقع دفن النفايات. أما أوراق البوليمر التي تُسحب من التداول فيتم تمزيقها وتحويلها إلى حبيبات واستخدامها في صناعة المواد البلاستيكية اليومية مثل أثاث الحدائق.

وقد أمضى بنك إنجلترا المركزي ثلاث سنوات في دراسة التأثير المحتمل للتحويل عن استخدام النقود الورقية المصنوعة من القطن والكتان وخُصص أيضا إلى أن البلاستيك هو البديل المناسب. وسوف يتم طرح ورقة بوليمر من فئة ٥ جنيهات إسترلينية تحمل صورة ونستون تشرشل في سبتمبر ٢٠١٦، يلي ذلك طرح ورقة من فئة ١٠ جنيهات إسترلينية تحمل صورة جين أوستن في أواخر عام ٢٠١٧ وورقة من فئة ٢٠ جنيهات إسترلينية بحلول عام ٢٠٢٠.

وعند الإعلان عن هذه الخطوة من جانب المملكة المتحدة، قال محافظ بنك إنجلترا المركزي، مارك كارني: «تتمتع أوراق البوليمر بجودة أعلى، وهي مزودة بوسائل حماية إضافية ضد التزييف، ويمكن إنتاجها بتكلفة أقل على دافعي الضرائب والبيئة.»

ردود أفعال متباينة

هناك ردود أفعال متباينة من جانب المستخدمين العاديين تجاه الملمس البلاستيكي لأوراق النقد. فها هو زوي مارتن، الذي يعمل مدرسا في تورونتو بكندا يقول: «تلتصق هذه الأوراق ببعضها البعض بسبب الطاقة الساكنة، ولا يمكن طيها بسهولة مثل النقود الورقية عندما تكون جديدة، كما أنها ملساء وبالتالي تنزلق بسهولة من الجيب.» أما مايكل برينزا، وهو مدرس في مركز للرعاية النهارية بتورونتو، فيقول: «أنا أفضل هذه الأوراق؛ فهي أنظف بكثير جدا. والنقود الورقية أصبحت مكسوة بالقاذورات.» ويقول بيتر سيسل سينوت، وهو خريج علوم البيانات بجامعة ماكغيل في مونتريال: «نظرا لأنها غير منغدة للسوائل فإن ابتلالها لن يكون مكلفا. وإليك قصة حقيقية: في إحدى المرات وجدت أختي إحدى الأوراق النقدية الكندية الجديدة من فئة ١٠٠ دولار أثناء الغوص في المناطق المدارية. ومن يدري كم من الوقت استقرت على هذه الشعاب المرجانية؟» وكما قال السيد ماكغواير في نصيحته إلى بنجامين في فيلم الخريج: «البلاستيك هو المستقبل» سواء شاء الناس أم أبوا. ■

بينغ وانغ هو مسؤول اتصالات في إدارة الاتصالات بصندوق النقد الدولي.



أوراق النقد الكندية المصنوعة من البوليمر: طرحت كندا الأوراق النقدية من فئة ١٠٠ دولار في نوفمبر ٢٠١١، ومن فئة ٥٠ دولارا في مارس ٢٠١٢، ومن فئة ٢٠ دولارا في نوفمبر ٢٠١٢، ومن فئتي ١٠ دولارا و ٥ دولارا في نوفمبر ٢٠١٣.

وقد تفوق البوليمر على الورق في جميع الفئات والمراحل. فعلى سبيل المثال، توصلت الدراسة إلى أن ورقة النقد المصنوعة من البوليمر ستؤدي إلى انخفاض احتمالات الاحترار العالمي بنسبة ٢٢٪ وانخفاض الاحتياجات الأساسية من الطاقة بنسبة ٣٠٪ مقارنة بالنقود الورقية. والأهم من ذلك أن عمر النقود المصنوعة من البوليمر يزيد على ضعف عمر النقود الورقية — كما أن الفئات الأعلى، التي يكون استعمالها أقل، يكون عمرها أطول من ذلك. وهذا يعني أنه يتعين صناعة وتوزيع كمية أقل من نقود البوليمر خلال دورة حياة السلسلة. ونظرا لأن وزن نقود البوليمر أقل مقارنة بالنقود الورقية، يكون حملها وتوزيعها أسهل على البيئة.

مكلف بيئيا

الأثر البيئي الناشئ عن دورة حياة — إنتاج ونقل وتدمير في النهاية — أوراق نقدية بقيمة ٣ مليارات يورو تم إنتاجها عام ٢٠٠٣ وحده يعادل الأثر البيئي الناشئ عن قيادة سيارة حول العالم ٩٢٣٥ مرة.



الأثر البيئي الناشئ عن قيادة سيارة حول العالم ٩٢٣٥ مرة

=



الأثر البيئي الناشئ عن أوراق نقدية قيمتها ٣ مليارات يورو



أحد الحضور يدخل مؤتمر بيتكوين،
مدينة نيويورك، الولايات المتحدة

الإنترنت والثقة

أندرياس أدريانو، وهانتر مونرو

الحديثة بعمليات تداول إلكترونية تكاد تكون فورية، فإن تسوية المعاملات يمكن أن تستغرق يومين أو ثلاثة أيام وتتطلب تدخل أطراف أخرى، بما في ذلك أمناء الحفظ والموثقين وغرف المقاصة ومستودعات الأوراق المالية المركزية. وإلى حين تسوية المعاملات، يجب على المؤسسات المالية أن تجنب مبالغ نقدية كبيرة أو أصولاً سائلة أخرى لتغطية مراكزها في حالة عدم تسديد أي من هذه الأطراف المعنية بالمعاملة ما عليه.

أبسط وأقل تكلفة

هل من شأن التكنولوجيا أن تجعل الأمور أبسط وأقل تكلفة مرة أخرى؟ اشترك في «بيتكوين»، تلك العملة الرقمية التي يقول البعض إنها ستكون نهاية البنوك بينما يرى آخرون أنها خطة «بونزي» للاستثمار الاحتيالي وسيلة مالية للمجرمين. إن «بيتكوين» — أو على نحو أدق، التكنولوجيا الأساسية التي تسمح لها بالعمل، وتسمى دفاتر الحسابات الرقمية الموزعة أو «بلوكتشين» — يمكن أن تسمح بما يراه الكثيرون عملية جذرية لربط القطاع المالي بشبكة سلكية (راجع الإطار ١).

وقصة «بيتكوين» معروفة: بدأت عندما قام ساتوشي ناكاموتو — وهو الاسم الذي استخدمه مبتكرها، الذي لا تزال هويته الحقيقية غير معروفة — بنشر بحث وبرمجيات في قائمة من النشطاء

إن أعظم سمة تميز النقدية هي بساطة معاملاتها. فما عليك إلا تسليمها لتحصل على شيء ما في المقابل. ولا أحد يسألك عن اسمك أو عنوانك أو رقم هاتفك أو تاريخ ميلادك أو رقم الضمان الاجتماعي أو راتبك أو عن المدة التي قضيتها في وظيفتك الحالية... فالنقدية تولد ثقة فورية بين البائع والمشتري.

ولأنه من غير العملي تحريك مبالغ كبيرة من النقود الورقية والعملات المعدنية، نشأت نظم الدفع باستخدام الأوراق ثم نظم المدفوعات الإلكترونية. ومع هذا، فإن اكتساب الثقة في غياب النقدية مسألة معقدة وتستغرق وقتاً طويلاً. واقتناء بطاقة ائتمان أو بطاقة سحب مباشر يقتضي أن يجيب مقدم الطلب على أسئلة عديدة — ويقتضي أن يتحقق البنك المصدر للبطاقة من صحة الإجابات ومن رصيد مقدم الطلب. ويتطلب استخدام البطاقة بنية تحتية معقدة لضمان تنفيذ معاملات سريعة وجديرة بالثقة وأمنة — وتكلف البائع نسبة من كل عملية بيع.

وتعتمد التحويلات المحلية بين البنوك على نظم المدفوعات التي تشغيلها البنوك المركزية، بينما التحويلات الدولية قد تدخل فيها بنوك تجارية أخرى بين بنك المرسل وبنك المرسل إليه. إضافة إلى ذلك، قد تستغرق هذه المعاملات عدة أيام. وكمثال آخر، بينما نحن نربط أسواق الأسهم

جاءت تكنولوجيا بلوكتشين لعملة بيتكوين لتفادي البنوك، وقد ينتهي بها الأمر إلى مساعدتها



الإطار ١

في حوزتك نقود

يقدم العديد من الشركات المبتدئة بالفعل خدمات أداء المدفوعات والتحويلات بمبالغ صغيرة مقابل تكلفة منخفضة تستخدم فيها «بيتكوين» كنظام مدفوعات، وليس كعملة. وبدلا من فرض رسوم تبلغ ٨٪ لإرسال تحويلات العاملين في الخارج، فإن الشركة المبتدئة Circle Internet Financial، على سبيل المثال، تؤدي هذه الخدمة مجانا. فتطبيقها اللامع على الهواتف المحمولة يتضمن مميزات وسائط التواصل الاجتماعي كإرسال الصور والرموز التعبيرية مع إخطار الدفع— وهو ما يروق للفئات الأصغر سنا المعتادين على التعبير عن أنفسهم باستخدام الرموز التعبيرية المبتسمة.

ويربط المستخدمون ملفاتهم الشخصية بحساب مصرفي أو بطاقة في نهاية كل معاملة وببساطة «يرسلون» النقود لبعضهم بعضا من أي مكان في العالم. وتجربى المعاملات عبر بيتكوين، لكن لا يحتاج المستخدم إلى معرفة كيفية تنفيذها. وإذا لم يكن المتلقي مشتركا في نظام بيتكوين، يمكنه أن يحصل على النقود من خلال «محفظة رقمية» أخرى (تطبيقات تسمح بتخزين بيتكوين أو أي عملة أخرى في هاتف ذكي) أو من شيك موظف في إحدى شركات تحويل الأموال مقابل رسم زهيد، شريطة أن تكون هذه الشركات هي أيضا من المتعاملة في بيتكوين.

ويقول جيريمي ألبير، المسؤول التنفيذي الأول في شركة «سيركل» (Circle)، «إنها مثل الرسالة عبر البريد الإلكتروني. فأنت لا تهتم بمعرفة مسار الرسالة عبر شبكة الإنترنت.» ويشرح كيف كانت المربية الفلبينية لديه في كاليفورنيا تنفق حوالي ٥٠ دولارا مقابل كل تحويل إلى موطنها بينما أصبحت الآن تدفع مبلغ ٠,٧٥ دولارا، لمجرد أن أسرتها في الطرف الآخر من المعاملة لا تستخدم «سيركل». ونتيجة لتنفيذ المعاملات بسرعة بالغة، فإن التقلب المعروف عن بيتكوين لا يمثل أي مشكلة في واقع الأمر.

وتجمع «سيركل» بين الطبيعة الرقمية المقبولة وبعض المميزات «الحقيقية» القديمة الجيدة. إنها مسجلة كمؤسسة تقدم خدمات مالية، مما يسمح لها بتقديم الكثير من الخدمات المصرفية، ما عدا إقراض واستثمار أموال العملاء، وتمتتع بحماية حكومة الولايات المتحدة لودائعها. وأصبحت مؤخرا مرخصة في المملكة المتحدة وأسست علاقة شراكة مع بنك باركليز.

وكحال كثير من مديري الشركات المبتدئة في أوائل أيام الإنترنت، فإن ألبير، الذي تمتلك خزائنه بأموال أصحاب رأس المال المخاطر، ليس قلقا من مسألة الربحية في الأجل القصير. ويقول «إن شركتنا تدخل في سوق يولد إيرادات تصل إلى تريليونات الدولارات في السنة لبنوك الخدمات الفردية. وهناك أسماها هائلة للغاية من حصة السوق التي ستمررها أو يتسنى الوصول إليها باستخدام المنتجات المصرفية الرقمية. فلم يكن النجاح حليف كثير من الشركات في مطلع الألفينات لأنها كانت تركز بدرجة كبيرة على كسب العملاء وتركز بدرجة طفيفة على تنقيدهم؟» ويضيف قائلا «وبين أكبر شركات الإنترنت، بدأ جميعها بالتركيز دون هوادة على تقديم خدمات مجانية للعملاء وهو ما حقق بالفعل قيمة كبيرة للعملاء. وقدمتها لسنوات عديدة حتى أصبح لها تأثير كبير.»

الذين يتناقشون عبر البريد الإلكتروني ويعتقدون أن التشفير يمكن أن يحقق تغييرا اجتماعيا وسياسيا (دعاة التشفير). وبدأ آخرون يهتمون بهذا المسألة وسرعان ما شرعوا في تطوير الفكرة بالوسائل الإلكترونية. وبدأ تداول «بيتكوين» في عام ٢٠٠٩، بسعر صرف هو ٠,٠٠٧ بيتكوين مقابل الدولار الأمريكي. وفي فبراير ٢٠١١ كانت قد بلغت سعر التعادل مع الدولار. وفي نوفمبر ٢٠١٣، وصلت قيمة «بيتكوين» إلى أعلى مستوياتها فبلغت ١,٢٤٢ دولارا، وبلغت قيمة تداولها ما يزيد على ٤٠٠ دولار طوال عام ٢٠١٦ تقريبا. وتبلغ قيمة «بيتكوين» المتداولة حوالي ٦ مليارات دولار (مقارنة بتداول نحو ١,٥ تريليون دولار أمريكي في أنحاء العالم).

وفي البداية، استولت «بيتكوين» على خيال دعاة التحرر الراغبين في التخلص من البنوك والبنوك المركزية أو على الأقل إيجاد بديل لها. ومثلا أثارت طفرة أسعار الصرف نوعا من التهافت على الذهب، فإن سمة إخفاء الأسماء نسبيا عند التعامل في «بيتكوين» وسهولة تداولها جذبت تجار المخدرات وغيرهم من المجرمين، مما أدى إلى شن حملات مكثفة لإنفاذ القانون في عام ٢٠١٣ و٢٠١٤ انتهت بالسجن لبعض أصحاب الأعمال الحرة المبتدئة والإساءة إلى سمعة المبادرة.

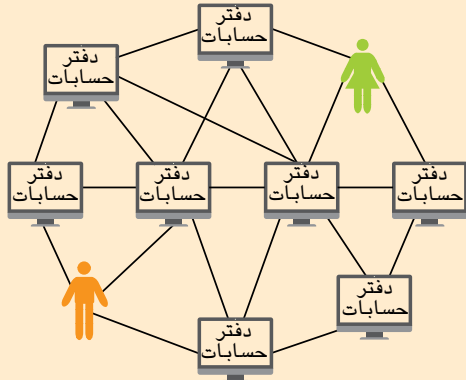
وسرعان ما أدرك أصحاب المشروعات التكنولوجية ورجال صناعة المال أن الأنباء الحقيقية كانت مستترة — وتعني تكنولوجيا بيتكوين الأساسية وهي دفاتر الحسابات الرقمية الموزعة. وأساسا، فهي تكنولوجيا للتحقق من المعاملات وقيدها على أساس التعامل بين النظراء دون سلطة مركزية. وتقلب أحد المبادئ الأساسية في صميم نظم المدفوعات رأسا على عقب: وهي وجود ماسك دفاتر واحد مركزي مستقل وموثوق يخزن كل المعاملات ويتحقق من صحتها — وغالبا ما تؤدي هذا الدور البنوك المركزية (راجع الرسم البياني).

ولكن مع «بيتكوين»، يستطيع أولئك الذي يتواجدون على شبكة الإنترنت أن يحققوا من صحة معاملاتهم ويقيدهونها في دفتر الحسابات الخاصة بهم. ويجمعون المعاملات خلال فترة محددة في كتلة، يتبعها ختم يمنع التزوير. وهناك رابط بين كل كتلة معاملات وكتلة الفترة السابقة — ومن هنا جاء مصطلح «بلوكتشين» (blockchain). واستكمال الكتلة لفترة ما يقتضي إجراء بعض الأعمال الحاسوبية، ثم

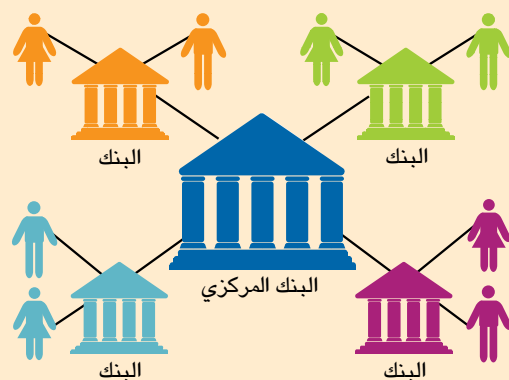
انتشار العيب

في الأجهزة المصرفية التقليدية يتتبع البنك المركزي المدفوعات بين العملاء؛ وفي نظام صيرفة بلوكتشين، تقيّد المعاملات في أجهزة كمبيوتر متعددة تربطها شبكة ويسويها أفراد عديدون.

نظام بلوكتشين (دفتر الحسابات الموزع)



نظام المدفوعات المركزي



الحصول على مكافأة في «بيتكوين» — ومن ثم يُطلق على المتنافسين على استكمال الكتل «عمال المناجم» (miners). ومن ثم تجمع «بيتكوين» بين منهج النظراء وأمن التشفير، فأصبحت أول عملة رقمية ناجحة، بعد عدة عقود من تجارب لم يكتب لها النجاح.

إذن ما مدى أهميتها؟ يشرح لنا هذه المسألة مارك أندريسن، وهو أمريكي صاحب مشروعات، على النحو التالي: «تمنحنا بيتكوين لأول مرة وسيلة يستطيع من خلالها مستخدم واحد لشبكة الإنترنت تحويل قطعة فريدة من الملكية الرقمية إلى مستخدم آخر للشبكة، ومن أجل ضمان أمن وسلامة التحويل، يعرف الجميع بإجراء هذا التحويل، ولا أحد يستطيع أن يطعن في شرعية هذا التحويل. وذكر في مقال نُشر في جريدة نيويورك تايمز في يناير ٢٠١٤ إنه «لا يسعنا المبالغة في عواقب هذا الإنجاز».

وكان أندريسن أحد رواد شبكة الإنترنت، وهو مخترع أول متصفح واسع الاستخدام على الشبكة، فأسس «نتسكيب» في عام ١٩٩٣ بينما كان لا يزال طالبا جامعيًا. ويدير الآن «أندريسن هورويتز»، واحد من أكثر صناديق رأس المال المخاطر المؤثرة في سيليكون فالي، ويحقق أصحاب رأس المال المخاطر مكاسبهم بالبحث عن الشيء الكبير التالي حتى قبل أن يكون شيئًا. وكان أندريسون وكثيرون غيره من أصحاب رأس المال المخاطر هم الذي قدموا التمويل لمؤسسي الإنترنت وهم كما نعلم الذين يراهنون الآن على «بيتكوين» وتكنولوجيا «بلوكشين» التي تقوم عليها. ويرون أن هذه التكنولوجيا إنجاز يمكن أن يحقق نفس مستوى الثقة الذي تتميز به المعاملات النقدية بين مشاركين غير معلومين ومنفصلين ماديا. ويتوقع البعض أن هذه القدرة على إلغاء دور الوساطة لأي طرف ثالث موقوف به سيكون أكثر التطورات التكنولوجية المدمرة منذ مجيء الإنترنت. وتدل (المغالاة) في استخدام كلمة «مدمرة» على تكنولوجيا جديدة تهز أركان، أو حتى تدمر، نماذج العمل التقليدية. ولنفكر مثلا في أمازون ومحلات بيع الكتب، أو أوبر وسيارات الأجرة. إن تدمير الصناعة المالية، وهي أكثر مجالات الأعمال تنظيما في العالم، مسألة مختلفة تماما. إنه أمر ممكن، بل وحتى مرغوب فيه، كما كتب مارتين وولف في جريدة فاينانشال تايمز مؤخرا، بالنظر إلى العديد من أوجه القصور في هذا الصناعة، لكنها معقدة للغاية من جميع جوانبها: القانونية وعلى مستوى المالية العامة والقطاع المالي والعمليات.

ومن المنظور التقليدي، حاولت صناعة المال أن تجد حلا لمشكلة كسب الثقة بالعمل كوسيط محل ثقة بين أفراد وشركات لا يعرف بعضهم الآخر، بينما تدعم البنوك المركزية والجهات التنظيمية هذه الثقة بالرقابة على البنوك ومن خلال ضمان الودائع. ويدفع الأفراد والشركات رسوما للبنوك مقابل تنفيذ معاملاتهم، بوسائل منها على سبيل المثال بطاقات الائتمان والتحويلات البرقية، لأن البنوك الأخرى والبنك المركزي على معرفة ببعضهم بعضا كأطراف مقابلة جديرة بالثقة. إنها أعمال ضخمة بالنسبة لها: فيذكر تقرير صادر عن «ماكينزي أند كمباني» أن البنوك تحصل على مبالغ مذهلة تصل إلى ١,٧ تريليون دولار في السنة، أي ٤٠٪ من إيراداتها، من خدمات المدفوعات العالمية. والأمر الأكثر إثارة للدهشة هو أنه، برغم كل الابتكارات التكنولوجية، فإن تكلفة الوساطة المالية في الولايات المتحدة لم تتغير كثيرا منذ بداية القرن العشرين، كما ورد في بحث استشهد به أندرو هالدين، رئيس الاقتصاديين في بنك إنجلترا، في كلمة ألقاها مؤخرا. وتشير التقديرات في تقرير صدر عن البنك المركزي الأوروبي في ٢٠١٢ إلى أنه، بخلاف الرسوم التي يدفعها كل طرف، تصل التكاليف غير المباشرة إلى ١٪ من إجمالي الناتج المحلي، وتعني هذه النسبة في الاتحاد الأوروبي وحده حوالي ١٣٠ مليار يورو في السنة. وتبلغ تكاليف إرسال التحويلات إلى بلد أخرى نسبا أعلى — حوالي ٨٪ وفقا للبنك الدولي. ومع هذا، هناك عدد من الشركات المبتدئة، وكثير منها يستخدم «بيتكوين»، التي تجعل عمليات إرسال المدفوعات بنفس مستوى البساطة والتكلفة الزهيدة للرسالة الإلكترونية (راجع الإطار ٢).

تحويل القطاع المالي

طبقا لمؤيديها، يمكن استخدام تكنولوجيا «بلوكشين» التي تقوم عليها «بيتكوين» في تحقيق تحول جذري في القطاع المالي، وذلك على سبيل المثال بتقليص الوقت اللازم لتسوية معاملات الأوراق المالية. وإذا أجريت التسوية بوتيرة أسرع، سيحتاج الأمر إلى تجنب أموال أقل لتغطية مخاطر الائتمان والتسوية — تماما كعدم الحاجة إلى ضمان في المعاملات النقدية. وهناك قائمة أطول بالاستخدامات المحتملة. ولنفكر في صكوك الملكية مثلا — فعادة ما يضطر مشترو البيوت في الولايات المتحدة

الإطار ٢

بيتكوين: أسئلة شائعة

سؤال: هل بيتكوين هي العملة الرقمية الوحيدة؟

جواب: كلا، هناك ما يزيد على ٧٠٠ مما يطلق عليه عملات مشفرة. وبيتكوين هي أشهرها، وهي الأعلى قيمة وسيولة وقبولاً في السوق. وتليها «إيثريوم» في المركز الثاني ولكن بمسافة بعيدة.

سؤال: هل العملات المشفرة آمنة؟

جواب: لقد حدثت موجات من قرصنة وسرقة عملة بيتكوين، تماما كما حدث إفلاس للبورصات ومقدمي المحافظ، ولكن عدد هذه الاحداث يتناقص بمرور الوقت.

سؤال: ما مدى تقلبها؟

جواب: العملات المشفرة يمكن أن تكون شديدة التقلب. فكانت قيمة بيتكوين أعلى قليلا من ٤٠٠ دولار في ٢٠١٦، وكان يجري تداولها بأقل من ٣٠٠ دولار في مايو ٢٠١٥، ولكنها كانت أعلى قليلا من ١٢٠٠ في ٢٠١٣.

سؤال: إذا كانت شديدة التقلب، فهل هي استثمار جيد؟

جواب: إنه استثمار ينطوي على درجة كبيرة من المضاربة. وليس مضمونا من بنك مركزي ولا تدعمه أي حكومة. فالمستثمرون مستقلون تماما.

سؤال: هل هو نظام مدفوعات جيد؟

جواب: إنه أقل تكلفة من كثير من البدائل التقليدية المتاحة لتحويل الأموال وربما كان موثقا للغاية على سبيل المثال للمدفوعات باستخدام الهواتف

الذكية. وكلما تمت تسوية المعاملات بسرعة، تراجع حجم مشكلة التقلب.

سؤال: كيف يمكن أن أشتري بيتكوين أو أي عملة مشفرة أخرى؟

جواب: هناك كثير من شركات الصرافة التي تباع وتشتري بيتكوين مثل Coinbase و Localbitcoins و CoinDesk. وهناك كذلك عدد متزايد من آلات الصراف الآلي المادية، التي تحول العملة الورقية والمعدنية إلى بيتكوين.

سؤال: وكيف أأخزنها؟

جواب: أكثر الطرق العملية هي تحميل محفظة رقمية في هاتف ذكي. ومثلما هو حال المحفظة الحقيقية، فهي مناسبة للمشتريات صغيرة الحجم. أما تخزين مبالغ كبيرة فهو أكثر تعقيدا. فبعض المستخدمين لديهم أجهزة كمبيوتر مخصصة غير متصلة بالشبكة (جهاز غير متصل بشبكة الإنترنت طوال الوقت) ويستخدمون التشفير وكلمات سر صعبة للغاية لحماية أموالهم.

سؤال: أين يمكن أن أستخدمها؟

جواب: لا يزال القبول محدودا ولكنه أخذ في التزايد. وهناك عدد قليل من تجار التجزئة على الإنترنت الذين يقبلون بيتكوين، وكذلك بعض المحلات الحقيقية.



لا يوجد في التكنولوجيا الحالية ما يمنع التسوية الفورية

لشراء تأمين يحميهم من المسؤولية التي قد تنشأ من أي مطالبة غير متوقعة على العقار الذي يبتاعونه — أو عملية شراء سيارة أو تسجيلها أو سداد الضرائب المستحقة عليها. ومن شأن «بلوكتشين» أن تقدم إثبات ملكية رقمي غير قابل للتزوير فضلا على سجل كامل لسلسلة الملكية. وهناك كذلك قدر كبير من الحماس للعقود الذكية ذاتية التنفيذ — مثل تأمين السفر الذي يدفع تلقائيا في حالة إلغاء رحلة الطائرة، أو قرض شراء سيارة الذي يعطل تشغيل السيارة في حالة عدم سداد الأقساط المستحقة. كذلك تدعم تكنولوجيا «لوكتشين» بدلا عن «بيتكوين» يطلق عليه «إثيريوم» (بعملة تبلغ قيمتها حوالي ٨٠٠ مليون دولار)، والذي بدأ مؤخرا يجذب بعض الاهتمام التقليدي. وبخلاف «بيتكوين»، فمؤسسها معروف، وهو فيتاليك بوتوران، البالغ من العمر ٢٢ عاما وهو روسي-كندي لم يكمل دراسته الجامعية.

كذلك يرى جيري كومو، نائب رئيس شركة أي بي إم المختص بتكنولوجيا بلوكتشين أن هناك تطبيقات محتملة لسلاسل بلوكتشين الخاصة ذات الأغراض المحددة تسهم في تحسين الشفافية من خلال الامتثال والتدقيق، وذلك في تناقض صارخ مع سمعة «بيتكوين» باعتبارها سرية ومجهولة الهوية. ويقول إن «بيتكوين مجهولة الهوية من أساسها». ويستفيض في شرحه قائلا إنه مع هذا، «من الممكن جدا أن تكون لدينا بلوكتشين بمستويات مختلفة من النفاذ، حيث لا يرى المشاركون ما يفعله الآخرون، ولكن أجهزة التدقيق والتنظيم تأتي في مستوى أعلى وترى كل ما يجري».

وبالرغم من استحواذ عالم الشركات المبتدئة على قدر كبير من تجربة تكنولوجيا بلوكتشين، فإن شركة أي بي إم واحدة من عدد من كبرى الشركات التي بدأت تعنى هي أيضا بالتجربة. وانضمت في ديسمبر الماضي إلى مؤسسة لينوكس لنشر تكنولوجيا بلوكتشين مع برمجيات مفتوحة المصدر (أي أنه يمكن لأي مبرمج العمل فيها، على عكس النظم المملوكة لشركات مثل ويندوز). وهناك تعاون بين بنوك كبيرة مثل جي بي مورغان تشيس أند كو، وشركات تكنولوجيا مثل سيسكو وإنتل بخصوص هذه المبادرة. وفي فبراير، انضمت بورصة طوكيو لشركة أي بي إم لاختبار استخدام بلوكتشين في تسجيل عمليات التداول في الأسواق ذات المعاملات المنخفضة، وطلبت البورصة الأسترالية من «ديجيتال أسيت هولدينغز»، وهي شركة مبتدئة، تطوير تكنولوجيا دفاتر الحسابات الرقمية الموزعة لتطبيقها في عمليات المقاصة والتسوية. وهناك اتحاد من ٤٢ بنكا عالميا يعمل مع شركة جديدة هي R3 لتطوير تكنولوجيا دفاتر الحسابات الرقمية الموزعة القياسية للصناعة المالية.

ويكتسب تحديد المعايير أهمية بالغة في هذا المجال. ومن المعتاد في كل دورة ابتكار جديدة أن تأتي شركات مختلفة بطرق مختلفة لفعل شيء يؤدي إلى وضع مجموعة من المناهج التكنولوجية. ويساور البعض القلق من أن ذلك قد يهض نتاج سنوات من الجهود الذي بذلت لدمج الصناعة المالية في العالم. وعلى سبيل المثال، في ظل مبادرة

«المنطقة الموحدة للمدفوعات باليورو» (SEPA)، استغرقت السلطات الأوروبية ١٢ عاما منذ إصدار العملات الورقية والمعدنية لليورو في ٢٠٠٢ لدمج المنصات التكنولوجية وإجراءات العمل الخاصة بأداء المدفوعات عبر الحدود بين ٣٥ بلدا مشتركا بنفس مستوى البساطة والتكلفة الزهيدة لإجراء تحويل محلي.

ويشرف مارك بيلي، بصفته مدير عام البنك المركزي الأوروبي المختص بالبنية التحتية للسوق والمدفوعات، على مبادرة «المنطقة الموحدة للمدفوعات الأوروبية» ومبادرات تكامل أخرى على مستوى القارة مثل TARGET2 وهو نظام تسوية المدفوعات النقدية في منطقة اليورو، و T2S، وهو النظام المكافئ للأوراق المالية. ويتابع تطورات بلوكتشين باهتمام، ولكنه لم يتأثر ببعض الوعود، مثل اختصار وقت التسوية. ويقول بيلي: «لا يوجد في التكنولوجيا الحالية ما يمنع التسوية الفورية. والمشكلة تكمن في هيكل الأسواق. فإذا رغب مدير صندوق في ميامي أن يستثمر في فرانكفورت، سيكون هناك العديد من النواحي القانونية والجوانب التي تتعلق بالتشغيل والضريبة، والاعتبارات المالية التي تؤخذ في الحسبان، وقد يفضل العمل مع وسطاء لتوفير هذه الخبرات عبر الحدود بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي/ألمانيا».

هل تفيد البنوك المركزية؟

إنه لا يستبعد احتمال تطور بلوكتشين أو تكنولوجيا مشابهة لدفاتر الحسابات الرقمية الموزعة لتصبح مفيدة في البنوك المركزية، برغم أوجه القصور التي تشوبها في الوقت الراهن، والتوتر في المفاهيم بين دفاتر الحسابات الموزعة والمركزية. وبينما لا يوجد حقيقة أي تصور في الوقت الحالي لاستخدام بلوكتشين عوضا عن نظم التسوية الرئيسية في البنك المركزي الأوروبي، فهو محل دراسة في مواضع معينة لتعزيز دور الأسواق الثانوية في التعامل في مزيد من الأوراق المالية غير المألوفة. ويضيف بيلي «علينا أن نرى ما إذا كانت هذه التكنولوجيا يمكن أن تفيدنا، وإذا كان باستطاعتها أن تساعد في تخفيض التكاليف ووضع نظم أكثر صلابة. ولكن علينا أيضا أن نفكر في تأثيرها على الوساطة المالية، وهو دور البنوك والأطراف الأخرى المشاركة في السوق، وكذلك قدرتنا كجهات تنظيمية.» ويتساءل البعض عما إذا كانت «بيتكوين» وتطبيقات «بلوكتشين» الأخرى يمكن أن تؤدي في نهاية الأمر إلى تقيؤ السياسة النقدية والاستقرار المالي — ولكن هناك إجماع في الآراء على عدم وجود مخاطر أنية.

وربما كان الوقت مبكرا للغاية لقول ما إذا كانت «بلوكتشين» هي «الإنترنت القادم» أو مجرد تطور تدريجي. والطريق إلى سيليكون فالي ممهّد بأفكار مبالغ فيها ثبت عدم توافر مقومات بقائها وشركات ثورية لم يعد لها أثر خلال سنوات قليلة، ولكن مع هذا كان لها بعض التأثير في بعض الحالات. واستحوذت شركة AOL في عام ١٩٩٩ على متصفح الشبكة «نتسكيب» الذي أنشأه أندريسن مقابل ما يزيد على ٤ مليارات دولار. وفي عام ٢٠١٥، استحوذت شركة فيرايزن على شركة AOL بنفس المبلغ تقريبا، وهي اليوم بنفس الروح التي كانت عليها في السابق. ومن الممكن أن نفكر في أن بيتكوين أو أي تكنولوجيا بلوكتشين أخرى يمكن أن تنهار بسبب عيب في التصميم غير معلوم بعد، أو بسبب عمل قرصنة مدمر.

ولا تزال «بلوكتشين» في بداياتها. وكما قال بيل غيتس يوما: «نحن دائما نغالي في تقدير التغيير الذي سيحدث في العامين القادمين ونقل من تقدير التغيير الذي سيحدث في العشرة أعوام القادمة.» ■

آندرياس آدرينانو، مسؤول تواصل أقدم في إدارة التواصل بصندوق النقد الدولي، وهانتر مونرو، اقتصادي أول في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية بصندوق النقد الدولي.

مُذنب بالمشاركة

أتيش ريكس غوش وماهفاش سعيد قرشي

«لم يتبق أمامي سوى ثمان ثوان فقط لأحدثكم عن الضوابط الرأسمالية. ولكن لا بأس. فأنا لست بحاجة لمزيد من الوقت لأقول لكم «إنها غير مجدية، ولن استخدمها، ولن أوصي باستخدامها...»

— أوغستين كارستينز، محافظ البنك المركزي المكسيكي

(في سياق كلمته أمام المؤتمر الثالث حول «إعادة النظر في سياسة الاقتصاد الكلي»، واشنطن العاصمة، في ١٥ إبريل، ٢٠١٥).

الأموال الجواله») خلال سعيها لتحقيق التحرير المالي في النصف الثاني من القرن العشرين. إذا ما هو مصدر هذه السمعة السيئة لضوابط التدفقات الرأسمالية الداخلة؟

القصة من البداية

للضوابط الرأسمالية تاريخ طويل وترجع الأدلة على استخدامها إلى قديم الأزل. وحتى في أواخر القرن التاسع عشر — وهي الفترة المعروفة بالعصر الذهبي للعولمة المالية — كانت كبرى البلدان المصدرة لرؤوس الأموال في ذلك الوقت (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) تفرض في بعض الأحيان قيودا على الإقراض الخارجي، وإن كان ذلك يرجع أساسا لأسباب سياسية وليست اقتصادية. ورغم وضوح دورات رواج وكساد التدفقات الرأسمالية عبر الحدود، فقد كانت هناك بضعة قيود على الواردات الرأسمالية — غالبا لأغراض استراتيجية أو خوفا من «الهيمنة الأجنبية». وكان جانب كبير من تدفقات رؤوس الأموال في هيئة تمويل طويل الأجل لاستثمارات مفيدة في مشروعات البنية التحتية والمرافق العامة في اقتصادات الأسواق الصاعدة في ذلك الوقت.

وقد توقفت التدفقات الرأسمالية فجأة، خاصة من أوروبا، خلال الحرب العالمية الأولى، وبعد انتهاء الأعمال العدوانية تكشفت الفروق العميقة بين البلدان المختلفة. فمن ناحية نجد أن الاتحاد السوفيتي، الذي كان يخضع لنموذج الدولة الاشتراكية والحكم الاستبدادي، قام في عام ١٩١٩ بفرض ضوابط صارمة على تحركات رؤوس الأموال. ومن ناحية أخرى نجد أن مسؤولي البنوك الخاصة والبنوك المركزية في الاقتصادات الرائدة في ذلك الوقت

الرأسمالية» عبارة لها سمعة سيئة. فبالرغم من تزايد الاعتراف

«الضوابط

بفائدتها كإحدى أدوات السياسة لمعالجة المخاطر المصاحبة للتدفقات الرأسمالية الداخلة (تقرير IMF 2012)، فلا تزال الضوابط الرأسمالية محاطة بقدر كبير من الشك والريبة، كما يتضح من الاقتباس أعلاه. ولكن من أشهر مبررات الاعتراض على الضوابط الرأسمالية أنها عرضة للتهرب والتحايل في تطبيقها. ومع ذلك، لا يستخدم هذا المبرر نفسه عندما يتعلق الأمر بسياسات أخرى — كالمطالبة مثلا بإلغاء الضرائب لأنها عرضة للتهرب منها. وبالمثل، فرغم الشعبية الكبيرة التي تحظى بها التدابير الاحترازية الكلية منذ وقوع الأزمة المالية العالمية، فإن الدليل على فعاليتها ليس أكثر إقناعا مقارنة بالضوابط الرأسمالية. وبالإضافة إلى ذلك، فحتى عند قيام البلدان بفرض ضوابط على التدفقات الرأسمالية الداخلة، فإنه لا يخلو من دلالة أنها تعبر عنها في العادة بعبارات سائغة مثل «التدابير الاحترازية».

ويمكن تفهم مشاعر الاستياء تجاه ضوابط التدفقات الخارجية، فقد يرغب المقيمون في استثمار أموالهم أو حمايتها في الخارج، وقد يرغب غير المقيمين في إعادة أموالهم إلى أوطانهم لدى تصفية استثماراتهم. ولكن الأمر الأكثر إثارة للحيرة هو المعارضة الغريزية لاستخدام اقتصادات الأسواق الصاعدة لهذه الضوابط في إدارة التدفقات الرأسمالية الداخلة — لا سيما وأن مثل تلك التدابير كانت جزءا أساسيا من جهود الاقتصادات المتقدمة في التعامل مع تدفقات رؤوس الأموال بدافع المضاربة («رؤوس

الأحكام المسبقة
تغير مسار
المناقشات الدائرة
حول استخدام
ضوابط رأس
المال لتطويع
مخاطر التقلبات
في التدفقات
الرأسمالية الداخلة

المقيدة لا يتوافق أساسا مع الإدارة الاقتصادية الكلية المتوقعة بصفة متزايدة من الحكومات، ولا مع نظام التجارة الدولية الحرة. (فالتدفقات الرأسمالية الخارجة كانت تقتضي قيام الحكومات بفرض قيود على الواردات لحماية ميزان المدفوعات واحتياطيات الذهب. وعلى جانب التدفقات الداخلة، يمكن لتدفقات رؤوس الأموال الجواله أن تؤدي إلى تجاوزات المضاربة — الأمر الذي يستدعي بدوره تشديد السياسة النقدية مما قد يلحق الضرر بالاقتصاد العيني). وعندما اتاحت فرصة الاختيار فضل «كينز» و«وايت» التجارة الحرة على التدفقات الرأسمالية الحرة — وخاصة التدفقات قصيرة الأجل بدافع المضاربة وهروب رؤوس الأموال. ومن ثم ينصب التركيز في ميثاق تأسيس صندوق النقد الدولي (اتفاقية التأسيس) على قابلية تحويل الحساب الجاري وليس الرأسمالي، وعلى الاعتراف صراحة بأن البلدان قد تكون بحاجة إلى فرض الضوابط الرأسمالية.

ورغم معارضة الكيانات القوية أصحاب المصالح المصرفية في مدينة نيويورك، التي نجحت في إضعاف بعض النصوص الأساسية في اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي المرتبطة بالضوابط الرأسمالية (دراسة Hel-leiner, 1994)، فقد اتسمت حقبة بريتون وودز باتساع نطاق استخدام الضوابط (راجع الرسم البياني). وعلى غرار المشاهد في فترة ما بين الحربين، تمثلت هذه الضوابط أساسا في الضوابط على التدفقات الخارجة وليس الداخلة؛ غير أنه على عكس المشاهد في تلك الفترة لم تكن هذه الضوابط عموما بمثابة قيود على الصرف وإنما كانت ضوابط رأسمالية. وعلى الرغم من أن الاقتصادات المتقدمة عموما كانت أكثر تشددا من الأسواق الصاعدة خلال السنوات الأولى من حقبة بريتون وودز، فقد أخذت تتحول تدريجيا نحو التحرر خلال الستينات — مما يرجع جزئيا إلى تزايد التكامل التجاري الذي كان يتعذر معه تقييد معاملات الحساب الرأسمالي بدون التأثير أيضا على معاملات الحساب الجاري. وانقطع هذا الاتجاه في بعض الأحيان نظرا لتعرض بعض البلدان مثل بريطانيا وفرنسا للضغوط في ميزان مدفوعاتها أو للأزمات. وحتى الولايات المتحدة فرضت قيودا على التدفقات الخارجة في عام ١٩٦٣ ووسعت نطاق تغطيته على مدار ذلك العقد مع تدهور أوضاع ميزان مدفوعاتها.

ومن ناحية أخرى، قامت البلدان التي تلقت تدفقات رأسمالية ضخمة ومتزايدة بفرض قيود على التدفقات الداخلة قصيرة الأجل على أساس

واصلوا سعيهم لإعادة بناء النظام النقدي الدولي السابق الذي كان يتسم بالتحرر، وفي حالة البنوك الكبيرة بدرجة عالية من الربحية. وقد تأخر إلغاء هذه القيود في أوروبا نتيجة الاختلالات الناجمة عن الحرب وتحمل العجز في الموازنة لتمويل تعويضات الحرب وتكاليف إعادة الإعمار، ولكن في عام ١٩٢٤ ومع بدء تطبيق «خطة دوز» (Dawes Plan) التي قدمت البنوك الأمريكية بموجبها القروض لألمانيا لمساعدتها في سداد تعويضات الحرب — دخلت البنوك الأمريكية فترة من الإقراض الدولي الضخم (مليار دولار سنويا خلال الفترة من ١٩٢٤ إلى ١٩٢٩). وذهب نصف هذا المبلغ إلى أوروبا، بوساطة مالية جزئية من البنوك البريطانية، مما أنشأ دورة رواج اقتصادي ومالي كبيرة.

ولكن هذه الصحة في النظام الدولي المتحرر لم تدم طويلا. فقد تعرضت أوروبا لتداعيات التوقف المفاجئ في التدفقات الرأسمالية عندما تسببت نوبة مضاربة جنونية في بورصة نيويورك في اجتذاب رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة. وفي يوليو ١٩٣١، مع عدم قدرة ألمانيا على تمديد أجل التزاماتها المستحقة، أعلنت تأجيل سداد مدفوعات الديون الأجنبية وفرضت قيود على الصرف، مما تسبب في موجة مضاربة على الجنيه الاسترليني ودفع بريطانيا إلى الخروج من قاعدة الصرف بالذهب؛ وقد حذا حذوها العديد من البلدان الأخرى.

وما أعقب ذلك كان العقد الذي شهد هروب رؤوس الأموال بسرعة تكاد تكون مذهلة، والتخفيضات في قيمة العملات، والقيود على الصرف، والضوابط الرأسمالية (معظمها على التدفقات الخارجة)، والتدابير الحمائية، والانهيار في التجارة العالمية — مما ساهم في حدوث «الكساد الكبير» على مستوى العالم. غير أن الجدير بالذكر أن أنظمة الحكم الاستبدادي والفردية في أوروبا — كالنمسا وبلغاريا وألمانيا وهنغاريا والبرتغال ورومانيا — هي التي قامت غالبا بفرض قيود على الصرف وضوابط على التدفقات الرأسمالية الخارجة (أما الأنظمة الديمقراطية فكانت تفضل فرض الرسوم). ففي ألمانيا، قام الحزب النازي بتمديد العمل بالقيود المفروضة في يوليو ١٩٣١ بالإضافة إلى توسيع نطاقها، وكان من الممكن أن تصل عقوبة انتهاكها في ظل هذا النظام إلى الإعدام؛ ومن ثم باتت ضوابط الصرف الأجنبي مرتبطة تماما بتجاوزات هذا النظام.

وبحلول عام ١٩٣٥، ومع بدء خروج الاقتصاد الأمريكي من نوبة «الكساد الكبير»، وإزاء خلفية من التطورات السياسية المثيرة للقلق في أوروبا، بدأت معدلات انتقال رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة تسجل ارتفاعا ملحوظا. وترتب على ذلك نوبة رواج بدافع المضاربة وتضخم في الاحتياطيات الزائدة لدى البنوك الأمريكية (هددت بالدخول فجأة في دوامة تضخمية) مما دعا رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي «مارينر إيكلز» إلى الإعراب عن رأيه بأن هناك «مبررا واضحا لاتخاذ التدابير التي تعيق نمو رأس المال الأجنبي في أسواقنا».

غير أن الولايات المتحدة لم تفرض قيودا على التدفقات الرأسمالية الداخلة. وباستنباط المعلومات من تجربة البلدان الأوروبية في محاولاتها منع التدفقات الرأسمالية الخارجة، خلص المسؤولون الأمريكيون إلى أن فعالية القيود تقتضي اتساع نطاقها، بحيث تشمل معاملات الحسابين الرأسمالي والجاري (أي المتعلقة بالتجارة). ولعل الأهم من ذلك أن القيود التي فرضتها الأنظمة الدكتاتورية غير الديمقراطية على التدفقات الرأسمالية الخارجة أنشأت شعورا عاما بعدم الثقة والنفور من مثل هذه التدابير. وقد أوجز وزير الخزانة الأمريكي «هنري مورغنتاوا الابن» المنهج السائد عندما كتب «بصراحة، أنا لا أوافق على قيود الصرف».

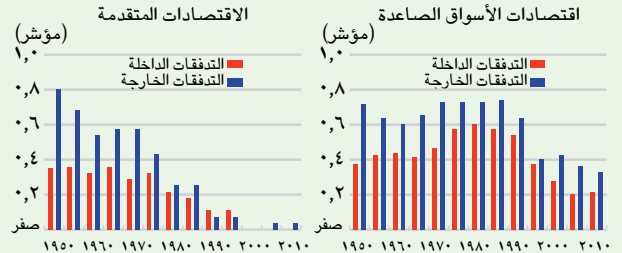
نظام بريتون وودز وما بعده

كان الدرس الذي خلص إليه مؤسس نظام بريتون وودز جون ماينارد كينز وهاري ديكستر وايت، من تجربة فترة ما بين الحربين هو أن نظام التدفقات الرأسمالية غير



سيطرة محكمة

انتشر استخدام الضوابط الرأسمالية على نطاق واسع في حقبة بريتون وودز.



المصدر: تقديرات المؤلفين استناداً إلى عدة أعداد من التقرير السنوي حول ترتيبات وقيود الصرف الصادر عن صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: الاقتصادات المتقدمة تشمل مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة). وتشمل اقتصادات الأسواق الصاعدة كبرى الأسواق الصاعدة التي كانت منضمة لعضوية الصندوق في عام ١٩٥٠ (الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا وإكوادور ومصر والهند واندونيسيا وكوريا وماليزيا والمكسيك وباكستان وبيرو والفلبين وجنوب إفريقيا وتايلاند وتونس وتركيا وأوروغواي وفنزويلا). والمؤشر هو المتوسط لمجموعات البلدان المعنية (وفي كل منها، صفر = عدم وجود قيود و ١ = بالغة التقيد، على أساس التقدير الاستثنائي للمؤلفين).

قصيرة الأجل التي كانت مستبعدة أصلاً؛ والتحق «جك ديلوريس» بالعمل في المفوضية الأوروبية، حيث تزعم التوجيه المعني بإلغاء القيود على تحركات رؤوس الأموال: كما التحق «ميشيل كامديسو» بالعمل في صندوق النقد الدولي حيث سعى لتعديل اتفاقية تأسيس الصندوق لمنح الصندوق الولاية على الحساب الرأسمالي وصلاحيه تحرير.

توافق الآراء

مع بدء تحرر الاقتصادات المتقدمة أثناء الستينات والسبعينات من القرن الماضي، كان الاتجاه العام في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على النقيض من ذلك — فكانت القيود تفرض أساساً على التدفقات الرأسمالية الخارجة للمساعدة على إبقاء تكاليف الإقراض السيادي المحلي عند مستويات منخفضة. وحتى بعض التدابير التي كان من الممكن تصنيفها كضوابط على التدفقات الداخلة لأنها كانت على الأرجح معوقة للاستثمار الموجه إلى الداخل (مثل الحد الأدنى لفترات الاستثمار أو فرض حد أقصى لوتيرة أو مقدار إعادة رأس المال إلى الوطن)، كان الهدف منها هو منع حدوث تحول مفاجئ في مسار التدفقات الرأسمالية الداخلة والعجز في ميزان المدفوعات. غير أنه مع بداية فترة السبعينات أخذت تظهر القيود ذات الطابع الاحترازي المفروضة على التدفقات الداخلة. وكانت تهدف بوضوح إلى حماية الاستقرار الاقتصادي والمالي من الاقتراض الأجنبي المفرط وفترات رواج الائتمان بدعم من التدفقات الداخلة.

وبدأت عملية التحرير في الأسواق الصاعدة بعد حوالي عقد من بدايتها في الاقتصادات المتقدمة، في إطار نزعة عامة للتحول إلى الأسواق الحرة ورغبة في إخضاع السياسات الحكومية لقواعد السوق (وهو ما يطلق عليه «توافق واشنطن»). ولكن مثلما قامت بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات بتحرير أسواقها المالية المحلية وضوابط التدفقات الخارجة، فقد ألغت كذلك العديد من التدابير الاحترازية القائمة للتدفقات الداخلة. وسوف يترتب على ذلك فترات رواج كبيرة مدفوعة بالتدفقات الداخلة، ويعقبها فترات كساد اقتصادي ومالي شديد.

وقد ساعدت هذه التجربة في صياغة الاستجابات على مستوى السياسة لدى استئناف التدفقات الداخلة إلى الأسواق الصاعدة في أوائل التسعينات، وأدت إلى حدوث تحول ملحوظ في تفضيل التدفقات بخلاف الديون على المدى الأطول. وقام العديد من البلدان — لا سيما البرازيل وشيلي وكولومبيا وماليزيا وتايلاند — بتجربة فرض ضوابط على التدفقات الداخلة خلال التسعينات. غير أن مثل هذه التدابير لم تحظ بالاستحسان، وكان الاتجاه العام خلال الجانب الأكبر من التسعينات نحو زيادة انفتاح الحساب الرأسمالي، مما أسفر عن مبادرة مدير عام صندوق النقد الدولي آنذاك، السيد ميشيل كامديسو، في الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٧ بمنح الصندوق الولاية على الحساب الرأسمالي، وصلاحيه تحرير.

وفي النهاية، لم تتم الموافقة على التعديل مما يرجع جزئياً لاعتراض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي أصيبت بالقلق من تكتفأزمة شرق آسيا وتخوفها من احتمالات استخدام الصندوق صلاحياته الجديدة لفرض تحرير الحساب الرأسمالي بدون دراسة كافية على البلدان المترددة في تطبيقه. ومع ذلك، كانت مشورة الصندوق بشأن السياسات — على النقيض من رؤية كينز ووايت — قد تحولت بعيداً عن اعتبار الضوابط الرأسمالية أداة ضرورية للتعامل مع التدفقات بدافع المضاربة التي تسبب في زعزعة الاستقرار. وخلصت مراجعة أجزائها «مكتب التقييم المستقل» في عام ٢٠٠٥ إلى أن خبراء الصندوق أوصوا بفرض ضوابط على التدفقات الداخلة في حالتين فقط من أصل ١٩ حالة تعرضت خلالها اقتصادات الأسواق الصاعدة لدخول تدفقات رأسمالية كبيرة.

ورغم عدم الموافقة بوجه عام، فقد قام العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة بتقييد التدفقات الداخلة خلال طفرة منتصف الألفينات. وأدت

تكهات باحتمال انخفاض قيمة الدولار. وعلى سبيل المثال، فرضت أستراليا حظراً على الاقتراض قصير الأجل، كما فرضت شروط الودائع على أنواع القروض الأخرى؛ وشددت اليابان القيود على تدفقات الحافظة الداخلة وطبقت هامش الاحتياطي الإلزامي على ودائع غير المقيمين؛ وفرضت ألمانيا شروط الودائع النقدية على القروض الأجنبية وعلقت مدفوعات الفائدة على ودائع غير المقيمين؛ واتفقت البنوك السويسرية على عدم سداد الفوائد على الودائع الأجنبية أو استثمار رأس المال الأجنبي في السندات أو الممتلكات المحلية.

وبحلول عام ١٩٧٤، ومع تعويم سعر الدولار، تخلت الولايات المتحدة عن ضوابط التدفقات الخارجة. ونظراً لثقة صناع السياسات في الولايات المتحدة بقدرة بلادهم دائماً على اجتذاب المستثمرين — وأن التدفقات الرأسمالية ستدفع بلدان الفائض للتوافق مع هذا الوضع برفع أسعار عملاتها — فقد اعتمدوا بلا تحفظ نظاماً دولياً متحرراً لتدفقات رأس المال الخاصة. وبينما تحول صناع السياسات في الولايات المتحدة عن المسار الفكري للخبيرين الاقتصاديين «كينز» و«وايت» في بريتون وودز، فقد سعوا أيضاً لإعطاء تجارة الأصول المالية نفس مكانة تجارة السلع والخدمات، واستحدثوا عبارة «الهدف الأساسي من النظام النقدي الدولي هو وضع إطار النظام لتسهيل تبادل السلع والخدمات ورأس المال بين البلدان» عند تعديل اتفاقية تأسيس الصندوق في عام ١٩٧٨ لإضفاء المشروعية على تعويم أسعار الصرف. وقد حظي الانفتاح المالي في بلدان الأنغلو ساكسون بدعم إضافي في أوائل الثمانينات من سياسة السوق الحرة التي وضعها الرئيس الأمريكي رونالد ريغان ورئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر. وفي أوروبا القارية، حدثت نقطة تحول رئيسية مع قيام الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران بوضع سياسات عام ١٩٨٣ المضادة للتضخم وإدراك أن الضوابط على التدفقات الرأسمالية الخارجة كانت تفرض جزاءات غير متناسبة على الطبقة المتوسطة من المستثمرين الأقل قدرة من الأغنياء على التهرب منها (دراسة «Abdelal, 2006»). وبالتالي تم إلغاء معظم ضوابط التدفقات الخارجة أثناء الفترة من ١٩٨٤-١٩٨٦، مع تحرير الحساب الرأسمالي بالكامل بحلول عام ١٩٩٠.

وكان لهذا التحول في الاتجاه تبعات كبيرة تجاوزت فرنسا حيث انتقل ثلاثة مسؤولين من نفس الحزب الاشتراكي ليشغلوا مناصب رئيسية في مؤسسات دولية، حيث قاموا بالترويج لتحرير الحساب الرأسمالي: فقد التحق «هنري شافرانسكي» بالعمل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث عمل على توسيع نطاق «مدونة تحرير تحركات رأس المال» لتشمل كل تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود، بما في ذلك التدفقات

زيادة التحرير التجاري، على النقيض من نظرية كينز ووايت، أخذت تنظر إلى الضوابط الرأسمالية على أنها غير متوافقة مع التجارة الحرة بدلا من أن تكون عاملا مساعدا للتجارة الحرة. وبالتالي ألغيت القيود على الحساب الرأسمالي إلى جانب القيود على الحساب الجاري. وتؤكد هذا الاتجاه العام أكثر مع ازدياد أهمية اتفاقيات التجارة الإقليمية ومعاهدات الاستثمار الثنائية (خاصة مع الولايات المتحدة) والتي تضمنت بصفة متزايدة مواد تنص على منع اعتماد الضوابط الرأسمالية.

وأخيرا، مع صعود أيديولوجية التجارة الحرة، التي تعتبر كل التدخلات الحكومية سيئة بطبيعتها، فقدت الضوابط الرأسمالية مصداقيتها بشكل عام، بعد أن كان ينظر إليها كأدوات لصقل الاقتصاد. ولم تصبح اقتصادات الأسواق الصاعدة غافلة تماما عن تقلبات التدفقات الرأسمالية غير المتوقعة، لكنها حاولت أن تعتمد على «تدابير احترازية كلية» أكثر سلامة — وتعتبر كذلك أكثر توافقا مع السوق — للتعامل مع المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي والتي تفرزها التدفقات الرأسمالية الداخلة. غير أن الأثر الواقع على التدفقات الرأسمالية نتيجة بعض هذه التدابير — وخاصة المرتبطة بمعاملات النقد الأجنبي — لا يمكن تمييزه اقتصاديا إلى حد كبير عن الأثر المترتب على الضوابط الرأسمالية الأكثر مباشرة. فإذا كان القصد فعليا هو الحد من التدفقات الداخلة لأسباب احترازية، فإن وصف مثل هذه التدابير بأنها احترازية كلية هو مجرد إعطاء اسم جديد للضوابط الرأسمالية، مما يؤكد أن الدلالة السلبية المصاحبة لكلمة «ضوابط» هي المشكلة الحقيقية.

ومثل أي أداة من أدوات السياسات، فإن الضوابط الرأسمالية على التدفقات الداخلة لها إيجابياتها وسلبياتها — غير أنها، من وجهة نظرنا، لا يتم تقييمها إلى حد كبير على أساس جدارتها بقدر ما يكون على أساس حكم مسبق صرف تمتد جذوره عبر التاريخ: حيث أنها مدانة بالذنب إلى حد كبير بسبب مشاركتها مع التدفقات الخارجة وكذلك بسبب الخلافات الأيديولوجية التي ليست لها صلة تذكر باستخدامها على وجه التحديد. ومن الضروري تصحيح التصورات التي ليس لها أساس من الصحة لضمان استجابة صناع السياسات على الوجه الأمثل في معالجة المخاطر المصاحبة للتدفقات الرأسمالية المتقلبة وعدم الإحجام عن استخدام تدابير معينة لمجرد ما يقترن باسمها من دلالات. ■

أتيش ريكس غوش هو مؤرخ في صندوق النقد الدولي ونائب مدير في إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة بالصدوق، وتعمل ماهفاش سعيد قرشي اقتصادي أول في إدارة البحوث بصدوق النقد الدولي.

يستند هذا المقال إلى ورقة العمل رقم ٢٥/١٦ التي أعدها المؤلفان بعنوان «What's in a Name? That Which We Call Capital Controls»

المراجع:

Abdelal, Rawi, 2006, "Writing the Rules of Global Finance: France, Europe, and Capital Liberalization," Review of International Political Economy, Vol. 13, No. 1, pp. 1-27.

Edwards, Sebastian, 1999, "How Effective Are Capital Controls?" Journal of Economic Perspectives, Vol. 13, No. 4, pp. 65-84.

Helleiner, Eric, 1994, States and the Re-emergence of International Finance: From Bretton Woods to the 1990s (Ithaca, New York: Cornell University Press).

International Monetary Fund (IMF), 2012, "The Liberalization and Management of Capital Flows: An Institutional View," IMF Policy Paper (Washington).

Ostry, Jonathan, Atish Ghosh, and Mahvash Qureshi, 2015, Capital Controls (London: Edward Elgar).

هذه المحاولات في بعض الأحيان إلى نتائج عكسية. ففي تايلند، مثلا، كان رد فعل السوق سريعا وعنيفا على فرض نسب الاحتياطي الإلزامي غير المعوَّضة على التدفقات الأجنبية الداخلة في ديسمبر ٢٠٠٦: فقد سجلت سوق الأوراق المالية هبوطا بنسبة ١٥٪ في أقل من يوم واحد، مما أجبر البنك المركزي على العدول عن هذا الإجراء. وكان التصور السائد هو أن هذا الإجراء أعاد إلى الأذهان أزمة العملة وفرض الضوابط على التدفقات الخارجة أثناء أزمة شرق آسيا منذ عقد من الزمن. ومن ثم أرسلت الأسواق المالية إشارة واضحة بأنها لا توافق على الضوابط الرأسمالية — على التدفقات الخارجة أو التدفقات الداخلة — دون تمييز يذكر بين الاثنين.

أهو حكم مسبق صرف؟

إذا ما السبب في المخاوف التي تثيرها حاليا الضوابط على التدفقات الرأسمالية الداخلة؟ تقدم السجلات التاريخية مؤشرات معينة للجواب على هذا التساؤل. أولا، بالعودة على الأقل إلى الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، عندما كانت الولايات المتحدة تعارض فرض الضوابط على التدفقات الداخلة، يبدو أن الضوابط على التدفقات الداخلة أصبحت مرتبطة بقوة بالضوابط على التدفقات الخارجة. وكانت هذه الأخيرة مقترنة غالبا بأنظمة الحكم الاستبدادي، والكبح المالي، والتدابير اليائسة لتجنب الأزمات في الاقتصادات التي تفتقر لحسن الإدارة. لذا عرفت الاقتصادات الأكثر تحررا عن استخدام ضوابط التدفقات الداخلة كأداة لسياساتها في الأجل القصير خشية تفسيرها على أنها غير متوافقة مع السوق أو تتسم بالضعف المؤسسي.

ومن حيث إدانة ضوابط التدفقات الداخلة بالذنب لمشاركتها ضوابط التدفقات الخارجة، فإن ذلك يتضح في أغلب الانتقادات الأخرى الموجهة

مع تحرير ضوابط التدفقات الخارجة، ألغيت الاقتصادات الصاعدة أيضا العديد من التدابير الاحترازية للتدفقات الداخلة.

لها وإن كانت ترتبط أكثر بضوابط التدفقات الخارجة. فالخوف مثلا من أن تصبح هذه التدابير، عند فرضها، تدابير دائمة ومهيمنة هي مخاوف صحيحة بالنسبة لضوابط التدفقات الخارجة. فالحكومات غالبا ما تلجأ إلى اعتماد تدابير قاسية على نطاق واسع للحيلولة دون هروب رؤوس الأموال، وهي تدابير يتعذر إلغاؤها بسبب الطلب المحتج. وفي المقابل، فإن القيود على التدفقات الداخلة هي في العادة ضرائب أو نسب مرتفعة من الاحتياطي الإلزامي، ويسهل وقف العمل بها ويتم إلغاؤها عموما عندما تتبدل الاتجاهات العامة.

وهناك من الانتقادات ما يوجه كذلك للضوابط الرأسمالية بسبب عدم فعاليتها — ولكن هذا الأمر ينطبق أيضا على ضوابط التدفقات الخارجة، التي تتسم في أفضل الأحوال بسجل أداء ضعيف عندما يتعلق الأمر بمنع وقوع الأزمات (دراسة "Edwards, 1999"). غير أن هناك أدلة كثيرة على أن ضوابط التدفقات الداخلة تؤدي إلى تحول تركيبة التدفقات الرأسمالية نحو الخصوم الأقل عرضة للمخاطر وذات آجال استحقاق أطول أجلا (دراسة "Ostry, Ghosh, and Qureshi, 2015")، مما يدعم الرأي بجذوى استخدامها كأدوات احترازية.

وهناك سبب ثان معقول وهو أن قيود الحساب الرأسمالي غالبا ما ترتبط مع القيود على الحساب الجاري. وهذا، من الناحية التاريخية، لأن الشكل الأكثر شيوعا لضوابط رأس المال كان قيود الصرف التي تعيق حركة السلع ورأس المال على السواء. ومع اعتناق البلدان مبدأ

خطر الكساد

هويدان لين

انخفاض معدل النمو لفترة أطول

بالرغم من أن الناتج الممكن يصعب قياسه، فيمكن تقديره باستخدام دالة إنتاج — وهي عبارة عن نموذج اقتصادي يحسب ناتج الاقتصاد استناداً إلى المدخلات الأساسية (العمل ورأس المال) ومدى كفاءة استخدام تلك المدخلات. وتطبيق هذا النموذج على منطقة اليورو، تشير النتائج إلى أن احتمالات زيادة مدخلات العمل ورأس المال وكذلك زيادة كفاءة استخدامها لا تزال ضعيفة. لذلك يتوقع أن يرتفع معدل النمو في منطقة اليورو عند مستوى الطاقة الإنتاجية الكاملة ارتفاعاً طفيفاً من ٠,٧٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤ إلى حوالي ١,١٪ خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، وهو مستوى أقل كثيراً عن متوسط النمو خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٧ الذي بلغ ١,٩٪.

علاوة على ذلك، تزداد أعداد السكان الأكبر سناً كنسبة من السكان ككل، بينما تتراجع نسبة السكان في سن العمل (١٥-٦٤). ونظراً لأن الميل إلى المشاركة في القوى العاملة يبدأ في التراجع بعد سن الخمسين، ينخفض في الوقت الحالي متوسط نسبة المشاركة في القوى العاملة. وفي الوقت نفسه، يتوقع أن يكون نمو مخزون رأس المال بطيئاً. ويرتفع مخزون رأس المال عندما يتجاوز حجم الاستثمارات معدل استهلاك المخزون (الإهلاك). ولكن لم يكن الوضع كذلك في منطقة اليورو، حيث ارتفع حجم الاستثمارات التجارية بمعدل متوسط منذ عام ٢٠١٣، ولم يصل إلى مستواه في عام ٢٠٠٨ إلا في عام ٢٠١٥ (راجع

الاعتاق بين مستوى الناتج الحقيقي ومعدل النمو السكاني في منطقة اليورو منذ بداية

انعدام

الأزمة المالية العالمية. ونتيجة لذلك، توقف نصيب الفرد في الناتج عن النمو، ويبلغ الناتج في منطقة اليورو في الوقت الحالي ٤٠٠٠٠ دولار أمريكي للفرد فقط، أي دون مستواه في الولايات المتحدة بحوالي ١٦٠٠٠ دولار أمريكي، وذلك بعد استبعاد تأثير الفروق السعرية. وهذه هي الفجوة الأكبر على الإطلاق منذ عام ١٩٩١ الذي شهد بداية الاتحاد الاقتصادي والنقدي (الرسم البياني ١).

ومنطقة اليورو ليست الوحيدة التي تأثرت بالأزمة. ففي الاقتصاد المتقدمة عموماً، يتوقع أن يرتفع معدل نمو الناتج الممكن — أي أكبر قدر من السلع والخدمات يستطيع الاقتصاد إنتاجه عند مستوى الطاقة الإنتاجية الكاملة — ارتفاعاً طفيفاً فقط وأن يظل دون مستويات ما قبل الأزمة خلال السنوات الخمس القادمة (راجع IMF, 2015).

وضعف آفاق الأجل المتوسط على هذا النحو أمر مقلق للغاية بالنسبة لمنطقة اليورو على وجه الخصوص نظراً لارتفاع مستوى البطالة والدين العام والخاص في بعض البلدان الأعضاء. كذلك فإنه بعد عدة سنوات من تباطؤ النمو، أصبح المجال متاحاً للمناورة على صعيد السياسات محدوداً. وزيادة معدلات البطالة ومستوى الدين والقيود المفروضة على صناعات السياسات تجعل منطقة اليورو عرضة لصدمات قد تؤدي إلى فترة مطولة من تراجع النمو الاقتصادي — وهو ما يطلق عليه في الغالب مصطلح «الكساد».

استمرار المشكلات الاقتصادية في منطقة اليورو يجعلها عرضة لتباطؤ مطول في النمو الاقتصادي.

رسم جرافيتي على جدران مصنع قبعات مهجور، مدينة بورتو، البرتغال.

الرسم البياني ٢). وبعبارة أخرى، لا تزال منطقة اليورو تعاني من تراجع كبير في أعداد العاملين وفي حجم الاستثمارات.

وتعاني المنطقة أيضا من ضعف نمو الإنتاجية (أي الناتج لكل عامل في الساعة). وتشير الدراسات التجريبية إلى أن السبب الأكبر وراء اتساع فجوة الإنتاجية بين منطقة اليورو والولايات المتحدة هو التقدم البطيء في زيادة كفاءة استخدام مدخلي العمل ورأس المال في منطقة اليورو، لا سيما في قطاع الخدمات. غير أن التباطؤ في زيادة الكفاءة

تراجع النمو المحتمل يصعب معه خفض مستوى الدين.

وتراجع نمو الإنتاجية في قطاع الخدمات يعكسان بدورهما التأخر في تطبيق ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى عكس الولايات المتحدة الذي تجاوز فيها الناتج لكل موظف في قطاع الخدمات ذروة ما قبل الأزمة، كان النمو في منطقة اليورو تدريجيا ولا تزال الإنتاجية دون ذروة ما قبل الأزمة في بلدان مثل ألمانيا وإيطاليا.

وفضلا على ذلك، يرجح تراجع مكاسب الكفاءة في استخدام مدخلي العمل ورأس المال في الولايات المتحدة مستقبلا، مما قد يؤثر على الاقتصادات المتقدمة الأخرى (راجع IMF, 2015). كذلك يستلزم تطبيق الابتكارات وتشجيع استخدامها قدرا من المرونة والقدرة على التكيف. وإذا لم تتخذ منطقة اليورو إجراءات سريعة لمعالجة مشكلاتها الهيكلية — مثل صعوبة فصل العمال أو خفض المرتبات وبيئة الأعمال غير المواتية لإنشاء شركات جديدة — قد يتأخر تعميم استخدام التكنولوجيا الجديدة.

استمرار تبعات الأزمات

غير أن بعض المشكلات سبقت وقوع الأزمة، مثل ارتفاع معدل البطالة ومستوى الدين العام والخاص. وفي حين أن أي ارتفاع متواضع في مستويات النمو سيسهم في معالجة هذه المشكلات إلى حد ما، ستظل البطالة والديون عبئا على النمو الاقتصادي ما لم تنفذ سياسات حاسمة بهدف تحسين آفاق النمو وتنشيط الاستثمار. فارتفاع مستوى الديون قد يعطل تنفيذ استثمارات جديدة، كما أن ارتفاع معدل البطالة قد يعوق تنمية رأس المال البشري (من خلال تباطؤ الاستثمارات في التعليم والصحة، على سبيل المثال).

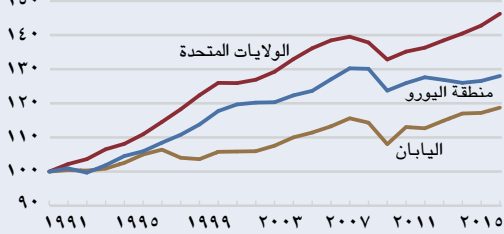
ولا يزال معدل البطالة في منطقة اليورو مرتفعا، لا سيما بطالة الشباب والعاطلين عن العمل منذ فترة طويلة، مما يزيد من خطر تآكل المهارات واستمرار ارتفاع معدل البطالة. ورغم التحسن الأخير، لا يزال معدل البطالة أعلى من ١٠٪ في منطقة اليورو وأعلى من ذلك كثيرا في بعض البلدان — حيث يبلغ ٢٥٪ تقريبا في اليونان، على سبيل المثال. وفقد أكثر من نصف العاطلين في منطقة اليورو وظائفهم منذ أكثر من ١٢ شهرا — وتتراوح نسبة هؤلاء من مجموع البطالة بين الربع تقريبا في فنلندا والثلاثة أرباع تقريبا في اليونان. وقد يؤدي ارتفاع البطالة بين الشباب أيضا إلى نشأة «جيل ضائع» من العاملين.

وفي الأجل المتوسط، يتوقع أن يظل معدل البطالة الطبيعي أعلى في إيطاليا عن مستواه خلال الأزمة وأن يتراجع ببطء شديد في فرنسا، ويقصد بمعدل البطالة الطبيعي المعدل الذي يحقق التوازن بين عرض العمالة والطلب عليها ولا يسبب ضغوطا تضخمية نتيجة التغيرات في معدل التوظيف ومستوى الأجور. وبينما يُتوقع تراجع المعدل الطبيعي

الرسم البياني ١ التراجع

الفجوة الحالية في مستوى الناتج للشخص بين منطقة اليورو والولايات المتحدة هي الأكبر على الإطلاق منذ نشأة الاتحاد الاقتصادي والنقدي في أوروبا عام ١٩٩١.

(نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، المؤشر = ١٠٠ = ١٩٩١)

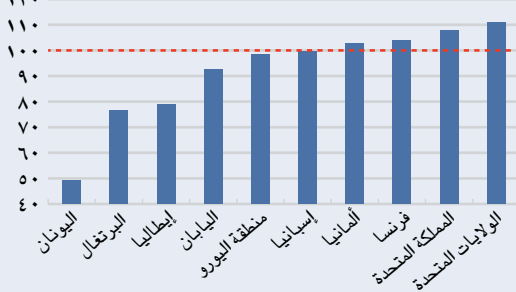


المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات المؤلف. ملحوظة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي هو إجمالي الناتج المحلي الاسمي أجري تعديله لمرعاة تأثير التضخم.

الرسم البياني ٢ تعاف بطيء

الاستثمارات غير السكنية في منطقة اليورو لم تعد إلى مستويات ما قبل الأزمة حتى نهاية عام ٢٠١٥.

(صافي الاستثمارات غير السكنية، ٢٠١٥: الربع الرابع؛ المؤشر = ٢٠٠٨)



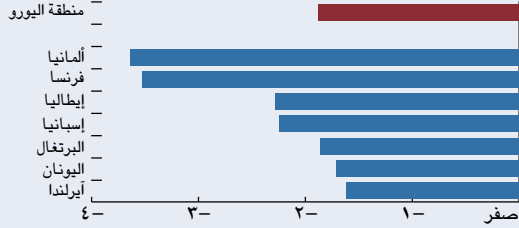
المصادر: المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي؛ وحسابات المؤلف.

في إسبانيا، فإنه سيظل أعلى من ١٥٪ خلال السنوات الخمس القادمة وفق التوقعات. ويشير أحد السيناريوهات لمنطقة اليورو ككل، والذي يستند إلى العلاقات التاريخية بين الناتج والبطالة، إلى أنه في حالة عدم تحقيق ارتفاع مستمر في معدل النمو، قد يستغرق تراجع معدل البطالة إلى متوسط مستواه خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥ أربع سنوات تقريبا. وقد يستغرق الأمر وقتا أطول في البلدان الأقل نمواً/أو الأعلى من حيث معدل البطالة (مثل اليونان وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا). ومن شأن التنفيذ الفعال للإصلاحات الهيكلية الجارية تقليل الوقت اللازم لخفض معدل البطالة من خلال زيادة مستوى النمو المحتمل و/أو زيادة الاتساق بين معدل التوظيف ومعدل النمو.

وبالإضافة إلى ارتفاع الدين العام، الذي يصعب معه على البلدان استخدام الإنفاق والسياسة الضريبية في تنشيط الاقتصاد، يجب المضي في خفض ديون القطاع الخاص بما يتيح تنفيذ استثمارات جديدة. وقد تراجعت نسبة الدين إلى أسهم الملكية في الشركات غير المالية في معظم بلدان منطقة اليورو نظرا لقيام الشركات بسداد جزء من ديونها. غير أن خفض الديون في العديد من الحالات صاحبه تراجع في حجم الاستثمارات وزيادة كبيرة في المدخرات وارتفاع في معدل البطالة. واستنادا إلى الفترات السابقة التي شهدت تراجعا كبيرا في ديون الشركات، تشير البحوث الصادرة عن صندوق النقد الدولي إلى أن الزيادة في متوسط

الرسم البياني ٣ مستويات دون التوقعات

تعرض الاستثمار إلى صدمة في منطقة اليورو يجعل معدل نمو الاقتصادات أبطأ كثيرا عن توقعات السيناريو الأساسي. (التراجع الكلي في النمو بحلول عام ٢٠٢٠٪)



المصدر: تقديرات المؤلف.

ملحوظة: تستند النتائج إلى نموذج اقتصادي تم استخدامه لمحاكاة تأثير الصدمات على منطقة اليورو — مثل زيادة الاضطرابات الجغرافية السياسية أو وقوع أزمات سياسية أو خفض توقعات التضخم. ويفترض النموذج أن السياسة النقدية وقيود سياسة المالية العامة لن يكون لها سوى تأثير إضافي محدود بخلاف استخدام أدوات الضبط التلقائي مثل إعانات البطالة. ويعكس السيناريو الأساسي المسار المتوقع للنمو الاقتصادي في ظل الأوضاع الحالية.

والبرتغال وإسبانيا. وستزداد أيضا معدلات البطالة ونسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي. وستتراجع معدلات التضخم، مما سيدفع منطقة اليورو إلى جانب الانكماش في الأجل القريب (راجع الرسم البياني ٣).

الحد من مواطن الضعف

إن ضعف الآفاق في الأجل المتوسط والقدرة المحدودة على استخدام السياسة الاقتصادية في تنشيط الاقتصادات تجعل منطقة اليورو عرضة للصدمات التي قد تؤدي إلى فترة مطولة من تراجع معدلات النمو والتضخم. ويستلزم تأمين المنطقة ضد هذه المخاطر تنفيذ مجموعة كبيرة ومتوازنة من السياسات. ويجب أن تختلف هذه السياسات في طبيعتها عن مجرد تيسير السياسة النقدية الذي كان دائما الأداة الرئيسية المستخدمة في تنشيط اقتصادات منطقة اليورو. ويجب على البنوك، التي تمثل عماد النظام المالي الأوروبي، أن تخضع لرقابة أكثر تشددا. كما يجب عليها التقدم بخطى أسرع نحو تنقية دفاترها من القروض المعدومة كي تستطيع تقديم مزيد من القروض. ويتعين على صناع السياسات تيسير إعادة هيكلة الشركات التي تعاني من مشكلات ولكنها لا تزال قادرة على الاستمرار بما يمكنها من خفض ديونها والبدء في الاستثمار مجددا. ويجب كذلك على السلطات إجراء إصلاحات هيكلية بغرض زيادة الإنتاجية ومستوى النمو المحتمل، وزيادة الإنفاق متى أتيحت لهم القدرة على ذلك بغرض تشجيع الطلب والذي سيؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي. ■

هويدان لين تشغل وظيفة اقتصادي في الإدارة الأوروبية بصندوق النقد الدولي.

تستند هذه المقالة إلى ورقة عمل أعدها المؤلف بعنوان: IMF working paper, “Risks of Stagnation in the Euro Area”, No. 16/9.

المراجع:

International Monetary Fund (IMF), 2013, “Indebtedness and Deleveraging in the Euro Area,” Euro Area Policies, 2013 Article IV Consultation—Selected Issues Paper, IMF Country Report 13/232 (Washington).

—, 2015, “Where Are We Headed? Perspectives on Potential Output,” World Economic Outlook, Chapter 3 (Washington, April).

مستوى الدين خلال الطفرات الائتمانية تنخفض بمقدار الثلثين عقب انتهاء الطفرة (راجع IMF, 2013). وإذا اتخذ الدين في منطقة اليورو نفس المسار الهبوطي، فسوف تستغرق الشركات وقتا طويلا في سداد ديونها، مما قد يؤدي إلى تأخر كبير في تعافي الاستثمارات. ويعاني قطاع الأسر في بعض بلدان منطقة اليورو أيضا من ارتفاع مستوى الدين. ورغم تراجع نسبة ديون قطاع الأسر إلى إجمالي الناتج المحلي بمقدار ١٠ نقاط مئوية إلى ٢٠ نقطة مئوية في البلدان ذات المديونية المرتفعة، فإن النسبة لا تزال أعلى كثيرا من مستواها قبل الطفرة، مما يزيد من احتمالية استمرار انخفاض الإنفاق الاستهلاكي لفترة ما بسبب ارتفاع مستوى الدين.

التأمين ضد الصدمات

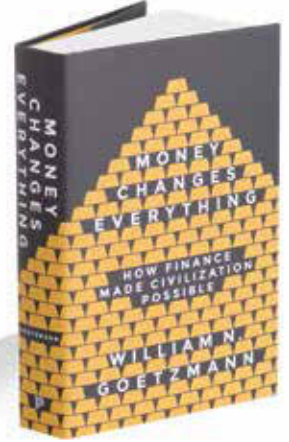
لا تزال توقعات السيناريو الأساسي لمنطقة اليورو تشير إلى تراجع النمو وارتفاع التضخم في الأجل المتوسط. ويعكس ذلك تأثير ارتفاع البطالة وزيادة أعباء الديون وضعف الميزانيات العمومية الذي يؤدي إلى تراجع الطلب، وكذلك تأثير أوجه الضعف الهيكلي التي تعاني منها المنطقة منذ فترة طويلة — مثل جمود سوق العمل والحماية المفرطة لسوق المنتجات — والتي تؤدي إلى تقلص مستوى النمو المحتمل. علاوة على ذلك، يوجد ترابط وتداخل بين هذه العوامل: فتراجع مستوى النمو المحتمل يصعب معه خفض مستوى الدين، وارتفاع البطالة وانخفاض الاستثمارات يؤثران سلبا على مراكمة رأس المال ويؤديان إلى تراجع مستوى النمو المحتمل. ومن شأن التراجع في آفاق الأجل المتوسط أن يجعل منطقة اليورو عرضة للتأثر بالصدمات السلبية — كحدوث تباطؤ عالمي جديد — التي قد تدفع بالاقتصادات إلى الكساد نظرا لأنها مكيلة بعدم قدرتها على الاستجابة لتلك الصدمات من خلال السياسات الاقتصادية الكلية (كخفض الضرائب و/أو زيادة الإنفاق). كذلك قد يؤدي عدم معالجة المشكلات الناجمة عن الأزمة إلى تفاقم أثر هذه الصدمات. فعلى سبيل المثال، قد تقوم الأسواق بإعادة تقييم قدرة البلدان مرتفعة الدين على الاستمرار في تحمل أعباء الديون ومن ثم زيادة تكلفة الإقراض مما قد يزيد من خطر حدوث دوامة الدين والانكماش.

وقد تم استخدام نموذج اقتصادي في محاكاة تأثير الصدمات على منطقة اليورو، وقد توصل النموذج إلى عدة افتراضات: عند بلوغ أسعار الفائدة مستوى الصفر، لن يكون بمقدور السياسة النقدية أن تفعل الكثير لتنشيط الاقتصاد. كما أن ارتفاع مستوى الدين يحول دون إمكانية استخدام سياسة المالية العامة إلا في حدود تطبيق أدوات الضبط التلقائي مثل إعانات البطالة.

ووفق هذا السيناريو، توجد عدة تطورات قد تؤدي إلى تراجع مفاجئ في ثقة المستثمرين — مثل زيادة الاضطرابات الجغرافية السياسية أو وقوع أزمة سياسية داخل الاتحاد الأوروبي أو خفض توقعات النمو. وقد يعقب ذلك تراجع أسعار الأسهم، إلى جانب انخفاض معدل نمو الاستثمار بنسبة ٢٥٪ عن توقعات السيناريو الأساسي (من حوالي ٢٪ إلى ١,٥٪ سنويا). وقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي بدرجات متفاوتة عبر منطقة اليورو حسب مستوى الدين في كل اقتصاد. وسوف تزداد أيضا مخاوف الأسواق بشأن قدرة البلدان على الاستمرار في تحمل أعباء الديون، لا سيما بالنسبة للبلدان المديونة بالفعل. وسيتم رفع أسعار الفائدة على الديون السيادية وديون الشركات بمقدار نقطة مئوية كاملة في اليونان وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا — على غرار الزيادة في العائد على السندات السيادية الإسبانية لمدة عشر سنوات خلال أواخر شهري يونيو ويوليو عام ٢٠١٢.

وتدل هذه النتائج على أن منطقة اليورو قد تشهد تراجعا في النمو. فقد ينخفض مستوى الناتج في منطقة اليورو بحوالي ٢٪ عن توقعات السيناريو الأساسي بحلول عام ٢٠٢٠. وبالتالي، فسوف تحتاج منطقة اليورو إلى ثلاث أو أربع سنوات إضافية (أي إضافة على عدد السنوات المتوقع في السيناريو الأساسي) للوصول بالناتج الاقتصادي إلى المستوى الممكن. وسوف تزداد تكلفة الاقتراض، لا سيما في اليونان وأيرلندا وإيطاليا

الأموال، إنها ضربة



وليام غويتزمان
William N. Goetzmann

الأموال تغير كل شيء
Money Changes Everything

كيف جعل التمويل الحضارة
ممكنة

How Finance Made Civilization Possible

Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 2016, 600 pp., \$35.00 (cloth).

قد لا يبدو قرض بفائدة قدرها ٣,٧٨٪ لمدة خمس سنوات بين اثنين من رجال الأعمال في عام ١٧٩٦ لافتا للانتباه، ولكن تبين أنه في عام ١٧٩٦ قبل الميلاد، ورجلا الأعمال يعيشان في مدينة أور السومرية القديمة. ويغطي كتاب وليام غويتزمان الغني بالمعلومات والمعنون الأموال تغير كل شيء يمتد ما بين بلاد الرافدين القديمة وصولا إلى أمريكا والصين وأوروبا في القرن العشرين، ويتضمن رحلات عبر اليونان وروما الكلاسيكيتين، والصين القديمة، ومراكز الابتكار المالي في العصور الوسطى وعصر النهضة في أوروبا.

ويهدف غويتزمان إلى أن يبين الدور التمكيني الذي أداه التمويل في تنمية المجتمع البشري وثقافة ومعرفة البشر، وتتمثل فكرته الأساسية في أن الابتكارات المالية كان لها تأثير حضاري على مر العصور. وقد يكون هذا الرأي مثيرا للجدل اليوم، حيث يُنظر كثيرا إلى الخبراء الماليين كتأثيرات ضارة، ولكن غويتزمان يقدم حجة قوية.

فيتمثل أسلوب الإقناع الذي يتبناه في غمر القارئ بثروة من التفاصيل التاريخية. وقد تغمرنا كميتها المطلقة في بعض الأحيان، ولكنه يدعم رواياته بحلقات

وشخصيات وقصص شخصية تاريخية رائعة من الاكتشاف (على سبيل المثال، دوره في الكشف عن ميثاق تأسيس شركة هونور ديل بازاكل في تولوز بفرنسا في عام ١٣٧٢ والتي استمر نشاطها حتى القرن العشرين).

ويبدأ الكتاب في مدينة الوركاء السومرية، حيث تطورت الرسومات على الرموز الطينية التي عملت بمثابة سجلات مالية إلى كتابة مسمارية، وهي واحدة من أقدم أشكال الكتابة. وقد أثرت الابتكارات المالية المبكرة على مفهوم الوقت عند البشر. ولا يقابل التقويم السومري البالغ ٣٦٠ يوما بأي شكل من الأشكال الوقت الفلكي، ولكن الرقم ٣٦٠ يقبل القسمة إلى العديد من الأرقام الكلية، وبالتالي فهو مثالي لتقسيم الوقت إلى نسب متساوية ملائمة للعقود المالية. (في الواقع، لا يزال العام البالغ ٣٦٠ يوما يستخدم في حساب استحفاقات الفائدة على السندات في الزمن المعاصر).

وقد تكون مفاهيم الوقت في العقود المالية في القرون الوسطى مخالفة للمفاهيم الكنسية، مما أسهم في الخلاف بين الكنيسة والمجتمع التجاري. وكانت المعاملات التجارية الحرة—وبالتالي المستوى من الثقة في نظام مالي يمكن أن يحل محل العلاقات الشخصية التي كانت سائدة في المجتمعات التقليدية—حاسمة في زيادة الكثافة السكانية.

التمويل دعم القدرات المتعلقة بالفكر المجرد

كذلك فإن التمويل دعم القدرات المتعلقة بالفكر المجرد. ويدرك معظم طلاب علم التمويل دوره في تطوير الرياضيات ونظرية الاحتمالات، ولكن على سبيل المثال يشير غويتزمان أيضا إلى درجة التجريد اللازمة لإدراك مفهوم المطالبات المالية باعتباره شكلا من أشكال الثروة غير المادية التي يتعين تتبعها من خلال القيد المحاسبي.

وينتج عن مثل هذه اللوحة الشاملة في كثير من الأحيان صدمة مفاجئة من الألفة التي تعتبر واحدة من المتع الكبيرة في قراءة التاريخ، وعلى سبيل المثال، ففي مدينة دلمون في وادي الرافدين، يمكن أن يشارك المواطنون العاديون بشكل سلبي في مشروعات من خلال المساهمة برأس المال في شكل سوار لليدين، بطريقة تشابه شراء أسرة معاصرة لسهام أو سهمين من أسهم

شركة غوغل. واشترى سكان مدينة البندقية بشغف أول سندات حكومية فعلية (Prestiti). وأعطى هذا الشمول المالي للأشخاص غير المشاركين بشكل مباشر في الأسواق المالية حصصا سائلة في أنشطة متنوعة مدرة للدخل يمكن أن توفر قدرا من الأمن الاقتصادي، فضلا عن حصة في التوسع الاقتصادي للدولة.

ويستكشف الكتاب أيضا كيف أن الأسواق المالية تجد باستمرار أساليب لتسييل الأصول التي تبدو غير سائلة. وتظهر سجلات محلات الرهنيات الصينية في القرن السابع أن أي شيء له قيمة عند إعادة البيع يمكن استخدامه كضمان للحصول على قرض؛ وفي القرن الخامس عشر، تطورت أسواق العقود المستقبلية التي تنطوي على المضاربة على أرباح بنك Casa di San Giorgio الذي تأسس لإدارة الشؤون المالية لمدينة جنوة.

ويتناول الكتاب بتعمق تطور هياكل المؤسسات، وخاصة أهمية المطالبات السائلة ذات المسؤولية المحدودة في دعم الإقبال الضروري على المخاطرة وتطور المالية العامة (كانت حكومة جنوة تمول من خلال أدوات شبيهة بأسهم رأس المال قبل تطور السندات المعاصرة المرتبطة بإجمالي الناتج المحلي أو أسعار السلع الأولية). وتظهر العملات المعدنية (على سبيل المثال، في اليونان وروما) والنقود الورقية (في الصين) على أنها حلول لمشاكل محددة في أوقات محددة.

ولا يتجاهل غويتزمان الجانب المظلم من التمويل، بما في ذلك الأزمات المالية في روما القديمة (٣٣ م) والحكايات الأكثر ألفة لفقاعات بحر الجنوب والميسيسيبي في القرن الثامن عشر. وهو يعزو انفجار الفقاعات المالية في كثير من الأحيان لتدخلات الحكومة (على سبيل المثال، قانون الفقاعات لعام ١٧٢٠)، بقدر ما يعزوها إلى السلوك غير العقلاني للمستثمرين الذين يفرطون في الرفع المالي.

وهذا الكتاب عمل رائع من التوليف والعلوم الأكاديمية ويتيح منظورا عميقا لأي شخص يحاول فهم المشاكل الحالية في دور التمويل والتنظيم المالي في مجتمع متحضر.

إيلي كانييتي

مستشارة، إدارة نصف الكرة الغربي في صندوق النقد الدولي



كينيث شيفي وديفيد ستاسافاج
Kenneth Scheve and David Stasavage

ضريبة الأغنياء بأسلوب "روبين هود"

Taxing the Rich

تاريخ عدالة المالية العامة في الولايات المتحدة وأوروبا

A History of Fiscal Fairness in the United States and Europe

Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 2016, 288 pp., \$29.95 (cloth).

في زيارة إلى قرية فقيرة في ويلز في ثلاثينات القرن الماضي، أشار الملك البريطاني في المستقبل إدوارد السابع في مقولة شهيرة إلى أنه «لا بد من القيام بعمل ما» والألم الحالي بسبب زيادة عدم المساواة يبعث بشعور حزين بالمثل. ولكن هل سيتم القيام بشيء ما حول هذا الموضوع، في شكل تصاعدية ضريبية أكبر بكثير؟ ويعطي هذا الكتاب المثير للإعجاب إجابة واضحة: ربما لا. وهذه الإجابة ليست إلا استنتاجا ضمنيا لفكرة المؤلفين الكبيرة: نظرية مميزة بشأن ما يحرك التصاعدية الضريبية القوية. وللوصول إلى هذه النقطة، يعرض المؤلفان بطريقة أنيقة تفسيرين بديلين. الأول هو أن التصاعدية الضريبية تأتي تطبيقا لحجج القدرة على الدفع: ينبغي أن يدفع الأغنياء معدل ضريبي أعلى لأنه يضرهم بشكل أقل. ولكن يبين المؤلفان أن ارتفاع معدلات الضرائب على الشريحة الأعلى دخلا لم ينتج عموما عن زيادة عدم المساواة قبل الضرائب. والتفسير الآخر هو أن الزيادة التصاعدية جاءت نتيجة تمديد حق الاقتراع، حيث يصوت الفقراء الأكثر عددا لاستخراج موارد من الأغنياء الأقل عددا. ولكن يخلص المؤلفان إلى أن هذه القصة لا تفسر الواقع أيضا.

وكل ما يتبقى هو نظريتهم «التعويضية» — وهي فكرة أنه من الأرجح أن تظهر نظم الضريبة الشخصية التصاعدية بقوة عندما يكون في المجتمعات الديمقراطية نوع من عدم العدالة الأساسي الناجم عن تصرفات الدولة والذي لا يمكن إزالته بوسائل أخرى، وبصفة خاصة عندما تكون «الموارد مكدسة لصالح الأغنياء، والحكومة هي التي قامت بالتكديس».

ويمكن أن يأخذ عدم العدالة هذا عدة أشكال، مثل الضرائب واسعة النطاق على السلع الأولية اللازمة لتحقيق الإيرادات. ولكن المصدر الأهم، في مركز حجتهما، هو التعبئة الجماهيرية للحرب. ومن الأمثلة التي تؤكد ذلك الحرب الأهلية الأمريكية التي شملت ضرائب جماعية وكان هناك شعور سائد بأنها «حرب الرجل الغني وصراع الرجل الفقير». ومن المؤكد أن الجانبين فرضا ضريبة دخل تصاعدية. (وتتسق إزالة ضريبة الدخل الفيدرالية بعد ذلك بوقت قصير مع تأثير ضمني آخر للرأي «التعويضي»: تتلاشى التصاعدية بعد تراجع عدم العدالة الأساسي.) وتنطبق نفس الرواية السردية الواسعة على الحربين العالميتين اللتين يتناولهما الكتاب بالتفصيل. ولكن العالم تغير، وتغيرت تكنولوجيا الحرب بصفة خاصة. وهذا التحول نحو الحرب عالية التكنولوجيا بدلا من القتال بجيوش حاشدة هو الذي جعل المؤلفان يشككان في أنه ستكون هناك نوبات أخرى تصاعدية مثل تلك التي حدثت في القرن العشرين.

وهذا الكتاب عبارة عن نموذج منهجي. فيطور المؤلفان حججهما من خلال مجموعة واسعة من الأساليب: الاقتصاد القياسي، والتجارب المعملية، وتحليل النصوص، والروايات التاريخية. وتجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى مجموعة البيانات (وهي في صميم تحليلاتهما) التي قاما بجمعها بشأن معدل الضريبة على الإرث في ٢٠ بلدا خلال الفترة ١٨٠٠-٢٠١٣.

ويعطي لنا كينيث شيفي وديفيد ستاسافاج الكثير الذي يمكن أن نفكر فيه. ويبدو، على سبيل المثال، أن هناك حالات متناقضة من التعبئة الجماعية التي لم تؤد إلى زيادة تصاعدية أكبر في الضريبة على الدخل أو ضريبة الإرث. ومن هذه الحالات عصر الثورة الفرنسية، التي فرض فيها كما يدعي المؤلفان ضرائب تصاعدية أخرى. وقد تكون إسرائيل من الحالات الأخرى، التي زاد فيها معدل ضريبة الدخل

على الشريحة الأعلى دخلا (المتعلقة أيضا بالقروض القسرية) بنحو ١٠ نقاط مئوية في السنوات السبع حول حرب ١٩٦٧، ولكن زاد أدنى معدل بنحو ١٢ نقطة مئوية. وفي المقابل، زادت التصاعدية الضريبية في بعض الأحيان بدون تعبئة: يشير المؤلفان إلى المجتمعات الديمقراطية التي لم تشترك في الحرب العالمية الأولى. ويؤدي تحديد وتحليل الأمثلة المعاكسة الواضحة بطريقة منهجية إلى فهم أفضل لقوة الرأي التعويضي وحدوده المحتملة.

الحرب عالية

التكنولوجيا جعلت

المؤلفان يشككان

في أنه ستكون هناك

نوبات أخرى تصاعدية.

غير أن المهمة الأساسية التي يتركها لنا الكتاب هي فهم الفكرة الكامنة وراء عدم العدالة الناتج عن الدولة. فالحجة المقدمة بشأن أهمية وقوة الحجج التعويضية في الخطاب العام حول هذه القضايا مقنعة تماما. ولكن ما هو المطلوب لرفع هذه الحجج إلى المستوى الذي تؤثر فيه بشدة على السياسات؟ ففي الحرب العالمية الأولى، على سبيل المثال، كانت معدلات الوفيات بين فئة الضباط البريطانيين أعلى بكثير من الجنود العاديين من الأصول الفقيرة. وهل يمكن أن يكون ذلك لأن الأغنياء على استعداد لتقديم تنازلات غير عادية في أوقات الحرب لأنهم سيستفيدون أكثر في حالة عدم الخسارة («حرب الرجل الغني»)؟ ولماذا لم يؤد الاستياء إزاء المزيج من عمليات الإنفاذ والتقصص على مدى السنوات القليلة الماضية (حتى الآن) إلى المزيد من التصاعدية الضريبية؟

ويوضح المؤلفان قوة الرأي التعويضي. وإذا حكمنا على أساس النجاح الواضح للخطاب خلال الانتخابات الرئاسية التمهيدية الأمريكية لعام ٢٠١٦ الذي يتحدث عن نظام مزور لصالح الأغنياء، فإن النظرية التعويضية لم تمر دون أن يلاحظها الاستراتيجيون السياسيون.

مايكل كين

نائب مدير، إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي.

اقتصادك واقتصادي



أرون صنداراراجان
Arun Sundararajan

اقتصاد التقاسم The Sharing Economy

نهاية العمالة وظهور الرأسمالية القائمة على المزاحمة

The End of Employment and the
Rise of Crowd-Based Capitalism
MIT Press, Cambridge, Massachusetts,
2016, 256 pp., \$26.95 (cloth).

اقتصاد التقاسم هو تحويل التجارة

الآلاف عبيء الوقوف عند ناصية الشارع تحت المطر لتوقيف سيارة أجرة ويستدعون ببساطة سيارة من شركة أوبر (Uber) أو ليفت (Lyft) لنقلهم إلى المطار. ويبيع آخرون ما يصنعونه من ملابس على موقع إيتسي (Etsy) على الإنترنت، ويسمح غيرهم للغرباء بالإقامة في منازلهم من خلال موقع إير بي إن بي (Airbnb)، أو يتعاقدون مع بستاني عبر موقع تاسك رابيت (TaskRabbit) لإزالة الأعشاب الضارة. ويتدفق عدد لا يعد ولا يحصى من «العمال» على موقع «الترك الميكانيكي» (Mechanical Turk) لشركة أمازون لأداء «المهام التي تتطلب الذكاء البشري» مقابل رسوم قليلة جدا. ويتناول خبير اقتصاد التقاسم والأستاذ بكلية سترن لإدارة الأعمال بجامعة نيويورك الأستاذ أرون صنداراراجان الكم الهائل من القضايا الناشئة عن هذه التطورات في كتابه الرائد.

وصنداراراجان خبير في مجاله. فهو أكاديمي حائز على جوائز ويكتب بوضوح يخفي مدى تعقيد الموضوع الذي يتناوله. ومشيئا إلى أبحاثه الذاتية وأبحاث الكثير من الأكاديميين الآخرين، فهو يوضح كيف

يمكن للمنظمات التي يمتثل هدفها الرئيسي في توفير العرض المطلوب لتلبية طلب المستهلكين أن تقود اقتصاد اليوم. ويستكشف كيف تملّي هذه التطورات نهاية العمالة كما نعرفها وما الذي ينبغي أن يفعله المجتمع لحماية العامل الأميركي من أسوأ جوانب الداروينية الرأسمالية القائمة على المزاحمة. ويقسم صنداراراجان الكتاب إلى جزأين منطقيين، السبب والأثر، ويتناول كل فصل من الفصول الثمانية الرئيسية موضوعا محددًا. فإذا كنت غير متأكد من معنى مفهوم تكنولوجيا «دفتر المعاملات» (blockchain) وبيتكوين (Bitcoin) أو تتساءل كيف تتخلف «المنصة» بالضبط عن «التسلسل الهرمي»، فإنك ستجد الإجابات في هذا الكتاب المفيد للغاية والشامل.

ويحدد صنداراراجان خمس خصائص أساسية لاقتصاد التقاسم. ويقوم هذه الاقتصاد إلى حد كبير على أساس السوق، ويستفيد من رأس المال غير المستخدم بالقدر الكافي، ويعتمد على الشبكات القائمة على المزاحمة، ولا يطمس الخطوط بين ما هو شخصي وما هو مهني فقط، بل يطمس أيضا الخطوط بين العمالة والعمل العارض. ولكن ما الذي ولّد هذه الرأسمالية القائمة على المزاحمة؟ يقول صنداراراجان إنه ستيف جوبز المؤسس المشارك لشركة أبل وأجهزة أي بود. فقد كان جهاز أي بود هو أول منتج ينجح في اختراق السوق على نطاق واسع ويتم تطويره للمستهلكين، وليس للشركات أو الحكومة، ومنذ ذلك الحين ركزت أهم الابتكارات على المستهلكين، مثل أي فون، وأي باد، وفيسبوك.

والثقة أساسية في هذا الاقتصاد. فكان يمكن أن يكون لدينا أقارب في القرن العشرين قد يترددون في السماح لغرباء بقيادة سياراتهم أو الإقامة في منازلهم وهم يقضون إجازتهم على أساس مجرد وعد بالدفع. غير أن الآلاف من الناس يفعلون هذه الأشياء كل يوم لأن الاقتصاد الرقمي أنشأ شبكة يمكن أن نثق فيها.

وننتج عن هذا الاقتصاد تداعيات إيجابية عن طريق الاستفادة من الأصول غير المستخدمة بالقدر الكافي وزيادة الفرص الاقتصادية. ومع ذلك، فقد ولّد أيضا تطورات خارجية سلبية، فقد لا يروق لجارك مجيء وذهاب «ضيوفاك» عبر إير بي إن بي، وقد ساعدت القواعد التنظيمية الضعيفة بالطبع على نمو اقتصاد التقاسم. وعلى سبيل المثال، قد تعاني شركة إير بي إن بي من أجل البقاء إذا كان على المضيفين العارضين الالتزام بنفس شروط مكافحة الحريق والسلامة والقواعد التنظيمية الأخرى التي تُنظم عمل الفنادق التقليدية.

ويدعو صنداراراجان إلى إعطاء المسؤولية التنظيمية لسوق النظرير إلى النظرير والسماح لمنظمات جديدة ذات تنظيم ذاتي بسد الفجوة. ولكنه قد يكون يبالغ في تقديره لقدرة القطاع الخاص على توفير حماية كافية للمستهلك. وعلى الرغم من أن إبعاد الهيئات التنظيمية الحكومية قد يبدو ضروريا لاحتضان اقتصاد التقاسم، فقد يضطر المستهلكون إلى المعاناة من خلال العديد من الرحلات الخطيرة، والشقق القذرة، والحدائق المدمرة قبل أن تفرز السوق «التعاونية» تلك الأمور.

الثقة أساسية في اقتصاد التقاسم.

وكنت أود أن أرى بيانات إضافية عن التعويضات. فعلى سبيل المثال، يؤكد صنداراراجان أن العمال يمكن أن يتوقعوا عموما تحقيق أجر أعلى في الساعة من خلال المهام المنفذة لحسابهم الخاص مقارنة بالقنوات التقليدية، مشيرا إلى السباكين في سان فرانسيسكو كدليل. ولكن هذا التأكيد مظل لسببين. أولا، لا تتضمن بيانات الأجور بالساعة المنافع التي عادة ما تشكل من ٢٠٪ إلى ٣٠٪ من مجموع التعويضات. وثانيا، فإن كسب علاوة على الأجر لمدة ساعة أو عدد قليل من ساعات العمل الحر شيء، وإيجاد عمل حر لمدة عام كامل بهذا الأجر يمثل شيئا آخر. فالعديد من العاملين لحسابهم الخاص يتمنون تحقيق نفس القدر من المال الذي يحققه السباكون في سان فرانسيسكو، وهو ٦٦٥٠٠ دولار في العام.

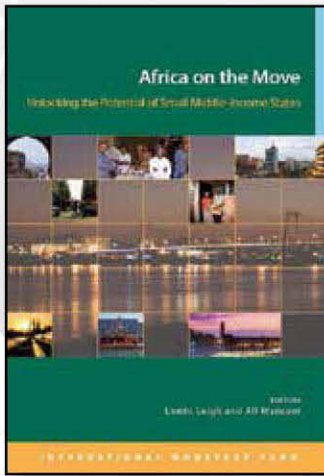
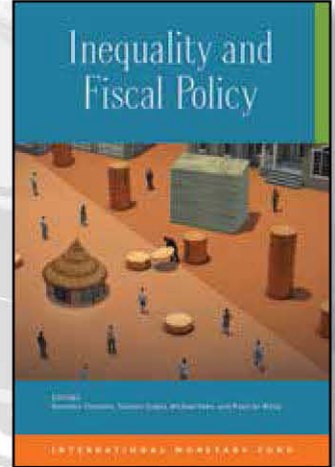
ولا تنتقص هذه النقطة من الجودة العالية لكتاب صنداراراجان، الذي يعتبر ضروريا لفهم كيف تنتصر رأسمالية اليوم القائمة على المزاحمة على الثورة الصناعية للماضي. ففي عالم آدم سميث، أدت اليد الخفية للسوق إلى تقابل العرض والطلب. وفي عالم صنداراراجان، فإن اليد الخفية لا تزال تقوم بعملها. والاختلاف هو أنها تحصل الآن على مساعدة من التمويل من نظير إلى نظير، ومنصات غير شخصية، وتكنولوجيا «دفتر المعاملات»، والتطبيقات الأخرى الموجودة في كل مكان.

جوان وينز

مديرة دراسات الماجستير في علم الاقتصاد التطبيقي بجامعة جورج واشنطن، ومؤلفة كتاب إصلاح ضريبة الشركات في الاتحاد الأوروبي (Company Tax Reform in the European Union)

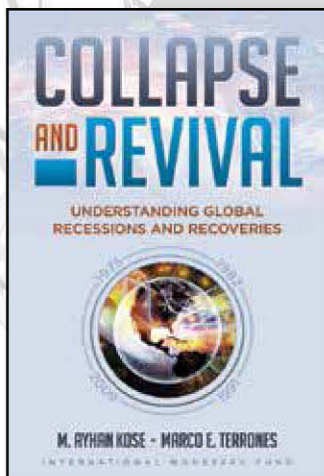
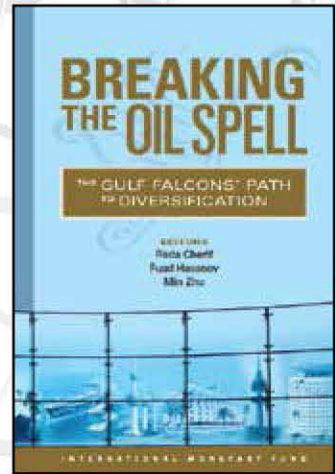
أضواء على مطبوعات صندوق النقد الدولي

عدم المساواة وسياسة المالية العامة
السعر: ٥٠ دولارا.
978-1-51356-775-4. \$50. Hardback. 442pgs.



إفريقيا على مسار التقدم: إطلاق العنان
لإمكانيات الدول الصغيرة متوسطة الدخل
السعر: ٣٠ دولارا.
978-1-51358-860-5. \$30. Paper. 182pgs.

إبطال سحر النفط: مسار صقور الخليج نحو التنوع
السعر: ٤٠ دولارا.
978-1-51353-786-3. \$40. Paper. 212pgs.



الانهيار والانتعاش: فهم دورات الركود
والتعافي العالمية
السعر: ٦٥ دولارا.
978-1-51357-002-0. \$65. Hardback. 292pgs.

